64
HIWAR ALFIKR
مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار
حوار الفكر
كانون الأول 2022
السنة السابعة عشر - جماد ثاني ١٤٤٤ هـ - كانون الاول ٢٠٢٢

تأثير التغير المناخي على الامن القومي العراقي

أكثر من بنى تحتية: تحديات المياه في العراق

تأثير تغير المناخ على الأمن الثقافي

المناخ والسلام والأمن في العراق

EARTHLINK

الراعي الرسمي لـ

المعهد العراقي للحوار

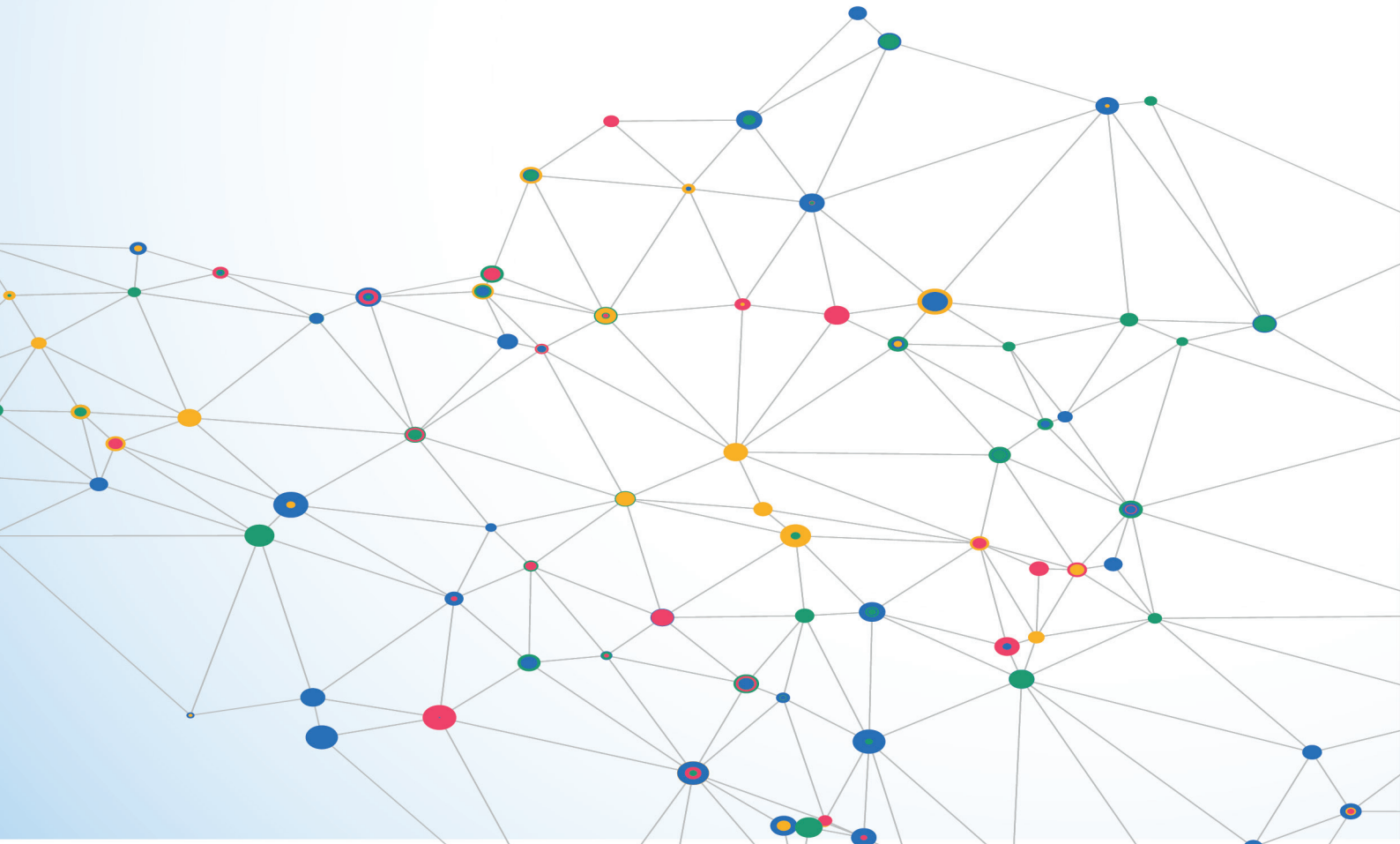

الان صار بامكانك
اقتناء كل اعداد
مجلة حوار الفكر
وجميع اصدارات
المعهد العراقي
للحوار
للمزيد من المعلومات | 964 781 116 7230

حوار الفكر

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

المشرف العام

الشيخ د٠همام باقر حمودي

رئيس التحرير

عباس راضي العامري

نائب رئيس التحرير

أ٠د٠ علي عبدالامير ساجت

الهيئة الاستشارية

معالي أ٠د٠صالح الحسناوي	أ٠د٠عامر حسن فياض
د٠مظهر محمد صالح	د٠يوسف محمد صادق
أ٠د٠صلاح الجابري	أ٠د٠عبدالجبار احمد
د٠فرح ضياء	د٠حيدر سعيد

هيئة التحرير

د٠عادل بديوي	د٠علي فارس حميد
د٠كرار انور البديري	د٠سهاد اسماعيل العزاوي
د٠خالد عبدالاله عبدالستار	د٠جمال ناصر الزيداوي

الترجمة

قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار

الادارة والعلاقات

سدير غازي - حسن محسن حسن

عبدالله رشيد

- رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١
- معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦

- جميع الحقوق محفوظة
- لايحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان إدارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة دون ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

07905400123
Head@hewariraq.com
hewarelfikr@gmail.com

السنة السابعة عشر - جماد ثاني ١٤٤٤ هـ - كانون الاول ٢٠٢٢

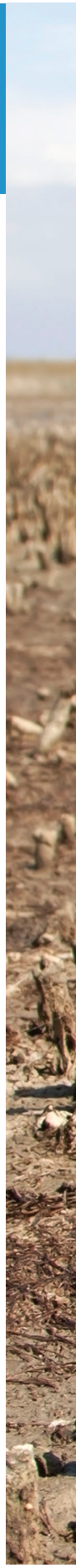

التغيرات المناخية وستراتيجية الامن القومي العراقي: درجات حرارة متصاعدة ومخاطر متزايدة ٦

م. م عبدالله رشيد مجيد

تأثير التغيرات المناخية على الامن القومي العراقي ٨

الدكتور عماد علو الربيعي

ما وراء مفاوضات المناخ الدولية: دبلوماسية المناخ من منظور السياسة الخارجية ٢٤

م. علي الشهيب

الآثار المترتبة على الأمن القومي لتغير المناخ: ٣٤

إعادة تعريف التهديدات، تثبيت الميزانيات، وتعبئة المنطقة القطبية الشمالية ٣٤

م. م: حنين الخفاجي

أكثر من بنى تحتية: تحديات المياه في العراق ٤٢

م. م طارق ياس اللهيبي

مناقشة أمن المناخ: العلاقة بين الأمن البشري وأمن المناخ ٥٢

اعداد الباحثة: م. أمينة فليح حسن

تأثير تغير المناخ على الأمن الثقافي ٦٤

قراءة وترجمة: م. علي الشهيب

تضارب الأزمات: المياه والمناخ والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٧٨

الباحث: مهدي فهمي

ازمة كرونا والمناخ: نحو عالم اخضر ٩٠

لورا ستيتشن & ليندسي كوشغاريان

قراءة وترجمة: م. علي الشهيب

المناخ والسلام والأمن في العراق: ورقة حقائق ٩٨

المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI)

ديلان أودريسكول - شيفان فاضل

ترجمة: د. نصر محمد علي

لماذا اصبحت العواصف الرملية اكثر شيوعا في الشرق الاوسط ١١٠

اسماعيل ناصر

ترجمة: فيصل الياسري

تحذير مبكر: كيف يتسنى للعراق التأقلم مع التغير المناخي؟ ١١٤

ترجمة: د. نصر محمد- فيصل عبد اللطيف

نسيبة يونس

الارض الخضراء اضحت صحراءً قاحلة: شحة المياه تضرب الهلال الخصيب العراقي ١٣٢

سيمونا فولتن

ترجمة: فيصل عبد اللطيف

التغيرات المناخية وستراتيجية الامن القومي العراقي: درجات حرارة متصاعدة ومخاطر متزايدة

م. م عبدالله رشيد مجيد

هناك دليل واضح على أن مناخ الأرض يتغير، ونحن نترك «منطقة الراحة» الخاصة بنا في عصر الهولوسين الجيولوجي والتي أدت إلى ظروف مناخية ثابتة إلى حد ما على الأرض على مدار ١٠٠٠٠ عام الماضية. هذه هي الفترة التي تطورت فيها حضاراتنا حول العالم بدرجات حرارة ثابتة إلى حد ما، وأنماط هطول الأمطار المنتظمة، ومستويات سطح البحر مستقرة. نحن الآن نغادر عصر الهولوسين بسرعة وندخل ما يسميه البعض الأنثروبوسين، حقبة مناخية جديدة متأثرة بالجنس البشري. منذ الثورة الصناعية (١٧٥٠)م لم يرتفع عدد سكان العالم فقط من أقل من ٠,٥ مليار شخص إلى أكثر من ٧ مليارات اليوم، ولكن مستوى غازات الدفيئة في الغلاف الجوي اليوم هو الأعلى منذ ما لا يقل عن مليون سنة. صحيح أن الأرض مرت بالعصور الجليدية الماضية والفترات الدافئة بين الجليدية (حتى أكثر دفئًا من اليوم) على مدى مئات الآلاف من السنين ، لكن حضاراتنا لم تكن موجودة في تلك الفترات.

يعد الشرق الأوسط أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، و نقص المياه، وبالتالي نقص الغذاء، وارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة. قد تؤدي هذه التغييرات إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي، وتؤدي إلى هجرة جماعية للاجئين، وخلق ظروف مريحة للمنظمات الإرهابية. إلى جانب التأثيرات على الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي، والتي يمكن أن تصبح تحديًا أمنيًا للعراق، فإن لتغير المناخ أيضًا آثارًا مباشرة على البنية التحتية والمواقع الاثرية...الخ. لمعالجة تداعيات تغير المناخ على الامن القومي، يجب على على العراق دمج الموضوع في جدول الاعمال الأساسي للمعنيين بالأمن القومي، من خلال تسهيل الحوار بين خبراء المناخ والأمن؛ دمج تأثيرات المناخ في سيناريوهات المخاطر وحساب التأثيرات المناخية في الميزانيات والتخطيط. في الوقت نفسه، لا بد من ان تعمل اطر مختلفة تشارك فيها الحكومة المركزية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على إعداد الاقتصاد والبنية التحتية المدنية للتعامل مع أزمة المناخ. في المقابل، وعلى ارض

الواقـع، الحكومـات المتعاقبـة تغفـل هـذا الخطـر غيـر المـادي الـذي اصبـح يتسـجد بعـدد مـن الظواهـر الماديـة، وعالـم الأمـن القومـي ليـس لديـه خطـط ولا خبـراء فـي هـذا الموضـوع، إذ لا تنظـر أجهـزة الدفـاع والأمـن القومـي إلـى المنـاخ علـى العلاقـة المباشـرة بالامـن، ولا يتـم تضميـن القضيـة فـي التقييمـات الاسـتراتيجية والسـيناريوهات وعمليـات التخطيـط.

هـذا الانفصـال موجـود علـى الرغـم مـن وجـود أدلـة علـى وجـود صلـة وثيقـة ومباشـرة وغيـر مباشـرة بيـن تغيـر المنـاخ والأمـن القومـي. أنهـا تعتبـر مـن العوامـل المضاعفـة للتهديـدات التـي قـد تـؤدي إلـى تفاقـم المشـاكل القائمـة وزيـادة عـدم الاسـتقرار: يمكـن أن يـؤدي ارتفـاع درجـات الحـرارة ونقـص الميـاه والغـذاء إلـى توسـيع الفجـوات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، ممـا يـؤدي إلـى الهجـرة الجماعيـة وموجـات اللاجئيـن، ويخلـق ظروفًا مواتيـة لظهـور الجهـات الفاعلـة الإرهابيـة وشـبه الحكوميـة التـي تسـتغل الفئـات الضعيفـة مـن السـكان. إذ ترتبـط الزيـادة فـي درجـات الحـرارة بزيـادة العنـف بيـن الجماعـات.

وفقًـا لخدمـة الأرصـاد الجويـة، يبلـغ متوسـط درجـة الحـرارة محليـاً، حاليًـا حوالـي ١,٤ درجـة مئويـة أعلـى ممـا كان عليـه فـي عـام ١٩٥٠م ، ومـن المتوقـع أن ترتفـع بمقـدار ٠,٩-١,٢ درجـة أخـرى بحلـول نهايـة عـام ٢٠٥٠م ؛ وهـي زيـادة تزيـد عـن درجتيـن مئويتيـن فـي غضـون مائـة عـام. ترتفـع درجـة حـرارة المنطقة بأسـرها والعـراق تحديـداً بشـكل أسـرع مـن المناطـق الأخـرى، وفـي الصيـف تسـجل درجـات الحـرارة بانتظـام أعلـى مـن ٥٠ درجـة، قـد تصبـح هـذه الرقعـة الجغرافيـة غيـر صالحـة للعيـش بحلـول عـام ٢٠٥٠م، إلـى جانـب عـدد مـن وحـدات منطقـة الشـرق الاوسـط لاسـيما الوحـدات العربيـة المطلـة علـى الخليـج.

هنـاك أيضـا أخبـار سـيئة علـى الجبهـة المائيـة؛ أن ينخفـض هطـول الأمطـار فـي المنطقـة والعـراق بنسـب كبيـرة فـي العقـد الاخيـر ومتوقـع ان ينخفـض بنسـبةة ١٥-٢٥٪ بحلـول نهايـة القـرن. بشـكل عـام، يجعـل مـن منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا مـن بيـن أكثـر المناطـق جفافـاً فـي العالـم. إذ تقـع ١٤ وحـدة من أصل ٣٣ وحـدة الأكثـر عرضـة لنقـص الميـاه فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا ، حيـث لا يحصـل ٦٠ ٪ مـن السـكان - عشـرات الملاييـن مـن النـاس - علـى ميـاه الشـرب تقريبًـا. كمـا تتضـر نـدرة الميـاه بالزراعـة، وتحـد مـن إنتـاج الغـذاء، ويمكـن أن تـؤدي إلـى انعـدام الأمـن الغذائـي. يـؤدي الجفـاف الناجـم عـن درجـات الحـرارة الشـديدة وفشـل الحكومـات فـي توفيـر الميـاه والغـذاء لسـكانها إلـى زيـادة خطـر نشـوب نزاعـات عنيفـة ، بمـا فـي ذلـك الجهـات الفاعلـة غيـر الحكوميـة والمنظمـات الإرهابيـة. وأبـرز مثـال علـى ذلـك هـو الجفـاف الـذي اصـاب جـداول الميـاه فـي عـدد مـن الانهـار الرئيسـية فـي الوسـط والجنـوب البـلاد فـي السـنتيين الاخيرتيـن، والـذي أدى إلـى فشـل زراعي وتدهـور اقتصـادي. فالعـراق اليـوم يشـهد اكبـر نـزوح داخلـي مـن الريـف إلـى المـدن واهمـال الاراضـي الزراعة أدى هـذا التطـور إلـى تفاقـم التوتـرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وإلـى جانـب العوامـل الموجـودة مسـبقًا ، يمكـن أن تـؤدي درجـات الحـرارة المرتفعـة، وارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة بعـد الحـرب الروسـية الاوكرانيـة، شـهدت العديـد مـن المحاصيـل الزراعيـة والاعـلاف الحيوانيـة ارتفاعـاً ملموسـاً بالتزامـان مـع نقـص الاطلاقـات المائيـة.

فـإن موجـات الحـر في الصيـف واسـتمرار ارتفـاع درجات الحـرار علـى الرغـم مـن اننا في شـهر كانـون الاول، وتكرار العواصـف الترابيـة بالتزامـن مـع تراجـع كبيـر فـي كميـة سـقوط هطـول الامطـار تشـكل تذكيـرًا صارخًـا بـأن تغيـر المنـاخ يحـدث الآن متجسـداً بهـذه الظواهـر الماديـة، وأن آثـاره محسوسـة بالفعـل فـي العـراق وعـدد مـن وحـدات الشـرق الأوسـط. وللاسـتعداد بشـكل أفضـل لهـذا المسـتقبل المظلـم، يجـب علينـا دمـج تغيـر المنـاخ فـي جـدول أعمـال الحكومـة، ودمـج التهديـدات المناخيـة، المحليـة والخارجيـة ، فـي تقييمـات الأمـن القومـي.

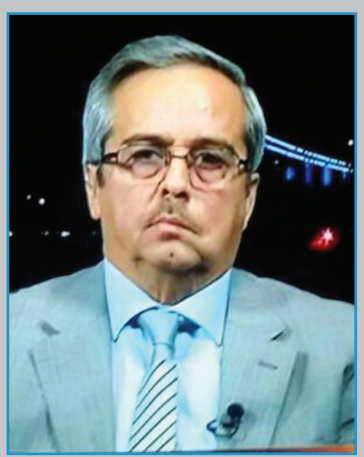

اعداد اللواء الركن المتقاعد
الدكتور عماد علو الربيعي

مدير مركز الاعتماد للدراسات الأمنية والاستراتيجية

تأثير التغيرات المناخية
على الامن القومي العراقي

Climate changes Impact on Iraqi national security

Abstract

The phenomenon of climate change is one of the most important sources of threat to Iraqi national security, and one of the most potential threats to global security in the twenty-first century. This research paper attempts to shed light on the most prominent repercussions of climate change on Iraqi national security, at the internal and regional levels. The problems that the research paper will address are:

1. The repercussions of the shrinkage of the areas available for agriculture due to drought and desertification, and the impact of all of this on food security and, consequently, on community peace and security.
2. The decline of Iraq's water imports and its impact on Iraq's relations with neighboring countries.
3. Desertification and drought and its impact on counter-terrorism operations in Iraq.

The study concluded that one of the most important sources of threat to Iraqi national security is the phenomenon of climate change, as the expected consequences of climate change, such as drought, desertification, decline of water resources, massive population shifts, the spread of epidemics and infectious diseases, as well as the high rate of salinity in rivers and the progression of the salt tongue from the Gulf, that would threaten Iraqi national security, with more conflicts and instability in the near future.

المقدمة |

تعتبر ظاهرة التغير المناخي واحدة من أهم مصادر تهديد الامن القومي العراقي، وأحد أكثر التهديدات المحتملة على الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. فمما لا شك فيه أن الجفاف والتصحر وتراجع الموارد المائية، والتحولات السكانية الهائلة، وانتشار الأوبئة والأمراض المُعدية، وكذلك ارتفاع نسبة الملوحة في الأنهار وتقدم اللسان الملحي من الخليج العربي فضلا» عن الاحتباس الحراري؛ هي بعض العواقب المتوقعة لتغير المناخ، والتي من شأنها أن تهدد الامن القومي العراقي، بمزيد من الصراعات وعدم الاستقرار.

هدف البحث |

سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ابرز التداعيات الناجمة عن التغير المناخي على الامن القومي العراقي، على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

الاشكاليات

الإشكاليات التي ستتناولها الورقة البحثية ما يلي:

١. تداعيات تقلص المساحات المتاحة للزراعة وانخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف والتصحر، بالتزامن مع الزيادة السكانية المضطردة وتأثير كل ذلك على الامن الغذائي وبالتالي على الامن والسلم المجتمعي.

٢. انحسار واردات العراق المائية واثره على علاقات العراق مع دول الجوار.
٣. التصحر والجفاف واثره على جهود ومساعي مكافحة الإرهاب في العراق.

هيكلية البحث

قسمت الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وكما يلي:

١. المبحث الأول: تأثير التغيرات المناخية على الامن والسلم المجتمعي العراقي.
٢. المبحث الثاني: دول الجوار والامن المائي العراقي.
٣. المبحث الثالث: التصحر والجفاف وأثره على عمليات مكافحة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية:

التصحر، الجفاف، التغير المناخي، الامن الغذائي، الامن المائي

المبحث الأول

تأثير التغيرات المناخية على الامن والسلم المجتمعي العراقي

باتت التغيرات المناخية في العراق تؤثر سلباً على قدرات المجتمع العراقي على التكيف معها، مما انعكس ذلك على الامن والسلم المجتمعي العراقي بسبب تدهور موارد المياه العذبة؛ وتدني الأمن الغذائي؛ وتفاقم ظاهرة التصحر، مما زاد من أنماط الهجرة الداخلية، وتفاقم النزاعات والصراعات المجتمعية، وزيادة انتشار الأمراض المُعدية الناشئة والأمراض المنقولة، و بروز أشكال متعددة من العنف، مثل النزاعات العشائرية والقيام بأعمال الشغب والتمرد، والتظاهرات، وانتشار الجريمة المنظمة، وتنامي تجارة المخدرات وغيرها من أعمال غير شرعية. ان ضعف المجتمع العراقي بالتكيف مع التغيرات المناخية تمظهر بما يلي:

١. **النزاعات العشائرية:** تشهد مناطق العراق الجنوبية والوسطى عشرات النزاعات العشائرية المسلحة بين فينة وأخرى، وتأتي النزاعات العشائرية للاستحواذ على الحصص المائية في مقدمة أسباب تلك النزاعات، لاسيما أن المناطق الجنوبية تشهد جفافاً قاسياً متكرراً بسبب تناقص تدفق المياه من نهري دجلة والفرات، وزيادة الطلب على المياه، والتغيرات المناخية المتطرّفة، والإدارة السيئة، وقد تشكّل موجات الجفاف هذه تهديداً جدياً للاستقرار المجتمعي الهش في ظل الافتقار إلى سياسات حكومية رشيدة لإدارة ملف المياه والثروات الطبيعية الأخرى ((١)) . ان تصاعد ظاهرة النزاعات والاشتباكات العشائرية، بسبب مشاكل على الزراعة أو الريّ، باتت تتكرّر بشكل أسبوعي، ويسقط بسببها قتلى وجرحى، ويستمرّ بعضها لعدّة أيام، تستخدم فيها أسلحة متوسّطة وقذائف صاروخية، ومدافع الهاون وحتى طائرات الدرونز ((٢)) . .
٢. **الهجرة الداخلية:** أدى التدهور البيئي إلى إلحاق أضرار بالغة بالقطاع الزراعي في العراق. وأدى تفاقم ندرة المياه ونوعيتها الى عدم قدرة القطاع على توفير سبل العيش الكافية والمستدامة لا سيما في المناطق الريفية حيث كان القطاع الزراعي لفترات طويلة مصدر العمل الرئيسي للقوى العاملة، كل ذلك أدى ارتفاع نسب الهجرة من المناطق الريفية الى المدن الحضرية. في شهري تموز وآب ٢٠٢١، أجرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة البحث الاجتماعي دراسة استقصائية لـ ٨٠٢ من السكان المحليين والمهاجرين في مدينة البصرة الجنوبية لتحديد القضايا الرئيسية

التي تعيق قدرة المهاجرين على الاندماج في البيئات الحضرية الهشة بالفعل بسبب المناخ ((٣)) . وفي هذا السياق يقول محافظ الديوانية سامي الحسناوي: إن «هذه النزاعات بدأت تهدد السلم الأهلي في المحافظة»، ويضيف أن «السلطات الأمنية تدخلت قبل أيام لفض نزاع مسلح نشب بين عشيرتين بسبب الحصص المائية»، ويتابع أن «قوات الأمن غير قادرة على مواجهة هذه العشائر لأنها تمتلك أسلحة تفوق ما تمتلكه السلطات» ((٤)) .

٣. **النزاع بين المحافظات:** تهدد التغيرات المناخية في العراق مثل الجفاف والتصحر، التي يعاني منها العراق منذ عدة سنوات باندلاع «حرب مياه» بين المحافظات العراقية التي بدأت بالتجاوز على الحصص المائية المخصصة لكل منها. فقد أظهر مقطع فديو في آذار/مارس ٢٠١٨، محافظ المثنى فالح الزيادي برفقة قوة أمنية مصحوبة بجرافات وهي تدخل قضاء الحمزة في محافظة الديوانية من أجل رفع التجاوزات عن المياه للأراضي الزراعية التابعة لمحافظته، الامر الذي يؤشر تصرف بعض المحافظات كدول مستقلة في النزاعات بشأن المياه، فيما لا تزال صراعات الحصص المائية مستمرة. فعلى سبيل المثال محافظة ميسان في حالة نزاع مستمر مع الكوت، ومحافظة المثنى مع القادسية وذي قار ((٥)) .

٤. **الامن الغذائي:** أدت التغيرات المناخية خلال العقد الماضي الى تفاقم ظاهرتي الجفاف والتصحر مما، أجبر العراق، على خفض مساحة محاصيله المزروعة إلى النصف، علما» أن العراق يحتاج، إلى حوالي ٤ ملايين إلى ٤. ٥ مليون طن سنوياً من القمح لسد حاجة شعبه من الخبز، وذلك رغم أن استهلاكه الإجمالي أعلى، ويمكن للقطاع الخاص فيه الشراء من الخارج.

وبلغ إنتاج العراق من القمح للعام ٢٠٢١، ما يقارب ٣. ٥ مليون طن، بحسب المتحدث باسم وزارة الزراعة، حميد النايف، في وقت تجاوز الإنتاج ٥ ملايين طن في ٢٠٢٠ ((٦)) . الا أن العراق يعيش نظاماً سياسياً لم ينجح في التعامل العلمي والمهني مع مشاريع التنمية الزراعية الحديثة، وبرامج الاكتفاء الذاتي، وطبيعة الأرض والمياه، حيث تعاني الأرض الزراعية في الوقت الحاضر من انحسار كبير في المساحة المزروعة، يرافقه انخفاض في عائديه الهكتار الزراعية، مع ارتفاع في ملوحة التربة، مع ندرة في كميات المياه المستعملة ونقص في مشاريع البزل والتصريف، هذهِ المشكلات هي حصيلة تراكم أخطاء تتطلب جهوداً استثنائية لمعالجتها، إذ بلغت مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات ٢. ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق في عام ٢٠٢٠ وهو يشكل نسبة منخفضة جداً بالمقارنة مع معظم الدول العربية، وفقا لإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١ ((٧)) . ولغرض مواجهة تداعيات التغيرات المناخية على الامن الغذائي في العراق، ولأسباب أخرى صدر قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية ((٨)) . بتاريخ ٤ تموز ٢٠٢٢. أهم البنود التي تضمنها قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية موضحة في الشكل التالي:

٥. **ارتفاع معدلات العنف والجرائم:** تشير دراسات عديدة الى أن ارتفاع درجات الحرارة يسبب الغضب والسلوك العدواني ((٩)) ، وهو نمط يمكن ملاحظته فيما يتعلق بجرائم القتل وأعمال الشغب والتوتر في العلاقات مما يسهم بشكل كبير في ارتفاع معدل الجريمة المنظمة. ويؤكد علماء النفس أن اقتران ارتفاع درجات الحرارة بجرائم وأحداث العنف تعكس مدى تأثير درجات الحرارة التي تزيد عن ٣٠ درجة مئوية على شعور الإنسان بالضيق والاكتئاب والعدوانية. ووفق نتائج دراسة فنلندية هناك علاقة وثيقة بين الحر ومستوى مادة السيروتونين بالدماغ، وهي المادة المسؤولة عن ضبط المزاج، ويعد دافع وسبب أساسي وراء ارتفاع معدلات الجريمة حيث تزداد حوادث الاغتصاب والتحرش بنسبة ١٢٪ في فصل الصيف عن فصل الشتاء. وتشهد المدن العراقية ارتفاعا» بمعدلات الجرائم مع ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية الأخرى مثل العواصف الترابية والجفاف والتصحر. ويقول "د. علي البياتي"، عضو مفوضية حقوق الإنسان في العراق، أنه «حسب مؤشر الجريمة العالمي يحتل العراق المركز الثامن عالمياً من مجموع ١٩٣ دولة. وبحسب اللواء "خالد المحنا"، المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية، أن احصائيات الجريمة لعام ٢٠٢١: «بلغت جرائم القتل ١٠٧٧ حالة. تم اكتشاف فاعل ٦٦٠ منها، أي بنسبة ٦١٪ . أما حالات الشروع بالقتل فكانت ١٦٤٦ حالة. تم اكتشاف الفاعل في ٩٠٧ حالة منها. أي بنسبة ٥٥٪ . فيما بلغت قضايا الاحتيال ١١٢١٦ حالة. والمكتشف منها ٧٩٦١ حالة. أي بنسبة ٧٠٪ ((١٠)) .

استنادا» للمؤشرات أعلاه فان التغيرات المناخية في العراق تلقي بظلالها على السلم المجتمعي وبالتالي على الامن والاستقرار الداخلي، الامر الذي يتطلب من الجهات الحكومية اتخاذ تدابير احترازية استثنائية وقوانين إزاء كيفية التعامل مع تهديدات تغير المناخ، باعتباره تهديداً للأمن القومي للدولة وأمن مواطنيها. ومن أهم تلك التدابير الاحترازية لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية ((١١)) ما يلي:

١. تبني خيار الطاقة النظيفة.
٢. تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد أخضر منخفض الكاربون.
٣. تبني خيار العمارة الخضراء وتصميم وتشييد المباني بطريقة تحترم البيئة.
٤. استدامة قطاع النقل.
٥. البصمة البيئية أي معدل الطلب على الموارد الطبيعية ((١٢)) .
٦. استشراف المستقبل والمسرعات الحكومية.
٧. الاهتمام بتنمية مصارف إزالة الانبعاثات الكربونية.

المبحث الثاني

دول الجوار والامن المائي العراقي

مدخل

يعتبر الأمن المائي واحدا» من أهم ركائز الأمن القومي لأي دولة، لأنه يمس وجود وحياه المواطنين، فضلا» عن الحياة الاقتصادية متمثلة بالزراعة والصناعة. وتعتمد الموارد المائية في العراق بصورة رئيسية على نهري دجلة والفرات اللذين يجريان من تركيا ثم سوريا شمالًا باتجاه الجنوب، وايران شرقا، ويلتقي النهران جنوب العراق في القرنة ليشكلا ما يُعرف بشط العرب، ويأتي معظم مياه النهرين من تركيا بنسبة (٧١٪) ، وتليها إيران (٦. ٩٪) ، ثم سوريا (٤٪) والمتبقي من داخل العراق من المياه الجوفية والتي تكون كمياتها محدودة جدا. الا أن التغيرات المناخية الخطيرة في السنوات العشر المنصرمة باتت تلقي بظلالها على الامن المائي العراقي، فعلى الرغم من وجود النهرين العظيمين دجلة والفرات وروافدهما، فان العراق يعتبر اليوم من أكثر دول العالم هشاشة من حيث شح المياه والغذاء والتأثر السلبي بمفاعيل تغيرات المناخ العالمية، وذلك يعود لأسباب مختلفة موضحة في الشكل التالي:

السياسات المائية لدول الجوار العراقي

تتأثر مناسيب المياه الواردة للعراق من دول الجوار، بتحكم كل من تركيا وإيران فيها وسياساتهما المائية الابتزازية للعراق في هذا المضمار، وسوء إدارة موارده المائية بعد العام ٢٠٠٣، فضلا» عن تقادم البنى التحتية لمشاريعه المائية والخزنية. وتثير قضية الامن المائي في العراق مشاكل وتوترات بين العراق وكل من تركيا وايران اللتان تتحكمان بمنابع أنهار العراق دجلة والفرات والزاب الاسفل وديالى وروافدهما مما يضر بأمنه المائي الى حد كبير، اذ تريد هذه الدول والمتمثلة بتركيا من الشمال وايران من الشرق استخدام المياه كورقة رهان رابحة في كل المفاوضات كعنصر ضغط لتحقيق اهداف ومآرب سياسية ولكون العراق يعتمد بشكل اساسي على ما يرد من مياه من هاتين الدولتين، الامر الذي سيجعل من قضية الامن المائي وسيلة لتهديد الامن الوطني العراقي. الشكل التالي يوضح الروافد التي تصب في حوضي

نهري دجلة والفرات من دول الجوار.

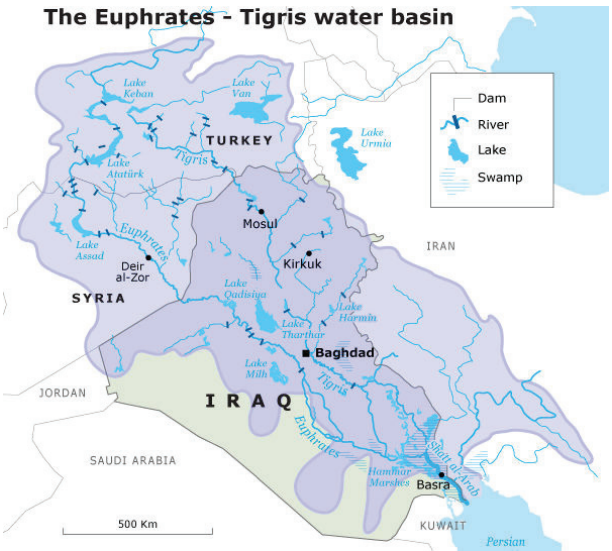

السياسة المائية التركية وانعكاسها على الامن المائي العراقي

تقوم سياسة تركيا المائية على استثمار مياه نهري دجلة والفرات بإنشاء مشروع (GAP) الضخم (مشروع احياء منطقة جنوب شرق الاناضول) الذي يتكون من مجموعة كبيرة من السدود والخزانات تقدر بحوالي (٢٤) مشروعاً اروائياً وخزنياً بهدف تطوير منطقة شرقي الأناضول، إذ بدأت الدراسات لهذا المشروع منذ عام ١٩٣٧ بأنشاء سد كيان جنوب ملتقى (فرات صو ومراد صو) لأنتاج الطاقة الكهربائية ((١٣)) ، من دون مراعاة مصالح جيرانها و تأثيرات هذا المشروع في حجم وكمية المياه الواصلة إلى نهري دجلة والفرات الداخلة إلى الاراضي العراقية وعلى مساحة الاراضي الزراعية والتأثيرات السلبية في نوعيتها، وكذلك التأثيرات المرضية على بيئة العراق بشكل خاص، مع العلم أن المشروع سيحجز ٤٣٪ من مياه دجلة الداخلة إلى العراق و٤٠٪ من مياه الفرات وان العراق الذي يعاني الآن نقصاً مقداره (١٠) مليارات متر مكعب/سنة سيواجه وضعاً خطراً جداً في السنوات القادمة مع التغيرات المناخية الخطيرة التي باتت انعكاساتها تهدد الامن المائي العراقي، وبالتالي الامن القومي العراقي. في وقت لم يعد خافيا» اليوم أن هدف تركيا من مشروع (GAP) ، لا تقتصر على المجال الاقتصادي وانما هو مرتبط بتوجهات سياسية ايضاً، فكثيراً ما تلجأ تركيا إلى تسويغ سياستها المائية باستغلال الازمات مع الدول المتشاركة والدليل على ذلك أنه في عام ١٩٨٧م ربط الرئيس التركي انذاك (توركوت اوزال) منح سوريا (١٢) مليار متر مكعب من المياه اذا ما اوقفت دعمها لحزب العمال، ولا تزال تركيا تماطل في التوصل الى اتفاقات او تفاهمات مع العراق بشأن تقاسم المياه بين هذه الدول، بهدف توسيع دائرة التحكم التركي في المنطقة، وتعزيز دورها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، من خلال السيطرة على مياهِ كليا لدعم مكانتها لدى الاوساط الغربية كعنصر للتوازن والاستقرار في المنطقة ((١٤)) . وتتمحور السياسة التركية ازاء العراق حول استخدام المياه كورقة ضغط او مساومة، لاسيما فيما يتعلق بملف تواجد حزب العمال الكردستاني التركي على الأراضي العراقية، على الرغم من نفيها المستمر لهذا الامر، ان وضع تركيا اهدافا استراتيجية من خلال تبني سياسة مائية متمثلة بعدد من المشاريع والخطوات التي تحقق مصالح تركيا الإقليمية والاقتصادية، ينبغي أن لا يتم على حساب مصلحة العراق وامنه المائي والقومي، وما ستعكس هذه السياسات والمشاريع ازمات متنوعة يعاني منها العراق مستقبلا، نتيجة التغيرات المناخية الخطيرة التي باتت تعصف بالمنطقة والعالم وكما يلي:

- زيادة نسبة التصحر.
- التأثير في امدادات المياه للأهوار كماً ونوعاً وربما أدى إلى تجفيفها طبيعياً.
- ستزداد نسبة الملوثات في مياه الأنهر.

- ستؤثر بشدة في موجود المياه الجوفية ويخفضه.
- ستزيد من نسبة ملوحة الأرض لعدم اشتغال المبازل بصورة كفؤة إضافة إلى نوعية المياه الواصلة إلى سطح التربة عن طريق الخاصية الشعرية.
- تقليص المناطق الخضر والمراعي والمساحات المزروعة وما يعنيه ذلك من تأثير على المناخ ورفع درجات الحرارة وتغيير طبيعة المنطقة بيئياً.

استنادا» لما سبق فان المؤشرات المحلية والإقليمية تدل على احتمالية كبيرة لتطور النزاع على المياه بين تركيا والعراق، من المستوي المحلي إلى القومي ومن ثم الإقليمي، خصوصا» وأن حوضي دجلة والفرات في مناطق الحدود العراقية التركية، والعراقية السورية تعد هذه المناطق بيئة خصبة للإرهاب والتنظيمات والفصائل المسلحة، وأي تدني في مستوى الامن المائي فيها بالإضافة الى التغيرات المناخية الأخرى قد يساعد على تفاقم ظاهرة الإرهاب وتوسع نشاطه في تلك المناطق، نتيجة تغير المناخ والمنافسة على استخدام المياه.

السياسة المائية الايرانية وانعكاسها على الامن المائي العراقي

لم يعد خافيا» أن النزاع المائي بين إيران والعراق قد تصاعد في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات المناخية، المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، كذلك بسبب سياسة الحكومة الإيرانية المائية التي حرمت العراق من حصته المائية في الأنهار الحدودية المشتركة، وهو ما انعكس بوضوح على الامن المائي العراقي وتسبب بتهديد استقرار البلاد. ومن الجدير بالذكر أن الروافد الإيرانية من المياه العابرة للحدود تزود العراق بحوالي ١٢ بالمئة من المياه التي يحتاجها. الا أن إيران حولت بعد عام ٢٠٠٣ مسار الأنهار والجداول المائية التي تتدفق باتجاه العراق لتبقى داخل أراضيها، وذلك من خلال بناء ما يقارب (٦٠٠) سد ((١٥)) خلال العقود الثلاثة الماضية للمحافظة على المياه والتحكم في حركتها، ما حرم العراق من حصته المائية، وتسبب ذلك في تجفيف الكثير من هذه الأنهار، واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة العراقية بين الحين والآخر. على الرغم من ان بنود اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام ١٩٧٥، والتي تطالب ايران بتطبيقها اليوم، ورد فيها بروتوكول يحدد كيفية التصرف بـ ٤٢ نهرا تصب في نهري دجلة وشط العرب قطعتها ايران أو حولت مجراها، ومن الجدير بالذكر أن تصريحات عديدة لوزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني بيّن فيها أنّ «إيران تتخذ من الاتفاقية ذريعة لمواصلة حفر الأنفاق وتحويل مسارات الأنهر» ((١٦)) . . ومن أهم هذه الأنهار والجداول ما يلي:

١. نهر الوند المار عبر مدينة خانقين.
٢. نهر الزاب الصغير في مدينة السليمانية
٣. نهر كارون: ينبع من مرتفعات" بختياري" الإيرانية، ويصب في شط العرب عند ميناء المحمرة "خرمشهر".
٤. نهر دويريج: ينبع من المرتفعات الإيرانية، ويدخل الحدود العراقية قرب" مخفر الفكة" العراقي. ثم يتجه غرباً ويصب في" هور المشرح".
٥. نهر الكرخة: ينبع من المرتفعات الإيرانية، ويصب في" هور الحويزة".
٦. نهر الطيب: ينبع من الأراضي الإيرانية، ويدخل الأراضي العراقية في منطقة" جمشة ليلة" التي تبعد عن المخفر الحدودي بنحو ٢ كم من ناحية الشمال، ثم يسير النهر بمحاذاة الحدود لمسافة ٢ كم تقريب.
٧. نهر كنجان جم غيرت مسار هذا النهر الذي

كان ينبع من مرتفعات" بشتكوه" الإيرانية ويجري باتجاه الجنوب الغربي نحو العراق.

٨. نهر وادي كنكير: بلغ تصريف النهر عند الحدود العراقية قرب قضاء مندلي.
٩. نهر قره تو: يدخل الحدود العراقية عند قرية" طنكي حمام" بعد اجتيازه مناطق سهلية إيرانية وتصب به عدة روافد صغيرة بعد دخوله. الأراضي العراقية.
١٠. نهر هركينه: يعتبر النهر وروافده، الخط الحدودي الفاصل بين" بناوه سوته" و «هركينه" العراقية و" بايوه" و" باشماق" الإيرانية.
١١. نهر زرين جوي الكبير: يروي الأراضي الواقعة على جانبي حدود البلدين لمسافة ٢ كلم.

وكان الجانب العراقي قد أبلغ إيران أن الاتفاقية المذكورة لا تعني تغيير مجاري الأنهر أو إنشاء وحفر أنفاق، وقطع الحصص المائية التي يجب أن تصل إلى العراق ((١٧)) . وتبرر ايران سياستها المائية إزاء العراق، بحاجتها، المتزايدة لتعزيز الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان مع زيادة الجفاف، وهذا ما أدى الى تراجع الإطلاقات المائية القادمة من إيران إلى ما دون نسبها في وقت قامت ايران فيه بحفر ٣ أنفاق لتحويل مجرى نهر سيروان إلى بحيرة داخلية، أحدها يقع على بعد ٢٠ كيلومتراً فقط من الحدود العراقية. الامر الذي دفع وزير الموارد المائية العراقي الى الإعلان عن نية العراق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، دون أنّ ينفي وجود أوراق أخرى لكنه بيّن أنّ تلك التعامل بها من صلاحية الجهات أخرى ((١٨)) .

ومن الجدير بالذكر أن السياسة المائية الإيرانية المتمثلة بنقل المياه عبر الأقاليم والمحافظات الوسطى والشرقية في إيران. لا تلحق الضرر بالعراق فقط بل بسكان المناطق الجنوبية والغربية الإيرانية ((١٩)) . وكان أبرز هذه المشاريع في نهر كارون، حيث نقلت طهران في عام ٢٠٠٠ المياه من سدود أعالي كارون إلى محافظتي أصفهان ويزد في وسط إيران، وذلك باستخدام الأنابيب لمسافة تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ كم. حيث تسببت سياسة نقل المياه عبر الأقاليم والمحافظات، باندلاع تظاهرات احتجاجية ضخمة في محافظات مثل كرمانشاه وهمدان وخوزستان التي فقدت مخزونها من المياه، وتسكنها مجموعات عرقية غير فارسية، مثل الأقليات الكردية والعربية، مما جعلها في وضع أكثر حرجا من بقية المحافظات الإيرانية ((٢٠)) .

ان السياسات المائية التي تتبعها ايران تعكس نهجا أحاديا لا يأخذ مصالح العراق وأمنه المائي بعين الاعتبار، مما قد ينجم عنه توترات في العلاقات بين البلدين الجارين تتعلق بتداعيات السياسة المائية الإيرانية إزاء العراق والمتمثلة بارتفاع التلوث البيئي، وزيادة نسبة الملوحة في شط العرب، وتقليص الرقعة الزراعية، والنزوح الاضطراري بسبب عدم توفر مياه الري، وحدوث «اضطرابات أمنية بسبب شحة الحصص المائية.

ويبدو أن الحكومة الإيرانية شأنها شأن الحكومة التركية، تحاول الدفع والايحاء في نزاعها المائي مع العراق على أنه أزمة داخلية، لا إقليمية، معتمدة في ذلك على الأوضاع الداخلية في بغداد التي تعاني أزمات سياسية واضطرابات أمنية، مستغلة عدم وجود موقف عراقي قوي في مواجهة ممارساتها بسبب الانقسام الطائفي وسياسة المحاصصة التي تقدم المصالح الفئوية على الوطنية، وهو ما اعترف به وزير الموارد المائية العراقي، حينما ذكر أن دول المنبع استغلت الوضع العراقي بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، وأنشأت مشاريع عدة أضرت بالعراق وخصمت من حصته المائية ((٢١)) .

التغيرات المناخية والعلاقات مع دول الجوار

استنادا» لكل ما سبق ان التغيرات المناخية التي يشهدها العراق ومحيطه الإقليمي بات ينعكس بشكل واضح على علاقات العراق الدبلوماسية

بـدول الجـوار وخاصـة تركيـا وايران، بسـبب سياسـاتهما المائيـة الضـارة بالأمـن المائـي العراقـي وبالتالـي بأمنه القومـي. ويحـاول العـراق إيجـاد ميـزان مائـي يحافـظ علـى حقوقـه، مـن الحصـص والتصاريـف المائيـة فـي ظـل أوضـاع العجـز المائـي، وتفاقـم الطلـب علـى الميـاه، والتدهـور البيئـي والتغييـر المناخـي ومـا نجـم عـن ذلـك، مـن اسـتفحال الجفـاف والتصحـر وتدميـر لإمكانـات الأرض والنشـاط البشـري بشـكل عـام. ان تدويـل مطالـب وحقـوق العـراق المائيـة قـد يدخـل العـراق فـي دوامـة تسـتغرق فتـرة طويلـة مـن الزمـن، ولكـن يمكـن للحكومـة العراقيـة اتخـاذ وسـائل الضغـط الاقتصاديـة، وإدارتهـا بشـكل حكيـم للوصـول إلـى مسـتوى جيـد مـن الربـط للاقتصاديـن التركـي والإيرانـي بالسـوق العراقيـة لتخفيـف الضغوطـات فـي السياسـة المائيـة التـي ينتهجهـا البلـدان إزاء العـراق واعتقـد ان القـرار السياسـي المائـي التركـي والإيرانـي سـوف لـن يكـون بعيداً عـن التمثـل لمصالـح العـراق وحقوقـه فـي ميـاه نهـري دجلـة والفـرات.

المبحث الثالث

التصحر والجفاف وأثره على عمليات مكافحة الإرهاب

تمهيد

ان التغيـرات المناخيـة التـي يشـهدها العالـم اليـوم، تطـرح «مخاطـر فوريـة» علـى الأمـن القومـي للـدول وعملياتهـا العسـكرية. وتعـد دراسـة تأثيـر التغيـرات المناخيـة فـي سـاحة العمليـات العسـكرية والتعـرف علـى مـدى تأثيرهـا مـن وجهـة النظـر العسـكرية والأمنيـة، مـن الامـور المهمـة، لجهـة وضـع الخطـط العسـكرية، والتدريـب واختيـار نوعيـة تسـليح القـوات وادارة الحـركات التعبويـة وسـبل المحافظـة علـى البنى التحتيـة ذات الأهميـة للاسـتخدام العسـكري، فالظـروف المناخيـة تحـدد متـى وايـن يكـون الهجـوم الناجـح.

ولـم يعـد خافيـا» اليـوم، أن التغيـر المناخـي سـيؤثر سـلبا علـى قـدرة القـوات المسـلحة علـى الدفـاع عـن الأمـن وان مناخـا يتغيـر سـتكون لـه تداعيـات حقيقيـة علـى الجيـش وعلـى الطريقـة التـي ينفـذ بهـا مهماتـه. وتحـاول الـدول الكبـرى فـي اطـار مـا يسـمى بـ (تكنولوجيـا تغييـر البيئـة) ، القيام بالأبحاث والدراسـات مـن اجـل السـيطرة علـى البيئـة بوجـه عـام والمنـاخ علـى وجـه الخصـوص لأغـراض ذات طبيعـة عسـكرية وعدائيـة. وحـددت المـادة الثانيـة مـن «اتفاقيـة حظـر اسـتخدام تكنولوجيـا التغييـر فـي البيئـة لأغـراض عسـكرية أو لأيـة أغـراض عدائيـة أخـرى» المقصـود من عبـارة «تكنولوجيـا تغييـر البيئـة» بأنهـا أيـة تكنولوجيـا لإحـداث تغييـر ـ عـن طريـق التأثيـر المتعمـد فـي العمليـات الطبيعيـة ـ فـي ديناميـات الكـرة الأرضيـة أو تركيبتهـا أو تشـكيلها، بمـا فـي ذلـك مجموعـات أحيائهـا المحليـة وغلافهـا الصخـري وغلافهـا المائـي وغلافهـا الجـوي أو فـي ديناميـة الفضـاء الخارجـي أو تركيبـه أو تشـكيله ((٢٢)) .

العلاقة بين التغيرات المناخية والإرهاب

تمهـد التغيـرات المناخيـة لتبلـور بيئـات اجتماعيـة حاضنـة لنشـاطات الجماعـات الإرهابيـة وبعبـارة أخـرى، يشـكل الجـوع والفقـر، وعـدم المسـاواة بيـن شـرائح المجتمـع الناجميـن عـن تغيـر المنـاخ بيئـة مواتيـة، لتجنيـد المزيـد مـن الشـباب المهمشـين في الجماعـات الإرهابيـة، وهـذا مـا اسـتثمرته جماعـات إرهابيـة مثـل: «داعـش» (فـي سـوريا والعـراق) ، و»بوكو حـرام» (النيجيريـة) ، و»حركـة الشـباب» (الصوماليـة) ، وغيرهـا. وتشـير دراسـات وبحـوث عديـدة الـى أن هناك علاقـة مباشـرة بيـن تغيـر المنـاخ ونشـوب النزاعـات، حيـث إن ارتفـاع درجـة الحـرارة، الناتـج عـن الاحتبـاس الحـراري، يسـاهم فـي الضغـط علـى المـوارد وتدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة ومـن ثـم إشـعال الصراعـات والنزاعـات المسـلحة خاصـةً فـي المناطـق الأفقـر فـي العالـم فـي السـاحل الأفريقـي والشـرق الأوسـط

وغيرها ((٢٣)) . وتستدل تلك الدراسات بالبيئة المناخية التي أدت الى الحرب الأهلية في سوريا كأكثر الحالات توضيحًا لوجهة نظر تلك الدراسات ((٢٤)) ، فقد كانت موجة الجفاف الشديدة التي ضربت منطقة الهلال الخصيب والأردن وسوريا في ٢٠١٠، بداية الاضطرابات في درعا وجنوبي سوريا الأكثر جفافًا. ومع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات البخر، عانت سوريا من التصحر والجفاف، الذي أدى إلى إتلاف المحاصيل، وزيادة معدلات الفقر عندما خسر أكثر من ٨٠٠, ٠٠ مزارع دخله، وبالتالي عانت سوريا من ارتفاع في أسعار الطعام. وهو ما دفع المواطنين إلى الاحتجاج الذي استدعى مظالم أعمق، وتطور إلى عنف وحرب أهلية ((٢٥)) . ولا يختلف الامر في العراق من حيث تأثير التغيرات المناخية على تبلور بيئة اجتماعية احتجاجية متذمرة أدت الى صراعات وعنف استثمرتها التنظيمات الإرهابية بشكل واضح. . وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من أن التغير المناخي يمكن أن يشكل «أحد العوامل التي تفاقم» احتمالات وقوع الأعمال الإرهابية، مضيفاً أن التدهور البيئي الذي يشهده العالم يعرض أي منطقة غير مستقرة أو تشهد نزاعات لمخاطر وتهديدات أمنية كبيرة ((٢٦)) .

استنادا» لما سبق فان تأثير التغير المناخي الذي انعكس على تدني الموارد المائية وارتفاع درجات الجرارة والجفاف والتصحر أدى كل ذلك إلى فقدان سبل العيش وفرص العمل، مما فاقم من التذمر والاحتجاج في المجتمعات الفقيرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فقامت التنظيمات الإرهابية وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة الى الأساليب المباشرة بإطلاق وعود توفير الحماية والدخل وتحقيق العدالة لتجنيد عناصر جديدة في صفوفها من المتذمرين والمحتجين.

التغيرات المناخية والحرب ضد تنظيم داعش في العراق

تمظهرت التغيرات المناخية في العراق في العقد المنصرم، بارتفاع درجات الحرارة وقلة هطول الامطار والجفاف وتفاقم ظاهرة التصحر، وهو ما خلق بيئة جغرافية أثرت بشكل واضح على العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي، الذي سارع للتكيف مع ظروف القتال في الصحراء بعد هزيمته في الموصل والباغوز، حيث كان لظاهرة التصحر الناجمة عن التغيرات المناخية في العراق دور مهم في اتساع مساحة صحراء البادية الغربية التي شكلت مانعا» طبيعيا» حاولت عصابات داعش الارهابية الاحتماء به من الرصد والمطاردة ونيران اسلحة الطائرات العراقية، وبحسب التقارير الاستخبارية فأن لداعش في صحراء البادية الغربية عدد من المعسكرات والمقرات جرى اعدادها خلال الفترة التي تلت حزيران ٢٠١٤، ومن أهم تلك المقرات والمعسكرات هو ما موجود في وادي غدق ووادي الحسينية وصحراء بلدة راوه، و هذه المخيمات او القواعد اكثر القواعد أمنا" ومحصنة لقادة وعناصر عصابات « داعش الإرهابية»، وتشمل هذه المعسكرات على منشئات تحت ارضية وانفاق تشبه مدن النمل، المخفية والمموهة والمحصنة تحت الارض، وتشتمل على مقرات للقيادة والسيطرة و نقاط تموين وامداد ودعم لوجستي وهي تمثل اكبر قواعد لتنظيم "داعش" في الشرق الأوسط ((٢٧)) . .

ان احتماء تنظيم داعش في مناطق التصحر، وفي مقدمتها صحراء البادية الغربية يستهدف ايضا» اتباع التنظيم الارهابي لتكتيكات قتالية جديدة تتمثل بما يلي:

١. تفادي مواجهات واسعة مع الجيش العراقي.
٢. استخدام تكتيكات حرب العصابات.
٣. استخدام كمائن صحراوية، والغارات بمجموعات قتال صغيرة ضد اهداف رخوة أو ضعيفة

الحمايـة.

٤. زيـادة تعـاون الخلايـا النائمـة مـع مفـارز أو مجموعـات داعـش الهجوميـة!

تسـتهدف التكتيـكات القتاليـة أعـلاه، لتنظيـم داعـش اسـتنزاف مـوارد القـوات المسـلحة، واحـداث حالـة مـن عـدم الاسـتقرار والبلبلـة فـي المناطـق ذات البيئـات الاجتماعيـة المتضـررة مـن ظاهـرة التغيـرات المناخيـة وتداعياتهـا السـلبية. .

ان قسـاوة بيئـة التصحـر والجفـاف وارتفـاع درجـات الحـرارة، سـتكون لهـا تداعيـات وتأثيـرات قـد تكـون مدمـرة علـى القـوات المسـلحة، سـواءً أكانـت فـي وضعيـة الهجـوم أم فـي وضعيـة الدفـاع حيـث تكـون ظـروف بيئـة التصحـر، فـي بعـض الأحيـان أشـد خطورةً مـن نيـران العـدو نفسـه، ومـن أبـرز تلـك التأثيـرات مـا يلـي:

١. صعوبة الملاحة الصحراوية المضللة ليلاً ونهاراً.
٢. ستكون حركة القوات المكشوفة على الأرض.
٣. صعوبـة مطابقـة المعالـم والبيانـات المثبتـة علـى الخرائـط للتضاريـس الأرضيـة الحقيقيـة.
٤. شحة المعلومات الاستخبارية الآنية.
٥. قلة الموارد الطبيعية الأساسية.
٦. تعقيدات الإمداد اللوجستي.
٧. مخاطر تخزين الذخائر والمواد المتفجرة.
٨. وهـن الذيـل الإداري والفنـي بسـبب تأثيـرات المنـاخ وارتفـاع درجـات الحـرارة.
٩. خطورة زرع أو رفع حقول الألغام.

إضافـة إلـى مـا ورد أعـلاه فـان عوامـل أخـرى قـد لا تُعـد ولا تحصـى تصبـح جميعهـا أعـداء مجهوليـن إلـى جانـب العـدو الشـرس المقابـل الـذي لـن يخـوض قتال الحيـاة أو المـوت فـي بيئـة التصحـر، غيـر المألوفـة للقـادة والجنـود والتـي لا نصـر لمـن لا يتقـن خـوض صـراع البقـاء فيهـا.

قدرات الاستجابة

أن بيئـة التصحـر والجفـاف وارتفـاع درجـات الحـرارة، تتطلـب مـن القـوات المسـلحة مواجهـة تحديـات وتهديـدات متعـددة ومتغيـرة، ولـن تتوقـف علـى حال، وإذا لـم يُـدرب قـادة العمليـات وجنودهـم تدريبـاً يتسـق مـع بيئـة التصحـر والجفـاف وارتفـاع درجـات الحـرارة، فـإن الأسـلحة والمعـدات القتاليـة مهمـا بلغـت مـن التطـور والتحديـث لـن تـؤدي أدوار وفنـون الحـروب الصحراويـة لوحدهـا لا سـيما مـع تداخـلات الإسـتراتيجية والتكتيـك والعمليـات اللامتماثلـة.

اسـتنادا» لمـا سـبق فانـه سـيتعين علـى القـوات المسـلحة العراقيـة التعاطـي مـع تكتيـكات قتاليـة مختلفـة تمامـا" عـن تلـك التـي اتبعتهـا فـي معاركهـا السـابقة ضـد عصابـات داعـش الارهابيـة، وسـتكون بـلا شـك اختبـارا" صعبـا" لقـدرات الاسـتخبارات والاسـتطلاع الميدانـي للقـوات المسـلحة العراقيـة بسـبب المسـاحات الشاسـعة والتضاريـس الارضيـة المعقـدة، ممـا سـيتطلب انفتاحـات قتاليـة واسـعة باسـتخدام منسـق للمشـاة الآلـي والـدرع! بالإضافـة الـى تكتيـكات اسـتخدام القـوة الجويـة وطيـران الجيش بأسـلوب الصيـد الحـر فضـلا" عـن دوره فـي الاسـتطلاع وتقديـم الاسـناد السـريع للقـوات العسـكرية العراقيـة فـي حالـة اشـتباكها مـع كمائـن او مفـارز عصابـات داعـش الإرهابيـة ((٢٨)) .

وتعتمـد فنـون العمليـات فـي بيئـة التصحـر والجفـاف وارتفـاع درجـات الحـرارة علـى عناصـر القتـال بالآليـات المدرعـة والميكانيكيـة والمنـاورة بهـا والإفـلات مـن العـدو بسـرعة خاطفـة فـي آخـر لحظـة قبـل تعرضهـا للتدميـر المفاجـئ مـن قبـل قـوات معاديـة فـي موقـف متقـدم ومتميـز. وعلـى الرغـم مـن كثـرة وتعـدد الـدروس المسـتنبطة مـن فنـون قتـال ضـد الارهـاب فـإن تجـارب الحـروب فـي بيئـة التصحـر والجفـاف وارتفـاع درجـات الحـرارة قـد أثبتـت بمـا لا يـدع مجـالاً للشـك إن مـن يسـتطيع التكيـف بدقـة مـع ظروفهـا وتـدرب جيـداً فـي بيئتهـا، سـيتمكن مـن

تحقيق النصر. واستنادا» لتلك المعطيات فقد وجد أن مبادئ الحرب في بيئة التصحر والجفاف وارتفاع درجات الحرارة، تنحصر فيما يلي ((٢٩)) :

١. دقة وسرعة عمل الاستطلاع والاستخبارات: بغية تحديد مواقع العدو بسرعة ودون إضاعة الوقت. وذلك باستخدام صور الأقمار الصناعية لمراقبة تحركات وتنقلات قوات العدو في الصحراء، بالإضافة إلى وسائل الاستطلاع الأخرى وفي مقدمتها الطائرات المسيرة من دون طيار (Drones) ، سواء التكتيكية قصيرة المدى على مستوى الفوج والكتيبة والتي تطير من ١-٣ ساعات أم متوسطة المدى على مستوى الفرقة أو مجموعة القتال التي تطير على مستوى ١٢ ساعة متواصلة أو طويلة المدى التي تطير على ارتفاعات شاهقة لتراقب مسرح العمليات كله على مدى أكثر من ٤٨ ساعة متواصلة مع العلم بأن عمليات الكشف والاستطلاع المدرع الخاطف على الأرض من قبل آليات الاستطلاع الخفيفة المتقدمة أمام القوات المدرعة يجب أن تكون مستمرة ليس على مستوى الساعات بل على مستوى الدقائق؛ لتلافي عنصر المفاجأة من قبل قوات العدو وحقول الألغام في أية لحظة هنا أوهناك في ميدان القتال.

٢. تثبيت قوات العدو: باستخدام المناورة (Fire maneuvering) بنيران مدفعية الميدان وراجمات الصواريخ والهاون الثقيل، بالإضافة إلى الإسناد العضوي بالطائرات العمودية المقاتلة، بالتزامن مع مناورة الإحاطة بأجنحة العدو، باستخدام تكتيكات حركة القوات المدرعة والآلية السريعة والخاطفة. .

٣. تدمير قوات العدو: باستخدام الضربات الجوية بعيدة المدى لتدمير قدراته التسليحية والقتالية بالعمق، وتدمير وتعطيل محطات ووسائل اتصالاته ومقرات القيادة والسيطرة وضرب خطوط إمداداته اللوجستية وطرق حركته لحرمانه من القدرة على المناورة. وعند تحقيق التماس مع العدو في الصحراء بالدبابات وآليات القتال المدرعة وعربات المشاة المدرعة، فلابد من استخدام نيران الأسلحة المباشرة من اقصى مدى قد يتجاوز من ٢ إلى ٣كلم.

٤. استخدام تعبئة القفزات (Tactics hops) : وهي تعني انتقال القوات السريع من نقطة الى أخرى في خط عرضي أو طولي قد تصل مسافة الوثبة الواحدة إلى حدود ٣٠ كيلومتراً، وهي وثبة طويلة جداً في المعيار العسكري، غير أن طبيعة البادية الغربية يمكن أن تتيحها للقوات. وقد تحدد مسافة القفزة الواحدة وجود عارض طبيعي (تلة أو سلسلة جبلية) يفرض على القوات تأمينه قبل الانطلاق مجدداً، أو وجود معسكر او كمين معادي للعدو يقتضي معالجته وتأمين المنطقة المحيطة به قبل الانطلاق الى القفزة الثانية.

الخاتمة

أكد البحث على أن من أهم مصادر تهديد الامن القومي العراقي، ظاهرة التغير المناخي، حيث أن العواقب المتوقعة لتغير المناخ، فظواهر مثل الجفاف والتصحر وتراجع الموارد المائية، والتحولات السكانية الهائلة، وانتشار الأوبئة والأمراض المُعدية، وكذلك ارتفاع نسبة الملوحة في الأنهار وتقدم اللسان الملحي من الخليج، من شأنها أن تهدد الامن القومي العراقي، بمزيد من الصراعات وعدم الاستقرار في المستقبل القريب.

وقد أشار البحث الى ان التغيرات المناخية التي يشهدها العراق ومحيطه الإقليمي بات ينعكس بشكل واضح على علاقات العراق الدبلوماسية بدول الجوار وخاصة تركيا وايران، بسبب سياساتهما المائية الضارة بالأمن المائي العراقي وبالتالي بأمنه القومي. ويحاول العراق إيجاد ميزان مائي يحافظ على حقوقه، من الحصص والتصاريف المائية في ظل أوضاع العجز المائي، وتفاقم الطلب على المياه، والتدهور البيئي والتغيير المناخي وما نجم

عـن ذلـك، مـن اسـتفحال الجفـاف والتصحـر وتدميـر لإمكانـات الأرض والنشـاط البشـري بشـكل عـام. كمـا أوضـح البحـث أن التغيـرات المناخيـة التـي يشـهدها العـراق والعالـم خلقـت بيئـة جغرافيـة أثـرت بشـكل واضـح علـى العمليـات العسـكرية ضـد تنظيـم داعـش الإرهابـي، الـذي سـارع للتكيـف مـع ظـروف الجفـاف والتصحـر وارتفـاع درجـات الحـرارة، بعـد هزيمتـه فـي الموصـل والباغـوز، حيـث كان لظاهـرة التصحـر الناجمـة عـن التغيـرات المناخيـة فـي العـراق دور مهـم فـي اتسـاع مسـاحة صحـراء البادية الغربيـة التـي شـكلت مانعـا» طبيعيـا» حاولـت عصابـات داعـش الارهابيـة الاحتمـاء بـه مـن الرصـد والمطـاردة ونيـران اسـلحة الطائـرات العراقيـة.

| هوامش ومصادر الدراسة

١. شـكري الحسـن، الجفـاف يُشـعل فتيـل النزاعـات القبليـة فـي جنوبـي العـراق، جريـدة المـدى، بتاريـخ ٢٠٢٠/٧/٤، علـى الرابـط الالكترونـي، https://net.almadapaper.view/?php=cat٢٢٨١١٤ .

٢. سـلام الجـاف، اشـتباكات عشـائرية متكـررة فـي العـراق تنهـك أمـن المحافظـات الجنوبيـة، موقـع العربـي الجديـد، علـى الرابـط الالكترونـي، https://bit.ly/gR٢r٥y٣.

٣. وحـدة الإعـلام فـي العـراق التابعـة للمنظمـة الدوليـة للهجرة، تقريـر جديـد للمنظمـة الدوليـة للهجـرة: الحقائـق الناجمـة عـن الهجـرة بسـبب تغييـر المنـاخ فـي مـدن جنـوب العـراق، علـى الرابـط الالكترونـي، https://bit.ly/NgUWxH٣.

٤. ‹حـرب› ميـاه داخليـة فـي العـراق، موقـع قنـاة الحـرة، علـى الرابـط الالكترونـي، https://arabic.ws/bfbNAoO٣

٥. المصدر نفسه.

٦. تقريـر: الجفـاف فـي العـراق يعكـس تهديـد المنـاخ للأمـن الغذائـي، موقـع الحـرة، علـى الرابـط الالكترونـي، https://arabic.ws/٨EbayC٣ .

٧. ثامـر العانـي، نظـرة قريبـة علـى الأمـن الغذائـي فـي العـراق، صحيفـة الشـرق الأوسـط، العـدد ١٥٦٠٦، بتاريـخ٢٠ أغسـطس ٢٠٢١ م.

٨. جريـدة الوقائـع العراقيـة العـدد (٤٦٨١) بتاريـخ ٤ تمـوز ٢٠٢٢. - قانـون الدعـم الطـارئ للأمـن الغذائـي والتنميـة رقـم (٢) لسـنة ٢٠٢٢.

٩. علمـاء: ارتفـاع درجـات الحـرارة يؤثـر علـى سـلوك البشـر، موقع الجزيـرة، علـى الرابط الالكترونـي ، https://bit.ly/xfxy٤y٣.

١٠. الجريمـة فـي العـراق: شـبكات منظّمـة للإجـرام أم انهيـار اجتماعـي ونفسـي شـامل؟ موقـع الحـل نـت، علـى الرابـط الالكترونـي، https://bit.ly/iMi٠CDH٣ .

١١. شـيرين فـاروق، منظومـة متكاملـة للتكيـف مـع تداعيـات التغيـر المناخـي ، موقـع البيـان، متـاح علـى الرابـط، https://bit.ly/f٠Ihgp٣.

١٢. د. داود حسـن كاظـم، ماهـي البصمـة البيئيـة، موقـع الخليـج، متـاح علـى الرابـط، https://bit.ly/VQiGQB٣ .

١٣. د. نصيـف جاسـم المطلبـي، السياسـة المائيـة والحاليـة والمسـتقبلية لـدول اعالـي الفـرات واثرهـا علـى العـراق، مركـز الدراسـات التركيـة، نـدوة المـوارد المائيـة لـدول حـوض دجلـة والفـرات، جامعـة الموصـل، ١٩٩٣، ص١١٠

١٤. صبـاح محمـود وعبـد الامير عبـاس، السياسـة المائيـة التركيـة، بيـروت، مطبعـة المتوسـط، ١٩٩٨، ص٣٧_ ٣٨

١٥. التحكـم الإيرانـي بميـاه العـراق.. خلفيـات الأزمـة ومسـتقبل الصـراع ، صحيفـة الاسـتقلال، علـى الرابـط الالكترونـي، https://www.alestiklal.net/ar/view/٤٥٠٠-news-dep/١٥٨٦٩٦٤٥٨٨ .

١٦. أسـامة مهـدي، العـراق يتجـه للعـدل الدوليـة لانتـزاع حصصـه المائيـة مـن إيـران، موقـع ايـلاف، بتاريـخ ٢٢ سـبتمبر ٢٠٢١، علـى الرابـط الالكترونـي، https://elaph.com/Web/News/٢٠٢١/٠٩/١٤٥٢٤١٦.html .

١٧. أسـامة مهـدي، العـراق يتجـه للعـدل الدوليـة، المصـدر السـابق.

١٨. المصدر نفسه.

١٩. Pacific Council, Water Diplomacy Not Enough to „Fix Iran-Iraq's Water Dispute, 20-03-2019 https://bit.ly/٣FPuQEl .

٢٠. المعهـد الدولـي للدراسـات الإيرانيـة (رصانـة)، السياسـات

المائية لإيران مع العراق، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، https://:
. ٣qFCF٩d/ly.bit

٢١. أسامة مهدي، العراق يتجه للعدل الدولية، المصدر السابق.

٢٢. اتفاقية حظر استخدام تكنولوجيا التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى» وهى معاهدة دولية تهدف الى منع استخدام تكنولوجيا تعديل البيئة لأغراض عسكرية أو عدائية. وقد تم اقرار المعاهدة فى منظمة الأمم المتحدة خلال شهر ديسمبر عام ١٩٧٦ وتم فتح الباب أمام التوقيعات بداية من شهر مايو ١٩٧٧ فى جنيف بسويسرا وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى أكتوبر عام ١٩٧٨. وقد انضمت أكثر من ٧٦دولة للمعاهدة ووقعت أكثر من ٤٨ دولة عليها. ينظر، طارق الشيخ، «عسكرة المناخ» بين الاستعداد والعدوان، على الرابط الالكتروني، https://:gate. aspx.٤٥٦٩٠٧/News/daily/eg.org.ahram .

٢٣. نوران هشام، التأثيرات الدائرية: كيف نقرأ العلاقة بين تغير المناخ واندلاع الصراعات؟، مركز الإنذار المبكر،٢٠٢١/١٢/٣، على الرابط الالكتروني، https://:٣٩KGGov/ly.bit.

٢٤. Lucia Santabarbara, Sahel: Climate Change Chal- lenge And Spread Of Terrorist Organizations. May 2020 , p12

٢٥. نوران هشام، التأثيرات الدائرية، المصدر السابق.

٢٦. سام هانكوك، كيف يمكن لأزمة المناخ أن تهيئ بيئة مواتية للإرهاب؟ موقع الانديبندنت العربية، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ ، على الرابط الالكتروني ، https://:٣bg٧w٨d/ly.bit.

٢٧. الدكتور عماد علو ما بعد الباغوز: سيناريوهات العمليات القتالية ضد تنظيم داعش المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب، مارس ٥, ٢٠١٩ ، على الرابط الالكتروني، https://:bit. ٣QRJrFk/ly.

٢٨. الدكتور عماد علو، تنظيم داعش واقع الترتيبات الميدانية و القدرات القتالية، أكتوبر ١٢, ٢٠٢٠ ، على الرابط الالكتروني، https://:٣HPnbYu/ly.bit .

٢٩. الدكتور عماد علو، ما بعد الباغوز، المصدر السابق.

م. علي الشهيب

ما وراء مفاوضات المناخ الدولية:

دبلوماسية المناخ من منظور السياسة الخارجية

| الملخص

إن الفيضانات، والجفاف، وتحول المناطق المناخية، ومخاطر الطقس المتطرفة المتكررة والشديدة سوف يكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة على مناطق بأكملها. من المرجح أن تتضرر البلدان ذات القدرات المنخفضة على التكيف أكثر من هذه التغيرات المناخية، ومن بينها العديد مما يسمى بالدول الهشة. لمواجهة هذا التحدي، يتم تطوير ملف جديد لدبلوماسية المناخ باستخدام مجموعة كاملة من السياسات المتاحة، بما في ذلك التعاون الإنمائي، ومنع النزاعات، والمساعدة الإنسانية، فضلاً عن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. الهدف هو الانتقال من تحليل مخاطر التهديدات المتعلقة بالمناخ إلى الإجراءات الوقائية. هذا يتطلب أيضًا طرقًا لدمج مخاوف تغير المناخ في سياسات التنمية والسياسات الخارجية والأمنية. استنادًا إلى مناقشات التطورات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وألمانيا، نحدد بعض المهام الرئيسية المحتملة لدبلوماسية المناخ في المستقبل والتي نحتاجها لاستكمال المفاوضات من أجل اتفاقية مناخ عالمية شاملة. .

| أ. تحدي الأمن المناخي

يُظهر التقدم البطيء في زيادة تطوير نظام المناخ الدولي أن هناك حاجة إلى إجراء عاجل يكمل ويمتد إلى ما بعد مفاوضات المناخ الدولية. في السنوات الأخيرة، اكتسب تغير المناخ أهمية متزايدة بين صانعي السياسة الأجانب. يمكن تفسير ذلك جزئيًا من خلال حقيقة أن تغير المناخ يمثل تحديًا حيويًا للسياسات الدولية.

سيكون للفيضانات والجفاف وتحول المناطق المناخية ومخاطر الطقس القاسية المتكررة والمتكررة بشكل متزايد عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة على مناطق بأكملها. بالإضافة إلى ذلك، هناك إجماع واسع على أن البلدان ذات القدرات المنخفضة على التكيف ستكون الأكثر تضررًا، ومن بينها العديد مما يسمى بالدول الهشة. ابتداء من عام ٢٠٠٧، يكشف عدد من التحليلات عن احتمال متزايد للصراع وزيادة في التوتر الاجتماعي نتيجة للتغيرات الوشيكة في المناخ. قد تنشأ الخلافات نتيجة لنقص المياه والغذاء، والذي ينتج بدوره عن زيادة في الظواهر الجوية المتطرفة والتحول الجماعي الناجم عن تغير المناخ. تعتبر الدول الضعيفة والهشة ضعيفة بشكل خاص بسبب قدراتها السياسية المحدودة بالفعل. الافتراض الرئيسي هو أن المزيد من الضعف في الخدمات الرئيسية التي يقدمها القطاع العام من المرجح أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الوطني والإقليمي، مع التوترات المجتمعية والسياسية التي يحتمل أن تتطور إلى صراع عنيف. في ضوء ذلك، ليس من المستغرب أن يشعر مجتمع السياسة الخارجية بالقلق إزاء بطء تقدم مفاوضات المناخ الدولية وقرار الاتفاق على نتيجة ذات قوة قانونية بحلول عام ٢٠١٥ والتي لن تدخل حيز التنفيذ إلا بحلول عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، فإن دور السياسات الخارجية في مناخ

متغير معقد. عند تقييم ما إذا كانت ستكون هناك زيادة في النزاعات العنيفة المتعلقة بتوزيع الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي، يجب على المرء تجنب التفسيرات السببية أحادية البعد. لن تكون النزاعات المحتملة ناجمة عن تغير المناخ وحده؛ بدلاً من ذلك، يُنظر إلى تغير المناخ على أنه عامل يضاعف العجز في مجالات أخرى مثل الفقر، وغياب سيادة القانون، والظلم الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم أوضاع الصراع نتيجة لتغير المناخ ليس سوى مسار واحد ممكن. والشيء الآخر هو التفادي السلمي لحالات صراع جديدة من خلال العمل والتعاون في وقت مبكر. يعتمد التفسير الأخير على نتائج الأبحاث حول كيف يمكن للتعاون البيئي تجاه التحديات المشتركة أن يدعم بناء الثقة وكذلك جهود بناء السلام بين الخصوم من أجل السلام.

هذا يفتح نقطة دخول مختلفة للانخراط في السياسة الخارجية. بعبارة أخرى، هناك حاجة ليس فقط للتعبير بشكل مناسب عن الآثار المحتملة المتعلقة بالأمن لتغير المناخ، ولكن أيضًا لتصميم تدابير سياسية مناسبة تكون في الوقت المناسب بما يكفي لتجنب المزيد من زعزعة استقرار الدول الضعيفة أو الهشة بالفعل. يبدو أكثر من واضح أن مثل هذه السياسات يجب أن تتجاوز سياسة المناخ التقليدية كما عرفناها منذ بعض الوقت. من خلال تضمين النطاق الكامل للسياسات المتاحة، بما في ذلك التعاون الإنمائي، ومنع النزاعات، والمساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، يتم تطوير صورة جديدة لدبلوماسية المناخ. من المرجح أن يتطلب هذا الملف الجديد تحالفات استراتيجية جديدة خارج قاعات المؤتمرات في كوبنهاغن أو الدوحة أو ديربان. في القسم التالي، نناقش العمليات السياسية المختارة التي بدأت في السنوات الأخيرة بشأن تغير المناخ والأمن الدولي والسياسات الخارجية. توضح هذه العمليات كيفية الانتقال من تحليل المخاطر إلى الإجراءات الوقائية وكيفية دمج مخاوف تغير المناخ في سياسات التنمية والسياسات الخارجية والأمنية. تحقيقا لهذه الغاية، من أجل مواجهة تحديات الأمن المناخي، فإننا نسلط الضوء أولا على التطورات الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) ، والأمم المتحدة (الأمم المتحدة) وألمانيا. بناءً على هذه المناقشة، نحدد بعد ذلك بعض المهام الرئيسية المحتملة لدبلوماسية المناخ في المستقبل واللازمة لاستكمال المفاوضات من أجل اتفاقية مناخ عالمية شاملة.

ب. آفاق السياسة الخارجية بشأن تغير المناخ

١. الاتحاد الأوروبي حول البحث عن شركاء دوليين لأمن المناخ

بدأ الاتحاد الأوروبي نهجًا مبكرًا لمعالجة التداعيات الأمنية المحتملة للتغيرات المناخية. تحت رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧، طُلب من المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية إعداد ورقة مشتركة حول تغير المناخ والأمن الدولي. هذا التقرير، الذي نُشر في مارس ٢٠٠٨، لخص المخاطر الأمنية المحتملة المرتبطة بتغير المناخ. بشكل عام، يوضح التقرير أن تغير المناخ لديه القدرة على أن يصبح «عاملًا مضاعفًا للتهديد»، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الحالية وربما خلق توترات جديدة بمرور الوقت. من بين التهديدات الأمنية الرئيسية ذات الصلة بتغير المناخ التي حددها الاتحاد الأوروبي، النزاعات على الموارد المستنفدة مثل الماء والغذاء، والأضرار الاقتصادية والمخاطر الناجمة عن زيادة مستويات سطح البحر وقوة وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة. ووفقًا للتقرير، قد تتفاقم الأوضاع الهشة والمتطرفة بسبب مقدار

الإجهاد البيئي والافتقار إلى القدرة على التكيف. على خلفية هذه المخاطر، ذكر المجلس في استنتاجاته في ديسمبر ٢٠٠٩ أن تغير المناخ وآثاره الأمنية الدولية كانت جزءًا من أجندة الاتحاد الأوروبي الأوسع للمناخ والطاقة وسياسته الخارجية والأمنية. وشدد المجلس على الحاجة إلى تعزيز جهود الاتحاد الأوروبي الشاملة للحد من الانبعاثات كأحد جوانب منع الصراع.

في أعقاب استنتاجات المجلس، تم توجيه التركيز الرئيسي لأنشطة الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي للإنذار المبكر، من ناحية، ونحو تعزيز التعاون الدولي بهدف خلق حوار ووعي مشترك في هذا الصدد. المنتديات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، من جهة أخرى. ومع ذلك، وبسبب عملية إنشاء دائرة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS) ، فإن المبادرات الرامية إلى معالجة تغير المناخ والأمن لم تتقدم إلا ببطء شديد. ومع ذلك، في يوليو ٢٠١١، قدمت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية وخدمات اللجنة مخططًا مفاهيميًا لما ينبغي اعتباره مخططًا لدبلوماسية المناخ: ورقة المراجعة المشتركة. حول الدبلوماسية المناخية في الاتحاد الأوروبي:

• تعزيز العمل المناخي الطموح

• دعم تنفيذ السياسات والتدابير المناخية، • الأنشطة في مجال تغير المناخ والأمن الدولي. من بين التوصيات (١٣) الموضحة في ورقة التفكير المشتركة، هناك بعض التوصيات ذات الآثار المباشرة إذا تم تنفيذها. على سبيل المثال، ينبغي تعزيز قدرات الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية للمشاركة في دبلوماسية المناخ «من خلال إنشاء نقطة محورية في خدمة قضايا تغير المناخ» وكذلك مجموعات العمل المحلية المعنية بتغير المناخ في البلدان الشريكة الاستراتيجية لتحسين التقارير ذات الصلة بشأن المناخ- التطورات المتعلقة بالتغيير. بالإضافة إلى ذلك، من خلال اقتراح تعميم العمل المناخي

من حيث المبدأ، يمكن تفسير نهج EEAS على أنه بناء جسر بين زيادة تحسين قدرات الإنذار المبكر بشأن التهديدات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ والجهود الدبلوماسية اللازمة للإيفاء بصفقة مفاوضات عالمية. ومع ذلك، فإن الأهمية العملية لهذا النهج لا تزال غير معروفة.

ثانيًا. ساحة الأمم المتحدة

أخذت الأمم المتحدة قضية تغير المناخ على محمل الجد بعد ظهورها على جدول الأعمال الدولي. كان لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ (UNFCCC) وكذلك بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ تأثير كبير في إنشاء مجموعة من ابتكارات السياسات في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع التغيرات المناخية التي لا يمكن تجنبها. ومع ذلك، فقد تسببت عملية معقدة وبطيئة بشكل متزايد للمفاوضات الدولية في بعض المخاوف من أن لجنة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تستطيع تحقيق هدفها الرئيسي المنصوص عليه في المادة ٢، وهو تجنب «التدخل البشري الخطير في النظام المناخي». هذا أمر مفهوم بشكل خاص من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDSs) وكذلك البلدان الأقل نمواً الأخرى ذات السواحل المنخفضة، مثل بنغلاديش، والتي تشهد بالفعل اليوم الآثار الشديدة لتغير المناخ. ونتيجة لذلك، حظيت قضية الأمن المناخي باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة على مستوى الأمم المتحدة. في عام ٢٠٠٧، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أول مناقشة له حول تأثير تغير المناخ على السلم والأمن العالميين. أعادت المناقشات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الكشف عن حالة عدم اليقين الواسعة فيما يتعلق بمسألة الإطار الدولي

المناسب للعمل على الاستجابة للمخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٣ يونيو ٢٠٠٩، قرارًا بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، والذي اقترحته الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. تم تبني القرار بالإجماع، وأيدته ١٠١ دولة. لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، شاركت الولايات المتحدة في رعاية قرار لحماية المناخ. وحث القرار هيئات الأمم المتحدة على تعزيز جهودها لمكافحة تغير المناخ وتجنب تكثيف المخاطر الأمنية المحتملة. كانت هذه أيضًا المرة الأولى التي ينشئ فيها قرار للأمم المتحدة صلة مباشرة بين تغير المناخ من جهة، والسلم والأمن الدوليين من جهة أخرى.

على أساس ٣٥ مساهمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، نشرت اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ECESA) تقريرًا شاملاً في سبتمبر ٢٠٠٩. وحدد التقرير الأمن بمعنى أوسع، حيث الأفراد والمجتمعات الضعيفة كانت الشغل الشاغل، وكان الأمن يُفهم من حيث الحماية من مجموعة من التهديدات، مثل المرض، والبطالة، والقمع السياسي، والكوارث، والعنف. كما أقر التقرير بأن أمن الأفراد والمجتمعات كان مهمًا في تشكيل أمن الدول القومية، والذي يتم تأطيره عادةً من حيث التهديدات بالعدوان الخارجي. كان أهم جانب في التقرير هو تركيزه القوي على الحد الأدنى من التهديدات المحتملة، مثل -

• التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه • التنمية الاقتصادية

• الحكم الديمقراطي والمؤسسات القوية • التعاون الدولي

• الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

بالإضافة إلى ذلك، أبرز التقرير أهمية توافر المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدعم للبحث والتحليل من أجل تحسين فهم الروابط بين تغير المناخ والأمن، وبناء قدرات الإنذار المبكر.

على الرغم من التفويض الواضح للتقرير، إلا أنه لم يتلق سوى اهتمام ضئيل كمرجع لمزيد من الأنشطة. استغرق الأمر حتى يوليو ٢٠١١، عندما طرحت الحكومة الألمانية، تحت رئاستها لمجلس الأمن، موضوع تغير المناخ والأمن على جدول أعمال المناقشات رفيعة المستوى، وبالتحديد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أسفرت المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن عن بيان رئاسي ليس فقط للتأكيد على القلق من تغير المناخ الذي يؤثر على الأمن، ولكن أيضًا يطلب مراجعة منهجية ومنتظمة للأمين العام للأمم المتحدة وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأمن المحتمل. آثار تغير المناخ. هذه النتيجة رائعة، حيث أعربت الصين وروسيا والعديد من الدول ضمن مجموعة الـ ٧٧ (G٧٧) عن قلقها بشأن ربط تغير المناخ بالأمن. إن الاعتماد بالإجماع على البيان الرئاسي بشأن تغير المناخ والأمن في اجتماع مجلس الأمن المنعقد في ٢٠ يوليو ٢٠١١، على أي حال، أعاد إحياء روح الدبلوماسية المناخية على المستوى الدولي في هذا الصدد، لأنه تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أيضًا باعتبارها الأمم المتحدة الرئيسية. منتدى لمناقشة إجراءات السياسة المناخية الشاملة من قبل جميع الممثلين المشاركين. في أعقاب اجتماع مجلس الأمن، اتخذت الحكومة الألمانية خطوات لتصميم دبلوماسية وقائية للمناخ - كما فعلت المملكة المتحدة وحكومات أخرى، التي تشارك الآن في ترسيخ تغير المناخ كقضية رئيسية في السياسة الخارجية. (٢٠)

السياسة الخارجية الألمانية فيما يتعلق

بتغير المناخ

لقد دفعت السياسة الخارجية الألمانية، في السنوات الأخيرة، باستمرار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمعالجة المخاطر الأمنية لتغير المناخ وجعله أولوية في مجتمع السياسة الخارجية. بدأ هذا الارتباط بمطالبة الاتحاد الأوروبي، تحت رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧، بإعداد تقرير عن الأبعاد الأمنية لتغير المناخ. بعد نشر التقرير، لم تكن ألمانيا جزءًا من مجموعة التوجيه غير الرسمية حول هذا الموضوع فحسب، بل بدأت أيضًا في تطوير مبادراتها الخاصة للدخول بنشاط في مناقشات مع البلدان والمناطق الشريكة حول تحديات تغير المناخ. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، صممت وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية وأطلقت مبادرة بعنوان «المياه تتحد» مع حكومات آسيا الوسطى للتصدي بشكل مشترك لتحديات ندرة المياه المتزايدة في آسيا الوسطى من خلال

-

- تعزيز إدارة المياه العابرة للحدود
- تعزيز البحوث حول مناهج الاستخدام المشترك
- تشكيل شبكة بين الخبراء من آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي وألمانيا، و
- نقل المعرفة والاستثمارات في قطاع المياه.

وتهدف المبادرة أيضًا إلى المساهمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، بعنوان الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى: استراتيجية شراكة جديدة، الصادرة في عام ٢٠٠٧، وغيرها من المبادرات الدولية في منطقة آسيا الوسطى.

بالإضافة إلى ذلك، وكمتابعة لاجتماع مجلس الأمن، نفذت وزارة الخارجية الفيدرالية عددًا من أنشطة دبلوماسية المناخ منذ عام ٢٠١١. ومن بينها مؤتمر دولي كبير في برلين. ناقش أكثر من ١٠٠ مشارك من مجتمع السياسة الخارجية كيف يمكن زيادة تفعيل استنتاجات مجلس الأمن. وبشكل أكثر تحديدا، تمت مناقشة تحديات ندرة المياه والأمن الغذائي وعدم الاستقرار الساحلي، ودراسة آفاق إدارة التغيير الجيوسياسي.

وفقًا للبيانات التي تم الإدلاء بها خلال مؤتمر برلين، وأثناء إجراء المزيد من مبادرات الحوار الإقليمي في جنوب وشرق إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، تهدف أنشطة دبلوماسية المناخ بشكل خاص إلى دعم التواصل مع المؤسسات الشريكة في البلدان الشريكة؛ تعزيز بناء القدرات والشبكات في المناطق المتضررة على وجه الخصوص؛ وتحليل الأساسيات العلمية في محاولة لتحديد خيارات سياسة المناخ التي ستمنع النزاعات. يتمثل أحد الجوانب الرئيسية في هذا الجهد متعدد المستويات لدبلوماسية المناخ في دمج المنظورات الإقليمية - خاصة من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة - في عمليات السياسة الدولية الحالية. تحقيقا لهذه الغاية، من الضروري رفع مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المناطق ذات الصلة بشأن الحاجة إلى التعاون إقليميا وعالميا فيما يتعلق بقضايا المناخ، وقد تم تناول ذلك من قبل وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية و em-bassies الألمانية في جميع أنحاء العالم. من خلال عدد من وسائل الدبلوماسية العامة، بما في ذلك المعارض ومنصات المعلومات والموائد المستديرة والمؤتمرات. في القسم التالي، سنوجه انتباهنا إلى مسألة كيفية ترجمة هذه المبادرات والأنشطة إلى أجندة دبلوماسية مناخية متماسكة يمكن معالجتها بسياسات وتدابير ملموسة.

ج- نحو استراتيجية لدبلوماسية المناخ

لقد أحرز الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تقدمًا كبيرًا في وصف كيف سيبدو إطار دبلوماسية المناخ، من الناحية المفاهيمية، من أجل دعم مفاوضات المناخ الدولية وتعزيز قدرات منع الصراع

والأزمات. كانت السياسة الخارجية الألمانية محركًا رئيسيًا وراء هذه المناقشات. إن تحديد أدوات الحد من التهديدات المتاحة، على النحو الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، يفتح الباب من حيث المبدأ للانتقال من مرحلة تحليل المخاطر إلى مرحلة صياغة السياسات وتنفيذها، والتي من أجلها يتم تنفيذ العمليات الموازية بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة و يمكن استخدام مستويات الاتحاد الأوروبي. يوفر كلا المستويين الفرصة للحكومات الأخرى للمشاركة في صياغة الإستراتيجية فيما يتعلق بالتعامل مع تحدي الأمن المناخي. مرة أخرى، لن يقتصر هذا الأمر على مفاوضات المناخ الدولية: فهو يتطلب مشاركة مجموعة واسعة من الشركاء. تم تحديد ثلاثة مجالات محتملة للمشاركة لهذه الشراكات في الأقسام الفرعية التالية.

١. بناء مسارات تحويلية

يعتبر مفهوم الاقتصاد منخفض الكربون وثيق الصلة بمناقشة المناخ والأمن لأنه يهدف إلى معالجة الأولويات السياسية الرئيسية المختلفة: حماية المناخ، وأمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعد التوسع في استخدام الطاقات المتجددة أيضًا عنصرًا مهمًا للنقاش اليوم داخل مجتمع الأمن والدفاع: حدد تقرير عام ٢٠١٠ الصادر عن مركز التحليلات البحرية (CNA) الفرص المحتملة للأمن القومي الأمريكي التي يمكن أن تنجم عن الانتقال إلى الاقتصاد القائم على تكنولوجيا الطاقة النظيفة. وفقًا لـ CNA، فإن الابتكار والتسويق التجاري للطاقة النظيفة منخفضة الكربون من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة في المستقبل، كما سيعزز الأمن القومي. هناك حاجة أيضًا إلى إجراءات شاملة للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان الصناعية والبلدان النامية للحد من مخاطر النزاعات الناجمة عن المناخ والسماح للاقتصاد العالمي بالتحول نحو انبعاثات أقل. لا ينبغي أن تضمن هذه المسارات التحويلية الامتثال للأهداف الطموحة لتغير المناخ فحسب، بل يجب أن تدعم أيضًا النمو المستدام وخلق فرص عمل جديدة.

وبالتالي، فإن سياسات التخفيف المصممة جيدًا لديها القدرة على الربط بين حماية المناخ والتنمية ومنع النزاعات، مما يسمح لها بالعمل كأداة للحد من التهديدات. لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك، يجب الإجابة على بعض أسئلة التخفيف الرئيسية، على سبيل المثال -

• كيف سيتم توزيع جهود التخفيف بين مختلف البلدان، وخاصة فيما يتعلق بالانبعاثات الرئيسية؟
• كيف يمكن دعم البلدان الأفقر لربط التقدم التكنولوجي في المجالات الرئيسية الاستراتيجية مثل إمدادات الطاقة أو تطوير البنية التحتية أو النقل بمسار تنمية منخفض الكربون؟

يعد تطوير خيارات الطاقة المستدامة أمرًا مهمًا بشكل خاص لتجنب الانغلاق على التقنيات عالية الكربون بينما يرتفع الطلب على الطاقة، وغالبًا ما يؤدي بدوره إلى الاعتماد على استيراد الطاقة المكلف. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تقدم الشبكات اللامركزية فوائد مشتركة بين إنتاج الطاقة المستدامة وتحسين الوصول إلى الطاقة. سيختلف تأثير سياسات التخفيف بشكل كبير من بلد إلى آخر بسبب اختلاف التكوين القطاعي، مثل إمدادات الطاقة أو البنى التحتية للنقل. وبناءً عليه، ليس هناك حل سحري: هناك حاجة إلى مشاورات مستمرة - ليس أقلها حول كيفية إشراك القطاع الخاص.

II. تصميم سياسات مناخية حساسة

للنزاع

المناقشة حول أطر السياسة المناسبة ذات قيمة إستراتيجية. وبناءً على ذلك، فإن تطوير استراتيجيات نمو منخفضة الكربون يحتاج إلى مزيد من التوجيه والتعاون الدولي. يتمثل أحد الخيارات الممكنة في دعم البلدان التي تدخل في مثل هذا الخطاب الإستراتيجي في استخدام الإيرادات المتأتية من المزاد العلني لتراخيص الانبعاثات في برامج تداول الكربون. في الوقت نفسه، يتطلب النهج المراعي للنزاع أن يضمن المانحون الدوليون والبلدان المتلقية أن يتم إنفاق التمويل بشفافية وفاعلية من أجل تجنب زيادة مخاطر الحوكمة مثل الانهيار.

بصرف النظر عن قطاع الطاقة، حظي استخدام الأراضي وحماية الغابات باهتمام متزايد ويمكن أن يكون بمثابة مثال على كيفية ربط التخفيف من حدة المناخ بالتنمية والاستقرار. أدت الجهود المبذولة للتصدي بشكل منهجي لإمكانية خفض الانبعاثات الفعالة من حيث التكلفة في قطاع الغابات إلى مناهج مختلفة لوضع تصور لبرنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD) ، وهي مبادرة للأمم المتحدة للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. يمكن لبرنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (UN-REDD) ، من حيث المبدأ، أن يساهم في الانتعاش الاقتصادي من خلال توليد مصادر جديدة للدخل في قطاع الغابات للفئات الاجتماعية التي غالبًا ما تكون مهمشة.

اعتمادًا على التصميم الملموس لاتفاقيات تقاسم المنافع، يمكن للحكومات المركزية وكذلك المجتمعات المحلية تلقي الدخل واستخدامه، على سبيل المثال، لبناء البنية التحتية والخدمات. يمكن أيضًا إنشاء فرص عمل إضافية لرصد الغابات وإنفاذ القانون. ومع ذلك، فإن ما إذا كانت الإدارة المستدامة للغابات وقطع الأشجار الاستخراجي متوافقين مع لوائح الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية لن يُنظر إليه إلا بعد اعتماد اتفاقية دولية مرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (UN-REDD) قدرات حوكمة ممتازة. تحتاج الحكومات والمجتمعات ومنفذي المشروع إلى تطوير مفاهيم سليمة وقدرات تنفيذية لمعالجة دوافع إزالة الغابات. عندما يتعلق الأمر بالامتثال لأي اتفاقية دولية مستقبلية، تحتاج البلدان إلى إنفاذ حماية الغابات (مثل الحد من قطع الأشجار غير المشروع) وبناء قدرات كافية لقياس التزاماتها والإبلاغ عنها والتحقق منها. أخيرًا وليس آخرًا، هناك حاجة إلى آليات متطورة لتقاسم المنافع من أجل تجنب النزاعات على المستويين الوطني والمحلي فيما يتعلق بتوزيع المراجعة
تم إنشاؤها من خلال أي نوع من آلية UN-REDD.

ثالثا. تعلم التكيف

تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التكيف على أنه «. . . التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابةً للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو آثارها، مما يخفف الضرر أو يستغل الفرص المفيدة. »

من منظور سياسي أكثر، يتطلب التكيف أن يكون الناس مدعومين، وأن يتم تأمين سبل عيشهم، وأن يتم تعزيز قدرتهم على الصمود من خلال بناء المؤسسات المناسبة. سيتطلب التكيف أنشطة محلية فعالة وتنسيقًا وطنيًا وإقليميًا لتصميم وتنفيذ الإجراء المناسب. وتحقيقا لهذه

الغاية، هناك حاجة إلى تعاون دولي، وخاصة في حالة البلدان النامية الأكثر ضعفا، لتوفير الموارد الكافية.

احتلت فكرة التكيف مركز الصدارة في النقاش حول الآثار المتعلقة بالأمن لتغير المناخ - ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن انبعاثات غازات الدفيئة حتى الآن قد تسببت بالفعل في الاحترار العالمي الذي لا رجعة فيه. يجب أن يساعد التكيف مع بيئة متغيرة على تجنب الآثار السلبية مثل ندرة المياه أو الغذاء، وبالتالي التوترات الاجتماعية والسياسية. لقد حققت الأنشطة الجارية بالفعل بعض التقدم في خلق دعم استراتيجي لعمليات التكيف المستقبلية - بما في ذلك في بعض البلدان المعرضة للصراعات. حتى نهاية عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، تم تقديم ٤٥ خطة عمل وطنية للتكيف لأقل البلدان نمواً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن بين هذه الدول، تم تطوير ٢١ دولة في دول تعتبر دولًا معرضة بشدة لخطر زعزعة الاستقرار، و ١٩ دولة في بلدان معرضة بشكل متزايد لخطر زعزعة الاستقرار. ومن ثم، فإن ما يسمى بالدول الهشة يتأثر أيضًا بالدعم الدولي لبدء عمليات التكيف.

ومع ذلك، لا يوجد سوى بداية بطيئة لمشاريع ملموسة. وهذا لا يوضح فقط التمويل غير الكافي حتى الآن، بل يساهم أيضًا في زيادة فقدان المصداقية للتدابير الدولية لحماية المناخ في تلك البلدان الأكثر تضررًا من تغير المناخ.

من المرجح أن يتم تسهيل التنفيذ المتسق لتدابير التكيف من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على المسؤوليات. إذا لم توجد سلطة وطنية مناسبة، فإن هذا يعرض للخطر دمج إجراءات التكيف في عمليات التنمية الأخرى، ويجعل من الصعب للغاية دمج الاعتبارات الحساسة للنزاع في عمليات التخطيط الوطنية. كما نتعلم من الأبحاث حول البيئة والأمن، فإن التعاون على الموارد النادرة مثل المياه المشتركة يسخّر إمكانات كبيرة لتيسير التنمية المستدامة والاستقرار السياسي بين الدول المشاطئة وكذلك داخل هذه البلدان. أحد العوامل الرئيسية للنجاح هو إنشاء مؤسسات قوية مثل لجان الأنهار وغيرها من الترتيبات المؤسسية العابرة للحدود. لطالما كان التعاون بين البلدان المجاورة لمستجمعات المياه محط تركيز مجتمع المانحين الدولي. نتيجة لذلك، غالبًا ما يكون من الممكن الاستفادة من الهياكل القائمة - أيضًا لتلبية احتياجات التكيف في المستقبل. ومع ذلك، فإن إمكانات الاستقرار وبناء الثقة التي يتجلى في كثير من الأحيان من خلال التعاون العابر للحدود في قطاع المياه لم تنعكس بعد بشكل بارز في أنشطة التكيف الوطنية الحالية. وهذا يشير إلى وجود حاجة لربط وتنسيق العمليات الوطنية والإقليمية بشكل أكثر منهجية من أجل توفير الأمن المناخي، والذي يمكن أن تيسره المؤسسات المناسبة أيضًا.

د. الدوحة وما بعدها: آفاق الأمن المناخي ودبلوماسية المناخ

سيكون الشعور بآثار تغير المناخ العالمي مختلفًا في جميع أنحاء العالم، ولكن لن تتمكن أي منطقة من تجنبها جميعًا. علاوة على ذلك، تتطلب حلقات التغذية الراجعة بين التهديدات المختلفة عبر المناطق، والاتجاهات المتقاربة، والترابط العالمي إجراءات متضافرة وعالمية. لا تقتصر الخيارات المتاحة لواضعي السياسات الأجانب فيما يتعلق بمعالجة الشواغل الأمنية المتعلقة بالمناخ على مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ. ومع ذلك، فإن النقاش الجاري حول «الأهداف والجداول الزمنية» لا يمكن أن يؤخر إنشاء إطار شامل لحوكمة التكيف، ودعم

بـدء تطويـر اسـتراتيجيات نمـو منخفضـة الكربـون. ومـن المرجـح أن تسـتفيد هـذه العناصـر مـن عمليـة عالميـة متجـددة النشـاط مـن أجـل تسـهيل تعميـم هـذه القضايـا فـي العمليـات الوطنيـة والإقليميـة ذات الصلـة وتوفيـر أسـاس لمزيـد مـن الأنشـطة لضمـان الأمـن المرتبـط بالمنـاخ. بالإضافـة إلـى عمليـة تغيـر المنـاخ الدولـي، هنـاك مداخـل أخـرى لضمـان أن الاسـتجابات لتغيـر المنـاخ مصممـة بطريقـة تراعـي الصـراع. هنـا يجـب علـى الممثليـن مـن مجـالات التنميـة والسياسـة الخارجيـة والأمنيـة الدخـول فـي شـراكة إسـتراتيجية لمعالجـة القضايـا التاليـة:

• ينبغـي للحكومـات وأصحـاب المصلحـة غيـر الحكومييـن اسـتخدام عمليـات تحليـل المخاطـر المسـتمرة لتحديـد القطاعـات التـي تتأثـر بشـدة بتغيـر المنـاخ، لا سـيما فـي المناطـق المعرضـة للصـراع. سيسـاعد هـذا أيضًـا علـى ضمـان الاتسـاق والتنسـيق مـع عمليـات التخطيـط الأخـرى. تتمثـل إحـدى الوسـائل الممكنـة فـي توسـيع اسـتخدام تقييمـات السـلام والنزاعـات للنظـر فـي تأثيـرات أنشـطة التخفيـف مـن حـدة المنـاخ والتكيـف معـه.

• يجـب علـى وكالات المسـاعدة النشـطة فـي سـياق عبـر الأطلسـي أن تبـدأ عمليـات التخفيـف والتكيـف الحساسـة للنـزاع باسـتخدام نظـام متعـدد الأبعـاد يتضمـن المنظـورات الإداريـة والمجتمعيـة. مـن المحتمـل أن يزيـد الممثلـون المشـاركون مـن البلدان الشـريكة فـي تحليـل المخاطـر وصياغة الإسـتراتيجيات قبـول عمليـات التحـول اللازمـة لتأميـن الإمـداد بالغـذاء والميـاه والطاقـة المسـتدامة، ولتحسـين التأهـب للكـوارث.

إن إنشـاء لجـان توجيهيـة وطنيـة وإقليميـة فـي المناطـق المعرضـة للنـزاع يمكـن أن يدعـم رصـد برامـج التخفيـف والتكيـف، وتنسـيق السـلطات العامـة وأصحـاب المصلحـة الخارجييـن مثـل المنظمـات المانحـة، وإنشـاء هيئـات وسـاطة. تحقيقـا لهـذه الغايـة، هنـاك حاجـة إلـى زيـادة كبيـرة فـي القـدرات علـى المسـتوى الوطنـي والإقليمـي التـي يمكـن أن تدعـم ليـس فقـط مـن قبـل الاتحـاد الأوروبـي ولكـن أيضـا مـن قبـل وكالات الأمـم المتحـدة ذات الصلـة، و

• ينبغـي دمـج دعـم عمليـات التكيـف والتخفيـف، لا سـيما فـي البلـدان الهشـة بالفعـل، فـي السـياق الإقليمـي الأوسـع. يوفـر التطويـر الإضافـي لـ EEAS فرصـة لتوسـيع التعـاون الدولـي مـع دول ثالثـة لبـدء الحـوار، وخلـق الوعـي، وتبـادل التحليـل، والتصـدي بشـكل تعاونـي لتحديـات تغيـر المنـاخ.

م. م: حنين الخفاجي
ماجستير علوم سياسية/ جامعة بغداد

الآثار المترتبة على الأمن القومي لتغير المناخ:

إعادة تعريف التهديدات، تثبيت الميزانيات، وتعبئة المنطقة القطبية الشمالية

توطئة:

يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تهديدات الأمن القومي للدول، وعلى وجه الخصوص، يغير حسابات القوة العظمى في العالم. تواصل الولايات المتحدة مشاركتها في عدد لا يحصى من الصراعات الدولية: العمليات العسكرية في اليمن؛ تنافس السياسة التجارية مع الصين؛ وأصبحت المنطقة القطبية الشمالية ذات الأهمية المتزايدة ساحة جديدة بين منافسي القوى العظمى. هذه الأخيرة، التي كانت ذات يوم منطقة قاحلة، تحتلها الآن أكثر من تسع دول بما في ذلك روسيا والصين والولايات المتحدة. إن معدل الانخفاض المتسارع في الجليد البحري في القطب الشمالي، والذي وصل الآن إلى ١٢. ٨٪ على مدار كل عقد مقارنة بمتوسط ١٩٨١-٢٠١٠، قد مكّن من زيادة النشاط العسكري والاقتصادي في المنطقة. من أجل فهم أفضل لتداعيات الأمن القومي للمناخ التغيير، يجب استكشاف ثلاثة مواضيع: (١) التعريف المتغير للتهديدات (٢) وصف الميزانية والمرونة (٣) تطوير مناهج جديدة تجاه القطب الشمالي المتغير.

اولاً_التعريف المتغير للتهديدات

يعتبر اعتبار تغير المناخ تهديدًا ضروريًا من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستعداد القتالي عندما يتم استدعاء الجيش الأمريكي للخدمة في مجموعة متنوعة من الأدوار. على نحو متزايد، يتم استخدام الجيش في المساعدة الإنسانية وأدوار الإغاثة في حالات الكوارث التي ستتضاعف أهميتها بسبب زيادة وتيرة العمليات بسبب طبيعة تغير المناخ. يجب أن يحافظ الجيش على مستوى استعداده لمواجهة التحديات الحالية والمتنوعة التي تشمل مكافحة التمرد وعمليات الاستقرار، دون إغفال التغييرات اللازمة لكسب الحروب المستقبلية. من الضروري وجود ميزانية صريحة في معالجة هذا التوتر. يجب دمج استراتيجية القطب الشمالي الجديدة في استراتيجيات الأمن والدفاع الوطنية الأوسع؛ وإلا فإن الأمن العام للولايات المتحدة سوف يتقوض بسبب المنافسة من الدول المتنافسة في القطب الشمالي.

ومع ذلك، فإن هذا البناء صالح وقابل للتطبيق فقط لنمذجة سلوك الفاعلين التقليديين، مثل الدول. عند النظر في الظروف الطبيعية أو البيئية مثل تغير المناخ، ومع ذلك، يجب فهم التهديدات من منظور شامل: أي عامل لديه القدرة والقدرة على إعاقة هدف الدولة قد يكون مهددًا، بغض النظر عن النية. في ظل هذا البناء الأوسع للتهديد، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المناخ، والتقلب الاقتصادي، أو حتى الاتجاهات السياسية القومية تشكل تهديدًا للولايات المتحدة. أحد الأمثلة الحديثة على ذلك هو قانون مراقبة الميزانية لعام ٢٠١١م، الذي فرض، وسط قرارات مستمرة، الحبس وعرقل الولايات المتحدة عن تمويل الجيش بشكل صحيح لتلبية المتطلبات العالمية لدرجة أن وزير الدفاع أدرج مخاوف الميزانية على أنها تهديد الرقم واحد للأمن القومي. ونص قانون تفويض الدفاع الوطني لعام ٢٠١٨م على وجه التحديد على ما يلي: «يمثل تغير المناخ تهديدًا مباشرًا للأمن القومي للولايات المتحدة ويؤثر على الاستقرار في مناطق

من العالم حيث تعمل القوات المسلحة الأمريكية اليوم، وحيث توجد آثار استراتيجية للصراع في المستقبل».

التأثير السلبي المحتمل لحدث ما على موقف الأمة، أو تصور موقعها، هو مقياس أكثر ملاءمة للتهديد من النموذج التقليدي. عادةً ما تُفهم تهديدات الأمن القومي على أنها جهات فاعلة حكومية تنافسية بقدرات متفاوتة قد تمتد عبر المجالات التقليدية والنووية والسيبرانية، فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي قد تتبنى استراتيجيات غير متكافئة. تشمل الأمثلة الأخيرة على هذا الأخير الإرهابيين من غير الدول أو الدول البدائية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وطالبان في الشرق الأوسط بالإضافة إلى منظمات الجريمة العابرة للحدود الوطنية مثل سينالوا كارتل. ولوس زيتاس، التي تعمل أنشطتها وأعمالها غير المشروعة على تقويض أو تخريب الشركات والحكومات المشروعة. مع زيادة تدفق اللاجئين والهجرة من الدول الهشة غير الصالحة للسكن في ظل تغير المناخ، ستصبح المناطق المكتظة بالسكان أرضًا خصبة للجهات الفاعلة غير الحكومية لزعزعة استقرار الحكومات. قد يوفر عدم الاستقرار هذا علفًا للمنظمات الإرهابية، التي تتمتع ببراعة في استغلال عدم الاستقرار لتجنيد المشاة لأسباب متطرفة.

ابتداءً من عام ٢٠٠٦م، قدم مكتب مدير المخابرات الوطنية إلى لجنة مجلس الشيوخ المختارة المعنية بالاستخبارات تقييم التهديد العالمي. على عكس وثائق الأمن القومي الأخرى، يتأثر هذا التقرير بدرجة أقل بالأجندات السياسية ويرسم صورة واضحة للاتجاهات الأمنية السنوية. تلخص هذه الوثيقة تقدير مجتمع الاستخبارات لكل من النزاعات الحالية والمستقبلية أثناء تطورها حول العالم. غالبًا ما تتعارض شهادة مدير المخابرات الوطنية مع وجهة النظر الرسمية للإدارة بشأن التهديدات الحالية، كما شوهد مؤخرًا في الجدل بين DNI السابق دان كوتس والرئيس ترامب فيما يتعلق بداعش. وبالتالي، سيستمر الشد والجذب المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع جلسات استماع في الكونجرس تنتقد السياسات التنفيذية وآليات التمويل في توتر مع الأوامر التنفيذية.

لخص تقرير صدر عام ٢٠١٦م ست طرق محتملة يمكن أن يؤثر بها تغير المناخ على الأمن القومي: التهديدات لاستقرار البلدان، وتصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية، والآثار السلبية على أسعار المواد الغذائية وتوافرها، وزيادة المخاطر على صحة الإنسان، والآثار السلبية على الاستثمارات والقدرة التنافسية الاقتصادية. ، والانقطاعات المناخية المحتملة والمفاجآت الثانوية. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو الاتجاه التصاعدي المستمر في الظواهر الجوية المتطرفة التي من المحتمل أن تحفز هذه الاضطرابات طويلة الأجل المتعلقة بالمناخ. على المدى القصير، أصبح حدوث ندرة الموارد مثل نقص المياه أكثر انتشارًا بالفعل. بالنظر إلى ٢٠ عامًا سيؤدي انتشار الظواهر الجوية المتطرفة إلى تغييرات منهجية مثل ارتفاع مستويات سطح البحر. على مدى السنوات الثلاث الماضية، تم تحديد تغير المناخ صراحة في تقييمات الأمن القومي على أنه تهديد طويل الأجل للأمن. من الملاحظات الملحوظة في تحليل هذا العام أن «التدهور البيئي والإيكولوجي العالمي، فضلاً عن تغير المناخ، من المرجح أن يؤججا التنافس على الموارد والضائقة الاقتصادية والاستياء الاجتماعي خلال عام ٢٠١٩م وما بعده». في عام ٢٠١٨م، كانت الإشارات إلى الارتباط بين جودة الهواء والاستياء العام صريحة: «من المرجح أن تؤدي تأثيرات الاتجاهات طويلة الأجل نحو ارتفاع درجة حرارة المناخ، والمزيد من تلوث الهواء، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه إلى تغذية

الاقتصاد والاجتماعي. السخط - وربما الاضطرابات - حتى عام ٢٠١٨م «. جاء هذا التقييم في أعقاب أحداث العام السابق، لا سيما الاحتجاجات في آسيا التي رفضت السياسات الحكومية التي قللت من جودة الحياة.

قد يؤدي عدم الرضا العام عن جودة الهواء إلى احتجاجات ضد السلطات، مثل تلك التي شهدتها الصين والهند وإيران في السنوات الأخيرة. من المرجح أن تصاعد التوترات حول موارد المياه المشتركة في بعض المناطق. من المرجح أن يشتد الخلاف بين مصر وإثيوبيا حول بناء سد النهضة الإثيوبي الضخم على النيل.

إن التهديد الوشيك المتمثل في الاضطرابات المدنية الناجمة عن المناخ، أو حتى الصراع المباشر، أمر معقول، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. حدد تقرير صادر عن وزارة الدفاع حوض تشاد وتنزانيا على وجه التحديد كأولويات لمرشحي برنامج التعاون البيئي الدولي الدفاعي العسكري. سيؤثر تغير المناخ على البلدان الأصغر والأفقر بشكل كبير. نتيجة لذلك، ستضطر الولايات المتحدة للرد على الحلفاء بالمساعدة والاعتماد على الشراكات العسكرية في المهام الإنسانية. محليًا، يتعين على كل من الولايات والحكومة الفيدرالية النظر في كيفية تفاقم الأحداث المناخية السلبية مثل حرائق الغابات بسبب تغير المناخ.

| ثانياً_ تثبيت الميزانيات

تسبب تواتر وشدة العواصف الكبرى في أضرار مادية واقتصادية مباشرة للقوات المسلحة: في أعقاب إعصار مايكل في أكتوبر ٢٠١٨م وحده، تطلبت قاعدة Offutt الجوية إصلاحات بقيمة ٥ مليارات دولار. حتى مع تمويل ٧٥٠ مليار دولار، فشلت ميزانية الدفاع الأمريكية في معالجة تكاليف تغير المناخ بشكل مناسب. لا يهدد تغير المناخ المواد العسكرية فحسب، بل يهدد أيضًا مناطق التدريب والبنية التحتية. تتعرض القواعد العسكرية، ولا سيما قواعد الجيش التي تدعم كميات كبيرة من المركبات المدرعة والمتعقبة في الولايات الساحلية لجورجيا وميسيسيبي ونورث كارولينا، للتهديد. كما يمنع الطقس القاسي أيضًا الظروف المطلوبة للتدريب، مما يجعل الجيش بدوره غير قادر على الحفاظ بشكل كافٍ على مستويات الاستعداد استعدادًا للصراع. سوف تتطلب مواجهة هذه الآثار موارد كبيرة ومخصصة. في حين أن ميزانية الدفاع الحالية تهدف اسميًا إلى تحديث القوة، إلا أنها لا تتصدى بشكل كافٍ لتهديد تغير المناخ على المعدات على الرغم من أنها تعمل على ترقية الاستعداد لكل وحدة وزيادة حجم القوة وهيكلها. الميزانيات، بطبيعتها، تشير إلى أولويات الإدارة. يوضح تخصيص الموارد في مجالات ضيقة، مثل «المحور نحو آسيا» لإدارة أوباما أو استثمار إدارة ترامب لتحديث الثالوث النووي، التركيز المحدود لكل استراتيجية للأمن القومي. يعد رفع تغير المناخ إلى مستوى تهديد الأمن القومي أمرًا ضروريًا للحفاظ على الاستعداد القتالي العالي في عالم يزداد تعقيدًا، حيث سيتم استدعاء الجيش الأمريكي باستمرار للخدمة في النزاعات التي يحركها المناخ. تركز مناقشات الميزانية على الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس وتحديث الثالوث النووي، ولكن لا يهم إذا لم تكن الولايات المتحدة لديها القدرة على إظهار القوة أو الحفاظ على الأمن الأساسي في عالم أصبح غير مستقر بسبب المناخ.

أظهرت ميزانية وزارة الدفاع، وفقًا لتقييم كبير المراقبين، انخفاضًا في الإنفاق على البنية التحتية من السنوات المالية ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، من ٧. ٢ مليار دولار إلى ٦. ٤ مليار دولار. في السنة المالية ٢٠٢٠، ارتفع الرقم المطلوب ٨. ٨ مليار دولار. يشير هذا الافتقار إلى الاتساق في السنوات الأخيرة إلى

الأولوية المنخفضة للبنية التحتية في البنتاغون. مع تسارع تغير المناخ، يجب أن تعكس كل من الميزانيات المقترحة والمقبولة حقيقة التهديد الذي تتعرض له البنية التحتية داخل وزارة الدفاع. في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩م، أصدرت وزارة الدفاع تقريراً عن تأثير تغير المناخ عبر ٧٩ منشأة عسكرية مع التركيز على الأحداث الخمسة التالية: الفيضانات المتكررة والجفاف والتصحر وحرائق الغابات وذوبان الجليد الدائم. خلص التقرير بشكل مثير للقلق إلى أن أكثر من نصف المنشآت العسكرية التي خضعت للمسح كانت عرضة للفيضانات المتكررة الحالية أو المستقبلية وعرضة لموجات الجفاف الحالية أو المستقبلية.

ثالثاً_ تعبئة المنطقة القطبية الشمالية

مع زيادة إمكانية السكن في القطب الشمالي، سيصبح مكانًا للمنافسة الجيوسياسية وإسقاط القوة بين كل من دول القطب الشمالي ودول القطب الشمالي القريبة. تتمثل مسؤوليات خفر السواحل في القطب الشمالي في ضمان «الأمن الداخلي والسلامة والإشراف البيئي لمياه الولايات المتحدة». يقوم جوهر استراتيجية خفر السواحل على ثلاث ركائز رئيسية: تعزيز قدرته على العمل في مثل هذه البيئة الديناميكية؛ تعزيز وإنفاذ النظام الدولي القائم على القواعد؛ والابتكار والتكيف من خلال تعزيز المرونة والازدهار. فيما يتعلق بالقطب الشمالي، يعلق خفر السواحل قبعته على «دعم السيادة» كمكون مركزي لرؤيتها القطبية الشمالية. حددت كل من الصين وروسيا القطب الشمالي كأولوية استراتيجية، وبالتالي استثمرتا في قدراتهما وقدراتهما لممارسة النفوذ. قد تساهم مطالبات الصين خارج الحدود الإقليمية، وتعبئة الجزر الاصطناعية، ومصالحها الاقتصادية في التحكم في الوصول إلى طرق وموارد التجارة، في مواجهة مستقبلية. إدراكًا لواقع الاحتباس الحراري، تعمل الصين على تطوير طريق الحرير القطبي مع سياسة معززة تجاه منطقة القطب الشمالي. وفي الوقت نفسه، أنشأت روسيا قيادتها القطبية الشمالية، والقيادة الاستراتيجية المشتركة للأسطول الشمالي، وتمركز قدرات صواريخ أرض-جو في المنطقة وتحسين أو إنشاء موانئ ومهابط جوية متعددة في المياه العميقة من الصفر لإبراز القوة في المنطقة. في حين أن مثل هذه الخطوة ستغير بشكل كبير طبيعة خفر السواحل وعملياتها في أماكن أخرى من العالم، فإن الهيكل التعاوني الإقليمي ضروري وقابل للتطبيق في القطب الشمالي. سيكون التعقيد الإداري للتخطيط المركزي أقل تكلفة مما لو تم استدعاء خفر السواحل للرد على صراع في القطب الشمالي أثناء التنسيق عبر الوكالات أثناء التنقل. ومن الفوائد الإضافية لإعادة التشكيل هذه سلطة قيادة مركزية أكثر، وموارد وميزانية أكثر قوة، ومرونة في استجابات إنفاذ القانون.

تؤثر التغيرات المناخية بشكل فريد على القيادة الشمالية الأمريكية، التي تتمثل مهمتها في حماية الوطن، ولا سيما ألاسكا والأقاليم الشمالية الأخرى، من الجهات الحكومية المحتملة التي تسعى للتجسس على الولايات المتحدة أو غزوها أو تعطيلها. نظرًا لتطلعاتهما في القطب الشمالي، تعد روسيا والصين المنافسين الإقليميين الواضحين. علاوة على ذلك، استغلت روسيا الكثير من المنطقة الصالحة للسكن في القطب الشمالي كفرصة لاختبار أسلحة نووية تكتيكية في نوفايا زيملیا في انتهاك مباشر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المصدق عليها. إن مجرد اختبار الأسلحة النووية يفتح الباب أمام التجارب المستقبلية من قبل كل من الصين والولايات المتحدة، ويهدد بتصعيد المخاطر على المنافسة الإقليمية. في حين أظهر مشروع (Iceworm) غير

المصنف أن الناتو، تحت القيادة الأمريكية، حاول بناء شبكة من منشآت الأسلحة النووية في جرينلاند، تم إغلاق المشروع في نهاية المطاف في عام ١٩٦٦م بسبب عدم جدواه. اليوم، ومع ذلك، قد تفتح التكنولوجيا الجديدة إمكانية وجود القطب الشمالي النووي. في آب (أغسطس) الماضي، أقامت روسيا محطة للطاقة النووية في القطب الشمالي، على الرغم من مخاوف النشطاء من وقوع حوادث محتملة لها آثار بيئية ضارة على المدى الطويل.

استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني وثيقتان سياسيتان ترشدان الإدارة في رؤيتها للعالم ودور أمريكا فيه. يجب على كل إدارة رئاسية تقديم التقرير إلى الكونغرس كل عام، ما لم يتم منح تنازل. في الوثائق الأخيرة، أعطت إدارة ترامب ومن بعده بايدين الأولوية بشكل خاص لمنافسة القوى العظمى مع الصين وروسيا، كما يتضح من التغييرات في الميزانية والموارد والمشاركة. ومع ذلك، تجاهلت إدارة ترامب الاعتراف بتغير المناخ باعتباره تهديدًا في استراتيجية الأمن القومي. هذا القرار إشكالي: بحذف تهديدات معينة لا تتوافق مع الرواية، تقيد الإدارة تقييمها العالمي للتهديدات. بدون هذا المنظور، لا يحدث بدوره الميزانية المناسبة للتهديدات على نطاق اضطراب المناخ العالمي. علاوة على ذلك، يتعارض هذا الإغفال بشكل مباشر مع استراتيجيات الأمن القومي للإدارات السابقة التي اعترفت بتغير المناخ باعتباره تهديدًا لمصالح الولايات المتحدة. منذ عام ١٩٩١م، خلال كل إدارة رئاسية، تم ذكر تغير المناخ في استراتيجية الأمن القومي، وفي معظم الحالات تم تناوله بشكل مباشر. «العصر الجديد» إستراتيجية الأمن القومي لعام ١٩٩١ للرئيس جورج إتش دبليو. وأشار بوش إلى أن «الاهتمامات البيئية العالمية تشمل قضايا متنوعة ولكنها مترابطة مثل نضوب طبقة الأوزون الستراتوسفيرية، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، وإمدادات المياه، وإزالة الغابات، والتنوع البيولوجي، ومعالجة النفايات. العنصر المشترك في كل منها هو أنهم لا يحترمون أي حدود دولية «. وفي استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٥م، وصفت إدارة أوباما تغير المناخ بأنه «تهديد عاجل ومتزايد لأمننا القومي، يساهم في زيادة الكوارث الطبيعية، وتدفقات اللاجئين، والصراعات على الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء. » يجب أن تتصدى استراتيجية الأمن القومي الواقعية لتغير المناخ باعتباره تهديدًا واضحًا.

الميزانية التي اقترحها من قبل الادارات السابقة، والتي تم تدوينها في وقت لاحق تشريعيًا في قانون تفويض الدفاع الوطني السنوي، هي انعكاس لكل من استراتيجية «تنافس القوى العظمى» والتوازن السياسي بين فروع الحكومة. لتجنب هذه المزالق في بيئة التهديد المتزايدة التعقيد، ينبغي السماح بقدر أكبر من المرونة من أجل تمكين وزارة الدفاع من تحويل الأموال وإعادة برمجتها بسهولة أكبر.

الحد الأقصى الحالي لإعادة البرمجة هو ١٠ ملايين دولار للأفراد العسكريين، و ٢٠ مليون دولار للتشغيل والصيانة، و ٢٠ مليون دولار للمشتريات، و ١٠ ملايين دولار للبحث والتطوير والاختبار والتقييم. يجب تعديل هذه الحدود القصوى إلى مستوى أعلى بكثير إذا كان السياسة هي مواجهة خطر واضح ومعترف به، مثل تغير المناخ. ومن الأمثلة على إعادة البرمجة شراء أغطية مقاومة للعوامل الجوية للمركبات القتالية التي ثبت أنها معرضة للخطر. إن تمكين تكامل أكثر مرونة لخفر السواحل والبحرية يستحق مزيدًا من الدراسة على وجه التحديد لأمن منطقة القطب الشمالي. إن ربط النقطتين المذكورتين أعلاه يمكّن الإستراتيجية بحيث أنه عندما تنشأ حالة مرتبطة بالمناخ، يمكن إعادة تخصيص الموارد في إطار الميزانية. مطلوب وجود أمامي من قبل خفر السواحل

لدعم السيادة. إن عروض الشراكة الأكبر مع دول الشمال ضرورية للتنافس ضد الخصوم. على الرغم من اعتبارات القطب الشمالي، توجد مزايا مشروعة أخرى لنقل خفر السواحل بشكل دائم إلى وزارة الدفاع.

في الختام، تواجه الولايات المتحدة تأثير تغير المناخ على امنها القومي وتحديد التهديد في الوثائق الاستراتيجية، ووضع الميزانية للأضرار الناجمة عن الطقس وتدهوره، وإعادة تشكيل استراتيجية القطب الشمالي لمواجهة الديناميكيات المتغيرة لهذه الساحة عبر المصالح الاقتصادية والعسكرية. يعد الاعتراف بهذه المهام الثلاث في نشر استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٠م أمرًا ضروريًا كان لإثبات استعداد أمريكا للتعامل ليس فقط مع الجهات الحكومية التقليدية في عالم متعدد الأقطاب، ولكن أيضًا إعادة تعريف التهديدات مثل البيئة التي لا تقل قلقًا.

| المراجع

١- كوني لي، «تقرير خاص: منافسة القوى العظمى تمتد إلى القطب الشمالي»، الدفاع الوطني، ١٢ أغسطس، ٢٠١٩. :
https: //www. nationaldefensemagazine. org/ great-power-competi-tion-/١٢/٨/٢٠١٩/articles .extends-to-arctic
٢ - هوفمان، تشارلز أنطوان ولورا هدسون، «الاستجابات العسكرية للكوارث الطبيعية: الملاذ الأخير أو الاتجاه الحتمي»، شبكة الممارسات الإنسانية، أكتوبر ٢٠٠٩.
٣ - سينجر ج. ديفيد، «تصور التهديد ومعضلة التسلح والتوتر، » مجلة حل النزاعات، ٢، العدد ١ مارس ١٩٩٥.
٤ - ستيرمان، ديفيد. «لا تستبعد دور الفقر في الإرهاب بعد»، تايم، ٤ شباط (فبراير) ٢٠١٥.
٥- قانون ترخيص الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٨م.
٦- لو تارا، رئيس الاستخبارات الخاص بترامب تناقضه عدة مرات، مجلة تايم، ٢٩ يناير ٢٠١٩.
٧- مكتب مدير الاستخبارات، تقييم التهديد العالمي ٢٠١٩، ٢٩ يناير ٢٠٢١:
https: // www. dni. gov/files/ODNI/ documents/ATA-SFR---SSCI-٢٠١٩.
٨- محمد المصري، «لماذا يكلف تغير المناخ تكلف القوات الجوية مليارات»، المعهد المصري للدراسات، أبريل ٢٠١٩.

م. م طارق ياس اللهيبي
كلية العلوم سياسية- جامعة ديالى

أكثر من بنى تحتية:

تحديات المياه في العراق

مقدمة

مع تحرير الموصل من ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٧م، دخل العراق - مرة أخرى - فترة ما بعد الصراع. في عملية إعادة بناء البلاد، وصل تقلص كميات المياه وتدهور جودة المياه بشكل حاد إلى مستويات غير مسبوقة وفرضت تحديات هائلة: فقد ساهم بناء السدود في تركيا وإيران في انخفاض ملحوظ في تدفق المياه إلى نهري دجلة والفرات؛ كانت منشآت المياه العراقية في حالة سيئة للغاية قبل أن تستخدم داعش المياه كسلاح وتسبب في مزيد من الضرر للبنية التحتية. تتطلب السيطرة الكردية بحكم الأمر الواقع على تدفق مياه نهر دجلة عند منبع بغداد تنسيقًا دقيقًا بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية؛ موارد المياه شديدة الملوحة والتدهور البيئي في الأهوار يهددان بانقراض الأنشطة الزراعية وسبل العيش في تلك المنطقة.

لمواجهة هذه التحديات، ستكون التدابير التقنية مهمة وضرورية - على سبيل المثال، الاستثمار في البنية التحتية للمياه. لكن هذا لن يكون كافيًا، لأن قضية المياه لديها القدرة على تسريع الانقسامات الاجتماعية والتجزئة السياسية من جديد، وبالتالي تقويض استقرار العراق وأمنه. يجب أن تؤخذ التداعيات السياسية لسياسات المياه في الاعتبار بعناية في عملية ما بعد الصراع في العراق ويجب أن تكمل الجهود التقنية في هذا القطاع الحيوي. يمكن أن تكون الحماية على مستوى الحوض للبنية التحتية للإمداد بمثابة نقطة دخول فنية وسياسية للتعاون في مجال المياه في المنطقة.

اولاً: أزمة المياه في العراق

يمر العراق بأزمة مياه حادة تتسم بالندرة الحادة وتضاؤل الموارد وانخفاض جودة المياه بشكل حاد. عانى قطاع المياه في البلاد منذ عقود من سوء إدارة المياه، وإهمال البنية التحتية وإلحاق الضرر بها، وسياسات المياه الفاشلة، فضلاً عن استخدام المياه وتحويلها إلى أسلحة. أدت الصراعات العنيفة والحروب على مدى أكثر من ٣٠ عامًا إلى تفاقم الوضع. علاوة على ذلك، يعتبر العراق من بين الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ. حيث سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة أو موجات الحر والجفاف لفترات طويلة إلى تفاقم أزمة المياه في السنوات القادمة. في المقابل سيستمر التوسع الحضري السريع في العراق ونموه السكاني في زيادة الطلب على المياه؛ مع معدل نمو سكاني سنوي يبلغ ٣٪، تعد الدولة واحدة من أسرع الدول نموًا في الشرق الأوسط. من المتوقع أن يحدث نقص في المياه في كثير من الأحيان وأن يكون أكثر حدة في المستقبل.

خسارة محصول متوقعة ٣٠٪ أخرى مقارنة بالعام السابق. على خلفية ندرة المياه المتزايدة، من المرجح أن تزداد التوترات والخلافات حول تخصيص المياه وتوزيعها وأولوياتها. بالنظر إلى أهمية

الموارد المائية للعراق، فليس من المستغرب أن تكون المياه عاملاً رئيسياً لاستقرار البلاد وأمنها. وبالتالي، لا بد من ان تحتل الموارد المائية مكانة بارزة في استراتيجيات الأمن العراقية. وكما تم التأكيد عليه في هذه الاستراتيجيات، يواجه قطاع المياه تحدياته الرئيسية على مستويين مترابطين - إقليمي ومحلي.

التوترات الإقليمية: الصراع على المياه والسلطة والسياسة يعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات، اللذين يوفران كل إمدادات المياه تقريبًا؛ تمثل المياه الجوفية ٢-٩٪ فقط من إجمالي المسحوبات. ونتيجة لذلك، فإن النهرين التوأمين العابرين للحدود الناشئين في تركيا هما في صميم تحديات المياه في العراق والخلافات الإقليمية حول تناقص تدفقات المياه وتدهور جودة المياه. نشأت النزاعات الأولى حول توزيع هذه الموارد المشتركة واستخدامها عندما بدأت تركيا وسوريا والعراق في تطوير مشاريع كبيرة للبنية التحتية للمياه من جانب واحد في السبعينيات - على سبيل المثال، مشروع قناة الثرثار في العراق، ومشروع وادي الفرات في سوريا، ومشروع تنمية جنوب شرق الأناضول في تركيا (GAP) . أدت زيادة احتياجات الطاقة والزراعة في المنطقة إلى تفاقم النزاعات.

على الرغم من الاتفاقات الثنائية والمصممة مؤقتًا، والاتفاقيات التاريخية وغير المكتوبة، واللجنة الفنية المشتركة لمنصة التبادل، فإن التعاون في الحوض محدود في أفضل الأحوال وقبل كل شيء بشأن القضايا الفنية. لا توجد معاهدة ملزمة قانونًا أو شاملة أو طويلة الأجل بين جميع الدول المشاطئة للتعامل مع إدارة المياه أو التخطيط على مستوى الحوض. بعد عام ٢٠١٣م، تم تعليق التعاون والمشاورات إلى حد كبير، ولم يحقق استئناف المحادثات مع أنقرة في ٢٠١٧/٢٠١٦ أي إنجازات مهمة طويلة الأجل لبغداد.

تقع تركيا في منابع المياه، وقد هيمنت على السياسة المائية في الحوض. لقد عززت موقعها كقوة مائية أكثر في السنوات الأخيرة عندما كانت سوريا والعراق تكافحان حروب أهلية وصعود تنظيم الدولة الإسلامية. تمثل مشاريع التحتية التركية GAP مصدر قلق خاص للعراق وسوريا - كونها واحدة من أكبر مشاريع المياه والتنمية في العالم، مع وجود خطط لإنشاء ٢٢ سدًا (تم الانتهاء من ١٢) ، و ١٩ محطة للطاقة الكهرومائية (تم الانتهاء من ١٥) ، ومخططات لري ١. ٧ مليون هكتار من الأراضي. الأرض وشبكات الصرف الصحي الواسعة. مع سد إليسو، أكملت تركيا سدًا كبيرًا آخر في عام ٢٠١٨م. ومن المحتمل أن يؤدي ملء هذا الخزان إلى تقليل تدفق المياه في نهر دجلة بأكثر من ٥٠٪ وتوتر العلاقات بين بغداد وأنقرة. وافقت تركيا على تأجيل بدء عملية الملء من مارس إلى يونيو ٢٠١٨م - حتى لو كان حجز السد خلال الصيف أمرًا غير معتاد إلى حد ما. أوقفت تركيا مؤقتًا الملء مرة أخرى في بداية يونيو بعد أن اشتكى العراق من نقص المياه. اتفق البلدان على استئناف الملء في يوليو ٢٠١٨م، باستخدام طريقة يفترض أنها تضمن إمدادات مياه كافية للعراق في الوقت الحالي. ساعدت هذه الامتيازات المخصصة إلى حد ما لسد معين في التغلب على لحظة حرجة من الناحية الهيدرولوجية في العام. ومع ذلك، فإنهم لا يعوضون عدم وجود اتفاق رسمي دائم من شأنه أن ينظم بشكل مستدام القضايا الرئيسية مثل ملء الخزانات أو تشغيل السدود أو تدفق مياه الأنهار أثناء فترات الجفاف.

فيما يتعلق بقضايا المياه مع سوريا، فإن المخاوف الحالية تتعلق بشكل أساسي بمن يتحكم في السدود الرئيسية وبالتالي على تدفق مياه نهر الفرات. عندما كانت أكبر السدود في سوريا في أيدي داعش، حجبت الميليشيات المياه في سوريا من أجل تقليل تدفق المياه إلى العراق. وقد

هـدأ الوضـع إلـى حـد مـا بعـد أن اسـتعاد الجيـش السـوري الحـر والوحـدات الكرديـة السـدود السـورية مـن داعـش فـي عـام ٢٠١٧م. وانخفضـت مسـتويات سـحب الميـاه السـورية خـلال الحـرب الأهليـة. بالنظـر إلـى العنـف المسـتمر، ليـس مـن المتوقـع أن تكـون هنـاك مسـتويات متزايـدة مـن اسـتخدام الميـاه السـورية علـى المـدى القصيـر. ولكـن بمجـرد اسـتقرار الوضـع فـي (أجـزاء مـن) سـوريا، سـيتعين علـى البـلاد بسـرعة زيـادة سـحب الميـاه الحاليـة للأغـراض الزراعيـة والصناعيـة، ممـا سـيزيد مـن الإجهـاد المائـي فـي العـراق. مـن مصـادر القلـق الأخـرى للعـراق روافـد دجلـة التـي منشـؤها إيـران، الـزاب الصغيـر وديالـى والكركـي، والتـي تمثـل ٩-١٣٪ مـن ميـاه دجلـة. قامت طهـران ببنـاء سلسـلة مـن السـدود علـى هـذه الروافـد خـلال العقـد الماضـي. وقـد أدى ذلـك إلـى انخفـاض كبيـر فـي تدفـق النهـر، والـذي يشـعر بـه بشـكل خاص فـي الأجـزاء الوسـطى والجنوبيـة مـن العـراق. كمـا أنـه يسـرع مـن عمليـة تدهـور الأراضـي والبيئـة، ولا سـيما فـي الأهـوار. ولـم تسـفر المحادثـات مـع طهـران حـول تدفـق الميـاه مـن الروافـد الإيرانيـة خـلال العاميـن الماضييـن عـن أي تنـازلات للعـراق. أخيـرًا، تتأثـر السياسـات المائيـة فـي الحـوض، وبالتالـي إمـدادات الميـاه فـي العـراق، بشـكل غيـر مباشـر بالصراعـات الجيوسياسـية والتوتـرات والمنافسـات فـي المنطقـة. تشـمل الادعـاءات الجيوسياسـية التركيـة بُعـدًا مائيًـا: مـن خـلال تدخلهـا العسـكري فـي سـوريا، عـززت أنقـرة موقعهـا المواتـي خلال توسـيع السـيطرة التركيـة بحكم الأمـر الواقـع فـي حـوض الفـرات ودجلـة. الأمـر نفسـه ينطبـق علـى العمليـات العسـكرية التركيـة ضـد حـزب العمـال الكردسـتاني فـي جبـال قنديـل فـي إقليـم كردسـتان العـراق. عـلاوة علـى ذلـك، يمكـن أن يؤثـر الصـراع بيـن المملكـة العربيـة السـعودية وإيـران علـى الوضـع المائـي، مـع التدخـل المباشـر أو غيـر المباشـر فـي السياسـة الداخليـة والـذي مـن المحتمـل أن يعـزز الانقسـامات بيـن السـنة والشـيعة عبـر حـوض النهـر.

فـي الماضـي، لعبـت المملكـة العربيـة السـعودية دورًا بنـاء علـى طـول نهـري دجلـة والفـرات عندمـا توسـطت بيـن العـراق وسـوريا عندمـا تصاعـد الخـلاف حـول تدفـق الميـاه فـي عـام ١٩٧٥.

ثانياً: التحديات الداخلية: إعادة التأهيل والسياسة والسياسات

علـى الصعيـد الداخلـي، يواجـه العـراق العديـد مـن التحديـات التـي مـن المحتمـل أن تهـدد الأمـن القومـي. مـن بينهـا ثـلاث قضايـا بـارزة تسـتحق اهتمامـا خاصـا:

١. منشآت المياه المتضررة والمتداعية والضعيفة

لقـد تدهـورت حالـة مرافـق الميـاه العراقيـة باسـتمرار علـى مـدى العقـود الماضيـة بسـبب سـوء الصيانـة وسـوء إدارة الميـاه وتأثيـر العديـد مـن النزاعـات والحـروب، علـى سـبيل المثـال الحـرب العراقيـة الإيرانيـة. تدخـلان أمريكيـان. قبـل عقـد مـن الزمـان، كانـت البنيـة التحتيـة للميـاه فـي البـلاد مصنفـة مـن بيـن الأفقـر فـي العالـم؛ وقـد تدهـورت أكثـر مـع سـيطرة تنظيـم الدولـة الإسـلامية علـى مرافـق الميـاه والسـيطرة عليهـا، وعـدم التعامـل مـع المنشـآت بشـكل ملائـم، وتسـليح الميـاه لأغـراض عسـكرية اسـتراتيجية وسياسـية وتكتيكيـة. قـام تنظيـم الدولـة الإسـلامية بتخريـب ونهـب علـى نطـاق واسـع - ممـا أدى إلـى إلحـاق أضـرار جسـيمة بالعديـد مـن المنشـآت أو تدميرهـا. بالإضافـة إلـى تكتيـكات الأرض المحروقـة التـي يتبعهـا تنظيـم الدولـة الإسـلامية، تسـببت الضربـات الجويـة والحمـلات العسـكرية للتحالـف المناهـض لتنظيـم الدولـة الإسـلامية فـي مزيـد مـن الضـرر. تقـدر التقييمـات الأولـى مـن وزارة المـوارد المائيـة العراقيـة الأضـرار المباشـرة التـي

لحقت بالبنية التحتية الهيدروليكية بنحو ٦٠٠ مليون دولار أمريكي. ولكن بينما تحتاج منشآت المياه إلى إعادة تأهيل وصيانة عاجلة، فقد تم تخفيض ميزانية الوزارة بشكل كبير من ١. ٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣ إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧م - حيث زادت الحملة المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية من الإنفاق العسكري. إلى حد كبير، فإن القيود المالية هي التي تمنع الحكومة العراقية من إصلاح المرافق، ومن ثم تنفيذ مناهج أكثر شمولاً لمواجهة تحديات المياه، مثل تلك المنصوص عليها في استراتيجية المياه العراقية. ترتبط حمايتها بحالة البنى التحتية للمياه. أظهرت الطريقة التي سيطر بها تنظيم الدولة الإسلامية على موارد المياه والبنية التحتية المهمة في سوريا والعراق واستخدمها كسلاح بشكل كبير مدى ضعف البنى التحتية الرئيسية في البلاد. قامت الدولة الإسلامية بتسليح المياه من خلال الاحتفاظ بموارد المياه أو إغراقها أو تلويثها من أجل تحقيق أهداف استراتيجية سياسية أو عسكرية تكتيكية. في نيسان / أبريل ٢٠١٤م، على سبيل المثال، تسبب تنظيم الدولة الإسلامية في فيضان كبير في سد الفلوجة: فقد حجبت الميليشيا المياه عن السد، مما أدى إلى غرق الحكومة العراقية والمنشآت العسكرية على الضفاف خلف الوابل. وبعد يومين، حولت الميليشيا هذه المياه إلى وادٍ جانبي وغمرت أراضٍ على بعد ١٠٠ كيلومتر، مما أدى إلى غمر مدينة أبو غريب بما يصل إلى أربعة أمتار تحت الماء. تم تدمير أكثر من ١٠٠٠٠ منزل و ٢٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية الخصبة، وفقد المحصول، وقتلت الماشية واضطر حوالي ٦٠ ألف شخص إلى الفرار. بالإضافة إلى ذلك، منع الفيضان تقدمًا سريعًا إلى مواقع داعش من قبل وحدات المتابعة التابعة للجيش العراقي. جميع السدود الكبرى (باستثناء سد حديثة) . نظرًا لأن الوضع الأمني لا يزال هشًا في أجزاء مختلفة من العراق، وبالنظر إلى الوضع السياسي المعقد، لا يزال الخطر كبيرًا من استمرار استخدام المياه لأغراض سياسية أو عسكرية، على سبيل المثال من خلال تفضيل بعض المستخدمين على الآخرين.

٢. التوترات المائية السياسية مع كردستان

في مناطق معينة من البلاد، لا مفر من التوترات حول الموارد المائية. مثل هذه النقطة الجيوسياسية الساخنة هي إقليم كردستان عند فروع المنبع العراقية لنهر دجلة. مقارنة ببقية البلاد، تنعم المنطقة بأمطار غزيرة ومياه سطحية منشؤها جبال زاغروس وإعادة تغذية المياه الجوفية الطبيعية. في حين أن معظم الزراعة البعلية وتستخدم السدود بشكل أساسي لتوليد الكهرباء، فإن أكبر التحديات تتمثل في زيادة التقلبات والتوافر الموسمي ونقص المياه المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد التوترات بشأن المياه بين الأكراد الأصليين واللاجئين الذين فروا من أجزاء أخرى من العراق وسوريا في السنوات الماضية. استخدام المياه في إقليم كردستان له آثار على كمية ونوعية المياه في الفروع السفلى لحوض الفرات ودجلة - باتباع نفس منطق المنبع مثل الصراع الإقليمي على المياه بين تركيا / سوريا / العراق والعراق / العراق، على التوالي. بشكل عام، تخضع الموارد العامة لسيطرة الحكومة بموجب الدستور العراقي، والذي يتضمن «تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان معدل تدفق المياه إلى العراق وتوزيعها العادل داخل العراق وفقًا للقوانين والأعراف الدولية». ومع ذلك، أدت مسألة المياه في الماضي مرارًا وتكرارًا إلى خلافات بين السلطات الكردية والحكومة المركزية.

مع الاستفتاء على الاستقلال الكردي الذي أجري في سبتمبر ٢٠١٧م، اشتدت النغمة بين أربيل

وبغداد وتوترت العلاقات. نظرت الحكومة المركزية علناً في التدخل العسكري ودخلت كركوك بعد أيام قليلة. بالإضافة إلى القضايا الخلافية مثل السيطرة على النفط والأراضي المتنازع عليها، فإن مسألة السيطرة على موارد المياه لديها القدرة على زيادة التوترات: الموقع الجغرافي لكردستان عند فروع المنبع لنهر دجلة هو أمر حاسم من الناحية الإستراتيجية لإمدادات المياه في العراق. بغض النظر عن المسار الدقيق للحدود أو النموذج الإداري أو درجة السيادة أو القيادة السياسية، فإن الأكراد، بحكم الجغرافيا، سوف يسيطرون دائمًا على موارد مياه دجلة في العراق. من الناحية النظرية، الأكراد في وضع يسمح لهم بالتلاعب في تدفق المياه واستخدامه كرافعة سياسية ضد الحكومة المركزية. حتى لو كانت مساحة المناورة الكردية تميل إلى المبالغة في تقديرها في الجدل الحالي، فإن هذه الحقيقة الهيدرولوجية كانت دائمًا تزعج الحكومات العراقية ولعبت أيضًا دورًا في التهميش القاسي والوحشي للأكراد في عهد صدام حسين.

ثالثاً: المأساة البيئية والتدهور الزراعي

في اتجاه مجرى النهر في بغداد، هناك نقطة بيئية جغرافية ساخنة أخرى وهي الأهوار، وهي واحدة من أهم المراكز الزراعية في البلاد. بينما تعتمد الزراعة في الشمال على هطول الأمطار، إلا أنها في الجنوب تعتمد على مياه دجلة والفرات في الري. هنا، في الفروع السفلية للنهرين التوأم، من الواضح أن عمليات سحب المياه الحالية في الحوض تتجاوز بالفعل قدرات نظام النهر. يساهم الإغراق الهائل لمياه الصرف في الأنهار بشكل كبير في تدهور جودة المياه. يؤدي انخفاض تصريف المياه إلى تعريض الأهوار لخطر الجفاف وزيادة مستويات الملوحة في الماء والتربة. يؤدي انخفاض تدفق المياه إلى تسرب مياه النهر، الأمر الذي يدفع بشكل متزايد إلى الداخل - حتى ٤٥ ميلاً من النهر وبارتفاع يصل إلى البصرة عند ارتفاع المد، مما يساهم أيضًا في تدهور المياه والأراضي. في بعض المناطق، تكون المياه شديدة الملوحة لدرجة أنه لم يعد من الممكن استخدامها للأغراض الزراعية. غالبًا ما يعني انخفاض كميات المياه فشل الإمداد لأنظمة الري المنتشرة على نطاق واسع. نتيجة لذلك، تراجعت الأنشطة الزراعية والإنتاج الغذائي خلال العقد الماضي، لا سيما في محافظات البصرة وذي قار وميسان. يؤدي هذا إلى زيادة الهجرة من المنطقة - ما يقرب من ٩٠ ٪ من السكان قد غادروا المنطقة في العقود القليلة الماضية - ولم يتبق سوى حوالي ٢٠٠٠٠ شخص، معظمهم من المزارعين، في المنطقة، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في إنتاج الغذاء. تؤدي الهجرة من المنطقة نفسها إلى تسريع التدهور البيئي: تؤدي الأراضي الزراعية المهجورة إلى تكثيف العواصف الترابية - وهي ظاهرة تضرب بشكل متكرر ومكثف جنوب العراق على مدى العقد الماضي، مما يساهم في تدهور التربة وجفافها. حدثت مثل هذه المأساة البيئية بالفعل في التسعينيات عندما جفف صدام حسين الأهوار لمعاقبة السكان الشيعة المحليين على الانتفاضة ضد نظامه. في حين أن إجراءات الاستعادة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت ناجحة تمامًا - حيث استعادت حوالي ثلاثة أرباع المنطقة، عانت الأهوار مرة أخرى من انخفاض تدفقات المياه في موجات الجفاف في عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٥م وكذلك من احتفاظ تنظيم الدولة بالمياه في سدود المنبع.

رابعاً: الماء للجميع: السياسة والمجتمعات المتشرذمة

إن التحديات التي يواجهها قطاع المياه العراقي والتدابير المتخذة لمواجهتها جزء لا يتجزأ من بيئة سياسية واجتماعية اقتصادية أوسع. كان تحرير الموصل علامة فارقة في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية وبشر بنهاية الميليشيا كقوة إقليمية في العراق. لقد وحدت مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمسلحة في المجتمع العراقي متعدد الأعراق والأديان قواها من أجل الهدف المشترك المتمثل في الإطاحة بداعش، وظلت التوترات والمنافسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة في البلاد تحت السيطرة إلى حد كبير على السطح.

ومع ذلك، في العملية اللاحقة لإعادة بناء البلاد وتعزيز التماسك الوطني، ظهرت التوترات والاحتكاكات (من جديد) . أدى صعود وسقوط تنظيم الدولة الإسلامية جزئياً إلى تكثيف السخط وديناميكيات الطرد المركزي والاستقطاب في المجتمع وأثار الصراعات من أجل السلطة السياسية والسيطرة. أحد الأمثلة على ذلك هو صعود قوات الحشد الشعبي (الحشد الشعبي) - أصبحت هذه المجموعات شديدة التباين جهات فاعلة في المشهد السياسي وتحتاج إلى دمجها في البيئة الأمنية للبلاد. وكمثال آخر، بلغت مسألة استقلال الأكراد ذروتها في استفتاء سبتمبر ٢٠١٧م، وأظهرت المواجهة العسكرية في أعقاب ذلك جيدًا مدى السرعة التي يمكن أن تتصاعد بها هذه التوترات والخصومات الأساسية إلى نزاع مسلح. تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية في مايو ٢٠١٨م وصولاً إلى إنتخابات ٢٠٢١م التشرذم السياسي للبلاد، علاوة على ذلك، أظهرت نسبة المشاركة المنخفضة - استياء السكان العام من السياسة - ليس فقط من الحكومة ولكن مع جميع الأحزاب والائتلافات والتحالفات. بل إن حملة كبيرة على الإنترنت دعت إلى مقاطعة الانتخابات وجذبت قطاعات من الناخبين لأسباب مختلفة. في ظل هذه الخلفية، فإن إعادة تأهيل المنشآت والبنى التحتية الجديدة المحتملة ضرورية وهامة ولكنها لن تكون كافية لمعالجة أزمة المياه في البلاد على نحو مستدام. التركيز المفرط على مشاريع البنية التحتية (الكبيرة) يغض الطرف عن القضايا السياسية. من الأمثلة على التداعيات السياسية لمسألة المياه الجدل حول الدعم الزراعي للري، والذي يساهم في ارتفاع مستويات استهلاك المياه واستخراج المياه الجوفية في القطاع الزراعي. مثال رئيسي آخر هو وصول السكان إلى المياه بشكل عام - والذي يجب أن يكون مرتبطًا بالاستثمار في البنى التحتية للمياه، حيث أن هذا الموضوع يتعلق بالوظائف الأساسية للدولة وشرعيتها.

يعد توفير الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والكهرباء أمرًا أساسيًا للمستقبل السياسي للعراق لأن إجراءات بناء الدولة هذه مرتبطة بشرعية الدولة والحكومة. في الماضي، أدت السياسات المائية والزراعية المعيبة بشكل متكرر إلى تهميش قطاعات معينة من السكان، وزادت من التوترات على طول الخطوط الجغرافية والطائفية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن الإهمال والفساد والتهميش فيما يتعلق بالحصول على المياه قد فضل جهود تجنيد داعش في شمال العراق - مما ساهم في صعود الميليشيات وقبولها بين السكان. عملت الميليشيا عن عمد في المناطق التي تعاني من شح المياه، وسلطت الضوء على الماء والكهرباء في دعايتها.

بعد اكثر من اربعة اعوام ونيف لن ينجح النهج السياسي الشامل في حقبة ما بعد داعش من تنفيذ إدارة المياه الشاملة اجتماعيًا وتقديم خدمات الدولة الأساسية لجميع السكان. ويمكن أن يؤدي عدم كفاية الخدمات إلى إعاقة جهود

إعـادة الإعمـار وبنـاء السـلام إلـى حـد كبيـر، خاصـة وأن نـدرة الميـاه سـتزداد وتـزداد التوتـرات بشـأن المياه فـي السـنوات القادمـة. هـذه التوتـرات، بدورهـا، لهـا تداعيـات علـى البيئـة السياسـية المجـزأة وبالتالـي احتمـال تهديـد الاسـتقرار والسـلام فـي العـراق مـن جديـد.

إلـى جانـب التحديـات الرئيسـية الأخـرى طويلـة الأجل، مثـل إعـادة توطيـن وإدمـاج اللاجئيـن والنازحيـن داخليًـا، وإعـادة التأهيـل الحضـري أو الاسـتقرار السياسـي، يجـب أن تكـون الأولويـة الحيويـة لمعالجـة أزمـة الميـاه مـن أجـل كسـر دورات الصـراع وفتـرات مـا بعـد الصـراع و لبنـاء أسـاس لسـلام مسـتدام فـي البـلاد. العديـد مـن تحديـات الميـاه الملحـة فـي العـراق ليسـت جديـدة ولكنهـا مبنيـة علـى أنمـاط تاريخيـة واعتبـارات سياسـية وقيـود ماليـة. إن الاعتراف بالحقائـق السياسـية وارتباطهـا بتحديـات الميـاه أمـر ضـروري للتصـدي بشـكل مناسـب للتحديـات الأكثـر إلحاحًـا، وبالتالـي لتعزيـز الأمـن المائـي فـي العـراق. فـي أوقـات النـدرة وتناقـص التوافـر، يُنظـر إلـى الميـاه بشـكل أكبـر علـى أنهـا مسـألة توزيـع - وبالتالـي كقضيـة سياسـية، لا سـيما فـي حالـة سياسـية مجـزأة وهشـة مـا بعـد الصـراع، علـى المسـتويين الإقليمـي والوطنـي.

| خامساً: سبل المواجهة

يجـب تطويـر سياسـات مائيـة حـذرة ومتطـورة بشـكل جيـد تأخـذ العواقـب السياسـية فـي الاعتبـار. مـن المهـم أن نلاحـظ أن العـراق بالـكاد يسـتطيع مواجهـة تحديـات الميـاه دون دعـم خارجـي - تتطلـب إجـراءات إعـادة تأهيـل أهـم البنـى. علـى المسـتوى الإقليمـي، فـإن العـراق كدولـة مصـب ليس لديهـا مجـال للمناورة بشـكل عـام. لا يمتلـك العـراق الضعيـف نسـبيًا الوسـائل لفـرض حصـة عادلـة مـن الميـاه سياسـياً تجـاه أنقـرة أو طهـران فـي الوقـت الحالـي. مـن غيـر المرجـح أن تـؤدي المفاوضـات مـع تركيـا وإيـران بشـأن تدفـق الميـاه مـن نهـري دجلـة والفـرات إلـى نتائـج جوهريـة لصالـح مصالـح العـراق المائيـة فـي السـنوات القادمـة. التعـاون الدائـم والمؤسسـي، أو علـى الأقـل الاتفاقـات المسـتدامة والرسـمية، بيـن الـدول الواقعـة علـى ضفـاف النهـر مُسـتبعَد إلـى حـد مـا لأسـباب سياسـية حتـى لـو كان مثـل هـذا الجهـد سـيكون مثاليـاً للحـوض. سـيتعين تحديـد المجـالات الجديـدة ذات الاهتمامـات المشـتركة علـى مسـتوى أساسـي للغايـة كنقطـة دخـول محتملـة لتبـادل أكثـر اسـتدامة وأطـول أجـلاً بشـأن الميـاه. علـى المسـتوى المحلـي، فـإن إعـادة تأهيـل بنـاء البنـى التحتيـة للميـاه فـي العـراق أمـر فـي غايـة الأهميـة. علـى وجـه الخصـوص، تحتـاج أنظمـة الـري والصـرف إلـى التحديـث وتحسـين الصيانـة. مـن حيـث المبـدأ، يجـب أن يكـون لجميـع الجهـات الفاعلـة أو الأطـراف فـي الدولـة مصلحـة حقيقيـة فـي تحسـين أو علـى الأقـل الحفـاظ علـى إمـدادات الميـاه والكهربـاء. البنـى التحتيـة التـي تعمـل بشـكل جيـد هـي أيضـا شـرط مسـبق لتنفيـذ نهـج وسياسـات واسـتراتيجيات أكثـر تطـورا. يجـب ربـط البنـى التحتيـة للميـاه بفوائـد أوسـع للسـكان، أي تحسـين خدمـات الإمـداد. تسـلط هـذه الضـرورة الضـوء علـى الحاجـة إلـى تنفيـذ سياسـات الميـاه المسـتقبلية فـي العـراق بطريقـة شـاملة سياسـياً واجتماعيـاً واقتصاديـاً لتجنـب أخطـاء الماضـي عندمـا تـم اسـتخدام الميـاه بشـكل متكـرر كأداة سياسـية. الموقـع الجغرافـي لإقليـم كردسـتان حاسـم للسـيطرة علـى مـوارد نهـر دجلـة وأساسـي لإدارة الميـاه الوطنيـة فـي العـراق. فـي المسـتقبل، سـيتطلب قطـاع الميـاه فـي العـراق تنسـيقًا وتعاونًـا وثيقًـا بيـن حكومـة إقليـم كردسـتان فـي المنبـع والحكومـة المركزيـة فـي المصـب. وبهـذه الطريقـة فقـط يمكنهـم معالجـة التحديـات الرئيسـية فـي الحـوض بنجـاح، علـى سـبيل المثـال عمليـات الصيانـة المسـتمرة لتأميـن الهيـاكل الهشـة لسـد الموصـل أو التنفيـذ المسـتقبلي لإدارة

المياه بشكل فعال للفروع السفلى لنهري دجلة والفرات. وبعيدًا عن التحديات المحلية، سيكون التعاون الوثيق والموقف المشترك مرغوبًا أيضًا من أجل توضيح مطالبات المياه العراقية تجاه دول المنبع، لا سيما تجاه تركيا ولكن بدرجة أقل أيضًا تجاه سوريا وإيران. يعتبر التدهور البيئي في الأهوار قضية ملحة. إنه يعطي لمحة عن الوضع المائي والزراعي المثير في البلاد في المستقبل. يجب معالجة تسرب المياه المالحة وإلقاء مياه الصرف في الأنهار وملوحة التربة على وجه السرعة. علاوة على ذلك، يجب أن تعمل الدولة على استراتيجية أكثر شمولاً للمنطقة من شأنها أن توفر سبل العيش للسكان من أجل وقف اتجاه الهجرة الذي يسرع التطورات والديناميات السلبية. أخيرًا، الموضوع الشامل الذي يتم إهماله بشكل عام هو حماية البنى التحتية للمياه. إن حماية السلامة المادية لمنشآت المياه والبنى التحتية أثناء النزاع المسلح، وكذلك منع تسليح المياه من قبل الجهات المسلحة في المستقبل، هو في مصلحة جميع الجهات الفاعلة والأطراف - على المستويين الوطني والإقليمي. توفر حماية البنى التحتية أساسًا متينًا للتعاون في مجال المياه. بالإضافة إلى البعد التقني، فإن الحماية لها عنصر سياسي قوي: إنها قضية يمكن الوصول إلى الحد الأدنى من الموافقة عليها، حيث إنها تتحايل على الأسئلة الأكثر دقة المتعلقة بالتحكم في المياه وكميتها وجودتها. وكوسيلة لبناء الثقة، يمكن أن تكون نقطة الدخول والخطوة الأولى التي تشتد الحاجة إليها لتعزيز التعاون بين تركيا وسوريا والعراق على المستوى الإقليمي. أخيرًا وليس آخرًا، على الجبهة المحلية، يمكن للجهود المشتركة لحماية البنى التحتية للمياه أن تساعد في تحسين التعاون في مجال المياه بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية.

| المراجع:

١. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.
٢. الأمم المتحدة، التقرير الثالث حول قانون الاستخدامات غير الملاحية لمجاري المياه الدولية، ١٩٨١.
٣. جمعية القانون الدولي، تقرير حول المؤتمر الحادي والخمسين، هلسنكي، ١٩٦٦.
٤. د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، ط٦، ١٩٧٦.
٥. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكري خليفة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢.
٦. صاحب الربيعي، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط، ط١، السويد –إستكهولم، توزيع دار الكلمة –دمشق.
٧. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط٢، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥.
٨. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢.
٩. علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٦.
١٠. د. أحمد موسى، « مركز مصر في مسألة مياه النيل «، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (١٤) ، ١٩٥٨، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مطبعة البصير، السنة ١٤.
١١. د. بيوار خنسي، » التقسيم العادل لمصادر المياه المشتركة بين الدول «، ٧ / أيلول/٢٠٠٤.
١٢. د. حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (٢٢) ، ١٩٦٦.

O2
O2
O2

اعداد الباحثة: م. أمينة فليح حسن

ماجستير الجغرافية السياسية، جامعة البصرة

مناقشة أمن المناخ:

العلاقة بين الأمن البشري وأمن المناخ

الملخص

إن الجهود المبذولة لفهم العلاقة بين تغير المناخ والأمن الوطني والإقليمي والدولي قد غذت شيئًا من صناعة الأمن المناخي، كما يتضح من مجموعة من التقارير الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. في كثير من هذا، لا سيما تلك التي أنتجتها وكالات الدفاع والحكومات، كان التركيز على التهديدات للأمن القومي من خلال الاضطرابات المدنية والعنف الناجم عن التنافس على الموارد، والوصول إلى الخدمات البيئية، والحركة غير المنظمة للأشخاص في مواجهة انهيار النظام البيئي. هذه الورقة تعيد نهج الأمن البشري. تستكشف حالات انعدام الأمن البشري الناتجة عن تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتدرس كيفة توفر نماذج الأمن البشري

يجب وضع خطط عمل للأمن المناخي على المستويين الوطني والإقليمي. يجب أن يشمل تطوير هذه الخطط التشاور مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والباحثين العلميين وقطاع الشركات. في حالة وجود مثل هذه الخطط بالفعل، يجب إعادة تقييمها لضمان إعطاء الأمن البشري الاهتمام الكافي والأولوية المناسبة. ينبغي تشجيع البلدان المانحة على زيادة دعمها لبناء القدرات لتعزيز الخبرات المحلية والوطنية في تطوير وتنفيذ خطط عمل الأمن المناخي.

مقدمة

تغير المناخ قضية حاسمة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. أبلغ الفريق الدولي التابع للامم المتحدة المعني بتغير المناخ عن سلسلة مثيرة للقلق من التأثيرات المحتملة لتغير المناخ في العالم: انخفاض في غلة المحاصيل، وزيادة الأمراض الناجمة عن المناخ، وزيادة مخاطر الجوع وندرة المياه، وشدة الفيضانات المرتبطة بذوبان الأنهار الجليدية، وفقدان كبير للنظم الإيكولوجية الساحلية، ومخاطر عالية للفيضانات للعديد من الملايين من الناس في المجتمعات الساحلية، وزيادة خطر الانقراض للعديد من أنواع الحيوانات والنباتات. في تقريره عن اقتصاديات تغير المناخ في جنوب شرق آسيا على سبيل الذكر الحصر، خلص بنك التنمية الآسيوي إلى أن المنطقة من المرجح أن تعاني من تغير المناخ أكثر من بقية مناطق العالم، وأن التكلفة الاقتصادية المحتملة للتقاعس عن العمل ضخمة.

مع تزايد المخاوف العالمية بشأن تأثيرات تغير المناخ، اتخذت تقييمات العواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحتملة درجة كبيرة من الإلحاح. وقد امتد هذا الشعور بالإلحاح الآن إلى قطاع الأمن. لم يعد الافتراض القائل بأن التدهور البيئي بشكل عام وتغير المناخ بشكل خاص يعتبران أو ينبغي اعتبارهما مخاوف أمنية أمرًا جديدًا على جدول أعمال الأمن غير التقليدي. بشكل عام، يقع الأمن البيئي ضمن نهجين متنافسين في بعض الأحيان للأمن غير التقليدي (تشمل المصطلحات الأخرى الأمن الجديد، والأمن عبر الوطني، والأمن الشامل، والأمن غير التقليدي) . يركز أولهما على التهديدات غير التقليدية «للأشياء المرجعية» التقليدية (أي الدول) والمخاوف

بشأن احتمال الصراع والعنف السياسي نتيجة لذلك. والاستقرار وحماية (أو تأمين) تلك القيم المرتبطة بالدولة: الاستقلال السياسي، وسلامة الأراضي، والنظام الداخلي. الثاني يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يسمى المراجع «غير التقليدية»، بما في ذلك الأفراد، والمجتمعات، والاقتصادات، وحيثما يتعلق الأمر بالقضايا البيئية، ربما حتى الأنواع والنظم الإيكولوجية. من بين النموذجين الأمنيين، كان النهج الأكثر تقليدية للدولة هو الذي سيطر على تجدد الاهتمام مؤخرًا بالصلة بين الأمن وتغير المناخ. في سلسلة من التقارير التي أعدتها الوكالات الحكومية ومراكز البحوث الدفاعية والأمنية، تم تقديم تغير المناخ باعتباره عاملًا مضاعفًا للتهديد، مما يزيد من استنفاد قدرات المجتمعات على التكيف ويخلق أو يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والعنف، ربما إلى حد الصراع بين الدول.

هناك موضوعان بارزان في الادعاءات والتحليلات المختلفة المقدمة من داخل صناعة أمن المناخ هذه. أولاً، غالبًا ما تُطرح حالات عدم الاستقرار المتعلقة بالمناخ على أنها تهديدات فقط إلى الحد الذي يكون لها آثار خطيرة على الأمن القومي للبلدان المتقدمة، من خلال مشاكل امتداد الصراع، والتأثيرات المزعزعة للاستقرار على أمن المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. أو لأنها تولد المزيد من التهديدات لسلامة الحدود السيادية. ثانيًا، غالبًا ما تبدو مخاوف الأمن البشري عرضية، أو ذات صلة فقط عندما يتم وصف الأشخاص المتأثرين أو الذين أصبحوا غير آمنين من آثار تغير المناخ على أنهم المصدر المحتمل للتوتر الاجتماعي والاضطرابات المدنية والضغوط الأخرى. ومع ذلك، فإن الناس، ولا سيما في البلدان النامية، هم الذين يتحملون في نهاية المطاف تكلفة الضرر البيئي المرتبط بالمناخ من خلال زيادة التعرض للفقر والمرض وفقدان سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي (أحيانًا إلى حد سوء التغذية الحقيقي والمجاعة) وكوارث طبيعية سجية. على عكس الأثرياء، «يفتقر الفقراء غالبًا إلى الوصول إلى الخدمات البديلة. . . يعيشون في مواقع معرضة للتهديدات البيئية ويفتقرون إلى الحواجز المالية والمؤسسية ضد هذه المخاطر». الغرض من هذه الورقة هو استكشاف هذه القضايا بمزيد من التعمق ودراسة المساهمة التي يمكن أن يقدمها التركيز على الأمن البشري في الطرق التي يجب على صانعي السياسات أن يتعاملوا بها مع التحديات المرتبطة بأمن المناخ. على وجه الخصوص، تشير إلى أن نهج الأمن البشري يمكن أن يقدم في الواقع شراءًا أكثر فعالية لمشاكل عدم الاستقرار والصراع الاجتماعي من خلال توجيه الانتباه إلى الضعف بدلاً من المخاطر، وإلى أهمية المرونة الاجتماعية كاستراتيجية أمنية.

المحور الأول: تغير المناخ الخطر المحدق

في أغسطس ٢٠٠٩م، أخبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون منتدى البيئة العالمي في كوريا (في نفس الوقت أن الحكومات كانت تجتمع في بون لمدة خمسة أيام من المفاوضات المناخية غير الرسمية) أن الفشل في التصرف بسرعة بشأن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات والاضطرابات الاجتماعية وحتى العنف. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي أعرب فيها الأمين العام، الذي جعل من تغير المناخ قضية محورية في توليه المنصب، عن هذه الأنواع من المخاوف. في مارس ٢٠٠٧م، في اجتماع لمندوبي الشباب في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، اقترح أنه في العقود القادمة تغيرات «متعلقة بالمناخ» في بيئتنا والاضطرابات الناتجة - من الجفاف إلى المناطق الساحلية المغمورة إلى

فقدان الأراضي الصالحة للزراعة - من المحتمل أن تصبح محركًا رئيسيًا للحرب والصراع ‹.

لم يكن خطاب الأمين العام في أغسطس ٢٠٠٩م سوى التحذير الأخير بشأن الصراع الناجم عن المناخ وعدم الاستقرار في ما أصبح صناعة مزدهرة للأمن المناخي حيث يحاول العلماء وصناع السياسات فهم التهديدات الأمنية المحتملة المرتبطة بتغير المناخ بشكل أفضل. هناك القليل من التقارير المثيرة للقلق تمامًا مثل تقرير عام ٢٠٠٤م الذي تم تكليفه (ثم قمعه) من قبل البنتاغون والذي حذر من أنه في مواجهة تغير المناخ الكارثي، فإن الصراع النووي، والجفاف الضخم، والمجاعة، وأعمال الشغب واسعة النطاق ‹› ستندلع في جميع أنحاء العالم. نتيجة لتغير المناخ والتنافس على الغذاء والماء والطاقة. و تنبأ المؤلفون بأن الاضطراب والنزاع سيصبحان «سمات متوطنة للحياة». ومع ذلك، بينما يرفض معظمهم هذا الواقع المرير، يفترض الجميع أن شكلاً من أشكال الاضطراب والصراع - بدءًا من الاضطرابات المدنية من خلال العنف بين الطوائف إلى التطرف السياسي، المواقف المتطرفة، انهيار الدولة - من المحتمل على الرغم من أن الأدلة التجريبية لمثل هذه الادعاءات غالبًا ما تكون ضعيفة.

اقترح تقرير (ستيرن) لعام ٢٠٠٦م حول اقتصاديات تغير المناخ، الذي أعده لحكومة المملكة المتحدة كبير الاقتصاديين السابق بالبنك الدولي، أن تغير المناخ يمكن أن يخلق مخاطر اضطراب كبير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. . . على نطاق مشابه لتلك المرتبطة به مع الحروب الكبرى والكساد الاقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين. في تحرك تم الإبلاغ عنه على نطاق واسع في يناير ٢٠٢٠م، قام مجلس نشرة علماء الذرة التابع للام المتحدة بتحريك عقارب ساعة يوم القيامة من سبع إلى خمس دقائق حتى منتصف الليل، وخلص إلى أن «الاحتباس الحراري يشكل تهديدا خطيرا للحضارة الإنسانية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الأسلحة النووية». في الوقت نفسه، أصدرت وزارة الدفاع البريطانية (MoD) أحدث إصدار في سلسلة اتجاهاتها الاستراتيجية التي تحدد تغير المناخ، والبيئة المتغيرة، والطلب المتزايد على الموارد الطبيعية - وخاصة الغذاء والمياه والطاقة - باعتبارها تحديات للاستقرار من شأنها أن تخلق مصادر جديدة لانعدام الأمن والتوتر.

بعد بضعة أشهر، في أبريل ٢٠٢١م، أصدرت لجنة من الأدميرالات والجنرالات الأمريكيين المتقاعدين تقريرًا قالوا فيه إن تغير المناخ يشكل تهديدًا كبيرًا لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. في نفس الشهر، وتحت رئاسة المملكة المتحدة، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشة له حول ظاهرة الاحتباس الحراري. وشخصت المناقشة إن التهديد الناجم عن تغير المناخ «نما على نطاق أوسع وأكثر حدة في الخطوط العريضة» مع عواقب «تصل إلى صميم جدول الأعمال الأمني». في سبتمبر ٢٠٢٢م، أدرج المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) ومقره لندن، والذي يصنف نفسه على أنه السلطة الرائدة في العالم في الصراع العسكري السياسي، في مسحه الاستراتيجي السنوي مناقشة طويلة وصفت تغير المناخ بأنه `` تهديد أمني وجودي محتمل ‹›.

المحور الثاني: تغير المناخ والصراع

في كثير من هذا العمل، اعتمدت الجهود المبذولة لفهم المحفزات والمسارات التي تربط تغير المناخ بالصراع وعدم الاستقرار، وبالتالي بالأمن، على نسخة محدثة من التنبؤات التي قدمها العلماء في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي بأن التدهور البيئي يمكن أن يسهم إلى عدم الاستقرار، و «تعطيل العلاقات الاجتماعية

الشرعية والسلطة» و «الاضطرابات المدنية والعنف المباشر». على سبيل المثال، اقترح المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن «البعد الأمني لتغير المناخ سيأتي على نحو متزايد في المقدمة حيث تبدأ البلدان في رؤية انخفاض في الموارد المتاحة والحيوية الاقتصادية، وزيادة الضغط على قواتها المسلحة، وزيادة عدم الاستقرار. في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وزيادة الخصومات العرقية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. الافتراض الثاني الذي يميز الأدبيات الحالية عن الأمن المناخي هو أن مصادر انعدام الأمن الوطني والمجتمعي ستكون بنفس القدر من الداخل والخارج.

هذه عمليات معقدة؛ عادةً ما يُقال إن المحفزات المباشرة للاضطرابات الاجتماعية داخل الدولة والعنف بين الطوائف تشمل التنافس على الموارد النادرة (بما في ذلك المياه والطاقة) وانعدام الأمن الغذائي والضغوط الناتجة عن الهجرة الداخلية الناتجة عن تأثيرات تغير المناخ على البيئات المحلية. قائمة الاهتمامات هذه ليست مفاجئة. تظهر تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تغير المناخ سيؤدي إلى نمط متزايد من الندرة والضعف لنسبة متزايدة من الناس في العالم. سيتعرض مئات الملايين من الناس لإجهاد مائي أكثر حدة؛ سينخفض إنتاج الحبوب في معظم خطوط العرض على المدى الطويل؛ سيكون ملايين الأشخاص أكثر عرضة لظواهر الطقس المتطرفة مثل الجفاف وموجات الحر، وكوارث الطبيعة مثل الفيضانات؛ وسيكون هناك عبء صحي متزايد من الزيادات في سوء التغذية والأمراض المعدية.

الخوف المعبر عنه في أدبيات الأمن المناخي هو أن الضغوط داخل الدولة وعدم الاستقرار على أنواع مختلفة من الندرة البيئية سيتم تدويلها بطرق مختلفة، وبالتالي تزيد من صعوبة المشاكل الأمنية. من المفترض أن تُترجم ضغوط الهجرة المناخية، على سبيل المثال (على الرغم من سوء اختبارها تجريبيًا) إلى اضطرابات وصراع وربما حتى عنف في مناطق العبور والمقصد. كما أدت ندرة الموارد المرتبطة بالمناخ إلى إثارة شبح المزيد من النزاعات الحدودية أو الإقليمية التقليدية بين الدول أو المجتمعات المجاورة. يُتوقع حدوث توترات جيوسياسية جديدة مع زيادة أو نقصان ضعف البلدان أمام ندرة الموارد، بما في ذلك الطاقة والغذاء. يقلق المعلقون في مجال الأمن المناخي أيضًا من الآثار «غير المباشرة» إذا كانت النزاعات المحلية «تهدد الاستقرار السياسي للبلدان والمناطق»، وبالتالي تهدد المصالح الأمنية للأجزاء الأكثر «استقرارًا» في العالم مثل أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا ودول أخرى.

أثيرت مخاوف من أنه «في ظل ظروف التغير المناخي العالمي الحاد، قد تدفع العوامل البيئية الدول الفاشلة بالفعل إلى أعماق هاوية عدم القدرة على الحكم، بينما تدفع الدول الأخرى نحو حافة الهاوية». في الحالات القصوى، يُخشى أن يؤدي فشل الدولة المتعلق بالمناخ إلى توفير سبيل للأيديولوجيات المتطرفة وخلق أرض خصبة وملاذات آمنة للشبكات الإرهابية. يعتبر النظام متعدد الأطراف أيضًا «في خطر» إذا كانت الحكومات غير قادرة أو فشلت في معالجة هذه التهديدات. أخيرًا، في تكرار للمخاوف التي تقع في قلب المناقشات الأمنية الواقعية، يشعر المراقبون بالقلق من أن الآثار الإقليمية المتباينة لتغير المناخ يمكن أن تؤثر على التوزيعات العالمية والإقليمية للقوة مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الأمن الدولي.

المحور الثالث

الأمن المناخي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ: دراسة حالة

يُعتقد أن الصراع وعدم الاستقرار أكثر احتمالية في الظروف التي يواجه فيها الناس تقلصًا في خيارات كسب العيش، وحيث تواجه الحكومات مطالب متزايدة على البنية التحتية الاجتماعية الحيوية مثل النظم الصحية، والإرهاق المفرط لقدرات المجتمعات على التكيف، ونمو سياسة الاستياء في حالات التهميش البيئي حيث يتم تسييس الوصول غير المتكافئ إلى الموارد أو حيث تؤدي ندرة الموارد إلى التوترات القائمة بين المجموعات العرقية أو الدينية أو مجموعات الهوية الأخرى. تتوافق العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع هذا «الملف الشخصي»، ومن ثم يُفترض أنها أكثر عرضة للنزاعات الداخلية والاضطرابات الناجمة عن الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ.

في تقرير مفصل، حددت المنظمة (International Alert) غير الحكومية ٤٦ دولة - موطن ٧. ٢ مليار شخص - تتوقع فيها أن تأثيرات تغير المناخ التي تتفاعل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ستؤدي إلى ارتفاع ٢٨ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تم تحديد ثلاث دول على أنها الأكثر احتمالا للوقوع في هذه الفئة، بورما، إندونيسيا والفلبين. اقترحت تحليلات أخرى بالمثل أن إندونيسيا والفلبين بلدان يمكن أن يؤدي فيها الاستخدام غير المستدام للموارد وسوء الإدارة والتدهور البيئي، فضلاً عن التأثيرات المباشرة لتغير المناخ، إلى عدم الاستقرار والتمرد «على قدم المساواة مع القضايا العرقية والدينية». وأن خطر النزاع المسلح قد لا يكون فوريًا للغاية في هذه البلدان، فهم يجادلون أيضًا بأن تفاعل تغير المناخ وعوامل أخرى يخلق خطرًا كبيرًا بعدم الاستقرار السياسي، مع احتمال نشوب نزاع عنيف خطر واضح على المدى الطويل.

على الرغم من الجهود المبذولة لتقديم أساس تجريبي لهذه الأنواع من الادعاءات، لا تزال هناك اختلافات ملحوظة في الرأي. على سبيل المثال، لا تدرج (IA) الصين في قائمتها للبلدان المعرضة للصراع المناخي. من ناحية أخرى، اقترحت وزارة الدفاع البريطانية أن «تغيير أنماط استخدام الأراضي، والفشل في تحقيق الرخاء للفرد والضغوط البيئية الناجمة عن تغير المناخ والتلوث، يمكن أن يقلل من قدرة الصين التقليدية على الصمود أمام الكوارث الطبيعية». يتوقع مؤلفو الاتجاهات الإستراتيجية لوزارة الدفاع الامريكية لعام ٢٠٢٠م أن «أي كارثة مستقبلية واسعة النطاق قد تتسبب بالتالي في توقف تقدم الصين نحو وضع القوة الإستراتيجية وقد يؤدي إلى تحولها إلى دولة فاشلة وعرضة للصراع المدني والانفصالية».

كما أعرب محللو الأمن المناخي عن قلقهم من احتمال أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة احتمالية فشل الدولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إذا كانت الحكومات غير قادرة على الاستجابة بفعالية للتحديات الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ أو أنواع الاضطرابات المدنية والعنف الطائفي الذي قد ينتج. من وجهة النظر هذه، ستؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى خلق طلبات على الموارد والغذاء والمياه والبنية التحتية الصحية والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي قد يكون من الصعب على الحكومات تلبيتها، مما قد يقوض الثقة في تلك الحكومات ويطلق على سلطتها وربما حتى شرعيتها. موضع تساؤل.

في منطقة يُقال إن لديها بالفعل عددًا أعلى من المتوسط من النزاعات المسلحة الداخلية والصراعات من مختلف الأنواع، لا ينبغي استبعاد التأثير المضاعف لندرة الموارد والضغوط الناجمة عن المناخ. شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ

بالفعل توترات محلية حول أنواع أخرى من الموارد والقضايا البيئية على الرغم من أن القليل منها أدى إلى نوع من عدم الاستقرار والهشاشة التي قد تتوقعها الإصدارات الأكثر إثارة للقلق من نماذج الصراع المناخي. ذكرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP) أن مشاريع توليد الكهرباء على نطاق واسع أصبحت مصدرًا للصراع الاجتماعي في بلدان مثل الصين وتايلاند (على الرغم من أن هذا غالبًا ما يكون موجهًا ضد الحكومات أو الشركات بدلاً من المجتمعات الأخرى) . أدت مشاكل التدهور البيئي والتلوث إلى اضطرابات في الصين حيث تزداد هذه القضايا تعقيدًا بسبب النزاعات حول حيازة الأراضي والفقر الريفي. أدت المخاوف بشأن الأمن الغذائي - المتأثر بكل من الأسعار والتوافر - إلى احتجاجات اجتماعية في جميع أنحاء المنطقة بما في ذلك إندونيسيا والفلبين والصين. كل من هذه التحديات - إدارة الطاقة والتلوث والأمن الغذائي - هي أيضًا قضية أمن بشري. ومع ذلك، وكما لوحظ أعلاه، نادرًا ما يكون تأثير تغير المناخ على انعدام الأمن البشري أولوية في أدبيات الأمن المناخي.

إذاً؛ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سيكون لتغير المناخ تأثير أساسي على سبل عيش الملايين من الناس، بل وبقائهم على قيد الحياة. من بين الدول العشر الأكثر تعرضًا لخطر تغير المناخ في العالم من حيث عدد الأشخاص المحتمل تأثرهم، توجد ستة في هذه المنطقة: الصين وفيتنام وإندونيسيا واليابان وتايلاند والفلبين. تلاحظ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن التعرضات المتوقعة المرتبطة بتغير المناخ من المرجح أن تؤثر على الحالة الصحية لملايين الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين لديهم قدرة تكيفية منخفضة من خلال زيادة سوء التغذية وزيادة تواتر الوفيات والإصابات والأمراض من موجات الحر وغيرها من الكوارث الطبيعية. زيادة عبء المرض بما في ذلك الإسهال وأمراض القلب والجهاز التنفسي والأمراض المعدية. سيخلق تغير المناخ مزيدًا من عدم اليقين الاقتصادي، وليس فقط لأفقر المنطقة، على الرغم من أنه من المرجح أن يكونوا الأقل مرونة والأقل قدرة على التكيف، على الأقل في المدى القصير. في ظروف الضعف الاقتصادي، يتم تضييق نطاق إمكانيات الدخل وتحرم الدولة أيضًا من الموارد التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات الناس. في جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، يعيش أكثر من ٣٠٠ مليون شخص على دخل يقل عن ٢. ٠٠ دولار أمريكي في اليوم (أكثر من ٤٠ في المائة من سكان المنطقة) .

يكاد يكون من المؤكد أن تغير المناخ سيقوض أو يبطئ التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بحلول الموعد النهائي المستهدف لعام ٢٠١٥م. يؤدي الفقر إلى تفاقم انعدام الأمن المناخي وفي منطقة تشكل فيها أنماط الحياة المعيشية نسبة كبيرة من سبل عيش الإنسان، سيكون الفقراء في المناطق الريفية على وجه الخصوص محرومين وفقراء بسبب تغير المناخ، وهي حالة يشير إليها بنك التنمية الآسيوي باسم «الفقر البيئي». الدخل الهامشي يوفر شبكة أمان قليلة أو معدومة ضد الأعباء الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، والفيضانات والجفاف، أو الآثار الأخرى لتغير المناخ. وأولئك المهمشون اقتصاديًا هم أيضًا الأقل قدرة على اتباع استراتيجيات تكيفية، والأقل قدرة على شراء طريقهم للخروج من آثار تغير المناخ.

نموذج الأمن البشري الذي يأخذ الناس (أو الشعوب) كمرجع أمني يتساءل عن الافتراضات والتحليلات «المسلم بها» في مجتمع السياسة حول تغير المناخ والتهديد و في الأمن. يساعدنا على جعل

الناس ومجتمعاتهم المرجع الأمني على التفكير بشكل مختلف في التأثير المضاعف للتهديد الذي يقع في قلب المقاربات الأكثر تقليدية لانعدام الأمن المناخي. إن إلقاء نظرة فاحصة، وإن كانت مختصرة، على ثلاثة من الاهتمامات الرئيسية في أدبيات الأمن المناخي تظهر بعض النتائج العملية لهذا الانتقال الخطابي من الدولة إلى الأمن البشري.

انعدام الأمن الغذائي: يشير انعدام الأمن الغذائي إلى كل من النقص في الغذاء والضعف أمام ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يجعل المواد الغذائية بعيدة عن متناول أفقر الناس. إنه نتاج تدهور الأراضي وفقدان خصوبة التربة بسبب إزالة الغابات والإفراط في استخدام المواد الكيميائية والري غير الفعال والتشبع بالمياه وكذلك الجفاف والتصحر؛ تحويل المحاصيل الغذائية إلى وقود حيوي؛ انعكس فشل السوق في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتوزيع غير الفعال وغير العادل للأغذية؛ الإفراط في رسملة صناعة الصيد العالمية والاستغلال المفرط للعديد من الأرصدة السمكية في العالم؛ والتلوث الساحلي والنهري الناجم عن التنمية الذي يدمر مناطق التكاثر. في الأدبيات الأكثر تقليدية عن الأمن المناخي، تتمثل المخاوف الرئيسية في أن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يحول البلدان المصدرة للأغذية في المنطقة إلى مستوردة صافية للغذاء، ويزيد من تعرضها للأسواق العالمية واعتمادها على أمن طرق التجارة، ويزيد من حدة الفقر، وربما يزيد من حدته المظالم المحلية والاضطرابات الاجتماعية. وهكذا تُبذل الجهود لتحديد «النقاط الساخنة» للأمن الغذائي: تلك البلدان التي لا يُحتمل فيها نقص الغذاء فحسب، بل هناك أيضًا صراعات غذائية. في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تشمل هذه البلدان بورما وكمبوديا وكوريا الشمالية وإندونيسيا ولاوس ومنغوليا والفلبين وتايلاند وتيمور الشرقية وفيتنام.

من منظور الأمن البشري، تولد ندرة الغذاء المحتملة أو الفعلية مخاوف لأولئك الذين سيكونون أكثر تضررا. يؤثر عدم القدرة على التنبؤ بالمواسم الرطبة والجافة بالفعل على الزراعة في أجزاء من جنوب شرق آسيا، مع تعطل المحاصيل، وانخفاض الدخل في المناطق الريفية، وزيادة الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال. في شمال شرق آسيا، حسبت إدارة الأرصاد الجوية الحكومية الصينية أن تغير المناخ يمكن أن يتسبب في انخفاض محصول الحبوب في ذلك البلد بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة، مع نقص في الغذاء يبلغ ١٠٠ مليون طن متري بحلول عام ٢٠٣٠م، وهي مشكلة خطيرة للناس في أي بلد. التي تفقد بالفعل أراضيها الزراعية لصالح الصحاري ولديها قدرة ضئيلة على زيادة الأراضي الصالحة للزراعة. سيؤدي الانخفاض في إنتاج مصايد الأسماك، الناجم عن الصيد الجائر، والصيد غير القانوني، وزيادة درجات حرارة سطح البحر والملوحة، إلى تعقيد الأمن الغذائي لملايين الأشخاص في المنطقة الذين يعتمدون على الأرصدة السمكية كمصدر رئيسي للبروتين. إلى جانب الانخفاض المتوقع في غلات المحاصيل، لا سيما في محاصيل الحبوب الرئيسية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى سوء التغذية، وزيادة عبء الأمراض، والمجاعة المحتملة لكثير من أكثر الفئات حرمانًا في المنطقة مع توقع زيادة ١٣٠ مليون شخص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. معرضة لخطر الجوع المرتبط بتغير المناخ.

ضغط الماء: من المتوقع أن تواجه معظم أجزاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ ضغوطًا متزايدة على الموارد المائية نتيجة لتغير المناخ. أفاد اتحاد الأمن غير التقليدي في آسيا أنه منذ عام ١٩٥٠م، «انخفض نصيب الفرد من المياه بالفعل بنسبة ٦٠٪ في شمال آسيا وبنسبة ٥٥٪ في جنوب شرق آسيا». في النهج الأكثر تقليدية للأمن المناخي،

مـن المتوقـع أن يـؤدي التعـرض للإجهـاد المائـي والجفـاف المتزايـد إلـى إثـارة نزاعـات التوزيـع و «تأجيج النزاعـات القائمـة حـول المـوارد المسـتنفدة، لا سـيما عندمـا يكـون الوصـول إلـى هـذه المـوارد مسيسًـا» أو عندمـا تكـون هنـاك أطـر مؤسسـية محـدودة أو ضعيفـة «تكييـف أنظمـة إدارة الميـاه والأزمـات». تمتلـك العديـد مـن البلـدان فـي المنطقـة نسـبة عاليـة مـن التبعيـة لمـوارد الميـاه المتجـددة (أي نسـبة إجمالـي مـوارد الميـاه المتجـددة لديهـا التـي تنشـأ خـارج حـدود البلـدان) . غالبًـا مـا تتأثـر أنظمـة الأنهـار العابـرة للحـدود بشـكل معتـدل أو شـديد بالتفتـت (أي أن التدفـق الطبيعـي للنهـر ينقطـع عـن طريـق السـدود أو عمليـات النقـل بيـن الأحـواض أو الأشـكال الأخـرى لسـحب الميـاه) . تتوقـع وزارة الدفـاع أنـه فـي أنظمـة الأنهـار العابـرة للحـدود فـي المنطقـة، مثـل نهـر ميكونـغ علـى سـبيل المثـال، «سيسـتفيد المزارعـون علـى نطـاق واسـع علـى حسـاب المزارعيـن الأصغـر، . . . سـيكون هنـاك اضطـراب فـي مصايـد الأسـماك وهنـاك مـن المرجـح أن يزيـد التوتـر بشـأن المـوارد المائيـة. ومـع ذلـك، لا تـزال هـذه الادعـاءات مثيـرة للجـدل. تشـير الدراسـات التاريخيـة التفصيليـة إلـى أن التفاعـلات علـى مـوارد الميـاه مـن المرجـح أن تـؤدي إلـى نتائـج تعاونيـة بـدلاً مـن نتائـج الصـراع. مـن منظـور الأمـن البشـري، ينطـوي الأمـن المائي على أكثـر مـن التوتـر وإمكانيـة المنافسـة العنيفـة بيـن المسـتخدمين المتنافسـين والاسـتخدامات. تحسـب لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لآسـيا والمحيـط الهـادئ (UNESCAP) أن مـا يصـل إلـى ٦٥٠ مليـون شـخص فـي آسـيا والمحيـط الهـادئ لا يتمتعـون بإمكانيـة موثوقـة للحصـول علـى الميـاه الصالحـة للشـرب - وهـذا لـه عواقـب حقيقيـة وفوريـة للغايـة علـى الأمـن البشـري. إمـدادات الميـاه أو مـن خـلال الجفـاف، يمكـن أن تقـوض الزراعـة التـي تمثـل مـا بيـن ٧٠ و ٨٠٪ مـن اسـتخدام الميـاه فـي المنطقة، وتفاقـم نـدرة الغـذاء، وتعريـض الصـرف الصحـي للخطر. بالنسـبة للعديـد مـن الملاييـن مـن الناس، ولا سـيما الفقـراء، فـإن لهـذا عواقـب علـى التغذيـة والصحـة وعـبء المـرض، وبشـكل متزايـد علـى مـن يعيـش ومـن يمـوت.

هجـرة المنـاخ واللاجئـون بسـبب المنـاخ: تم وصف احتماليـة حـدوث هجـرات واسـعة النطـاق للأشـخاص - داخـل البلـدان وعبـر الحـدود علـى حـد سـواء - بأنهـا ربمـا المشـكلة الأكثـر إثـارة للقلـق المرتبطـة بارتفـاع درجـات الحـرارة ومسـتويات سـطح البحـر والتـي يمكن أن تثيـر مخـاوف أمنيـة كبيـرة وتـؤدي إلـى التوتـر الإقليمـي. يقتـرح تقريـر الفريـق العامـل الثانـي التابـع للهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغيـر المنـاخ (IPCC) أنـه بالإضافـة إلـى اضطرابـات السـكان داخـل الـدول وعبـر الحـدود الوطنيـة فـي المنطقـة، مـن المحتمـل حـدوث ارتفاعـات حـادة مفاجئـة فـي الهجرة مـن الريـف إلـى الحضـر فـي بعـض البلـدان مـع عواقب تدفـق علـى النقـص فـي إنتـاج الغـذاء والفقـر الريفـي والاضطرابـات الحضريـة. السلاسـل السـببية المتعلقـة بالهجـرة المناخيـة والأمـن «نـادرًا مـا يتـم إثباتهـا بأدلـة موثوقـة». مثـل (بريسـتون) وآخـرون، لاحـظ، «علـى الرغـم مـن أنـه مـن المحتمـل أن يـؤدي تغيـر المنـاخ فـي النهايـة إلـى نـزوح بعـض السـكان داخـل منطقـة آسـيا / المحيـط الهـادئ، لا يـزال هنـاك قـدر كبيـر مـن عـدم اليقيـن بشـأن عـدد الأفـراد الذيـن سـيتم تهجيرهـم، سـواء كانـت عمليـات النـزوح هـذه سـتؤدي إلـى الهجـرة الداخليـة أو الخارجيـة، ومـدى التـي يمكـن أن يقلـل التكيـف البشـري مـن النـزوح». لا شـمال شـرق آسـيا ولا جنـوب شـرق آسـيا مـن بيـن المناطـق الأكثـر إثـارة للقلـق مـن حيـث التحديـات الجيوسياسـية للهجـرة الناجمـة عـن المنـاخ والتـي تـم تحديدهـا فـي تقريـر عـام ٢٠١٩م مـن قبـل مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة (CSIS) . مـن ناحيـة أخـرى، يفيـد المعهـد الدولـي للدراسـات الاسـتراتيجية أن «الجيـش الصينـي يتوقـع أن يضطـر إلـى مواجهـة تدفقـات اللاجئيـن مـن إندونيسـيا وبقيـة جنـوب شـرق

آسيا». وأشارت وزارة الدفاع، في تحليل الاتجاهات الإستراتيجية، إلى أن نزوح السكان المرتبط بالمناخ كان احتمالًا واضحًا في أرخبيل شرق آسيا الرئيسي. تركز المقاربات الأمنية التقليدية للهجرة بسبب المناخ على الضغوط على الدول أو التهديد الذي تتعرض له من خلال النزوح الداخلي وتحركات الشعوب عبر الحدود. يركز منظور الأمن البشري على نقاط الضعف لدى أولئك الذين تتعرض منازلهم وسبل عيشهم وحياتهم لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة والظواهر الجوية الشديدة وكوارث الطبيعة. وفقًا لبنك التنمية الآسيوي، يعيش حوالي ٢٠٪ من الناس في العالم الذين سيتأثرون بالفيضانات الساحلية بحلول عام ٢١٠٠ في جنوب شرق آسيا، ولا سيما إندونيسيا والفلبين وتايلاند وفيتنام. وتقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن البحر يبلغ ٤٠ سم. ارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام ٢٠٨٠م قد يؤثر على ما يصل إلى ٢١ مليون شخص في جنوب شرق آسيا، ويفيد البنك الدولي أن ما يصل إلى ١١ مليون شخص في فيتنام وحدها قد يعانون من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد. تترجم بالضرورة إلى ملايين الأشخاص أثناء التنقل. الهجرة ليست استراتيجية الاستجابة الوحيدة لتغير المناخ: فقد يختار الناس، على سبيل المثال، البقاء في مجتمعاتهم والسعي للتكيف مع آثار تغير المناخ، أو قد يختارون البقاء، ويقبلون تكاليف تغير المناخ ولا يفعلون شيئًا. أنماط الهجرة ليست دائما دليلا على عدم الاستقرار.

استراتيجيات الأمن المناخي: التكيف والمرونة الاجتماعية، تقدم هذه الأمثلة الثلاثة الموجزة بعض الأفكار عن الطرق التي يقدم بها نهج الأمن البشري فهماً مختلفاً لـ «محفزات» الصراع المناخي. كما أنه يساعد في رؤية الندرة البيئية على أنها أكثر من مجرد مشكلة مادية. «ندرة الموارد. . . سببها فشل المؤسسات، وغياب ثقة الدولة، وعدم المساواة الاقتصادية، ونقص الاستحقاقات للوصول إلى هذه الموارد». كما أن لمقاربات الأمن البشري ما تقوله عن استراتيجيات الاستجابة لانعدام الأمن المناخي بطرق من شأنها في الوقت نفسه تعزيز الأمن البشري وتقليل احتمالات العنف الاجتماعي والصراع. التوقع في النماذج الأكثر تقليدية لأمن المناخ هو أن الحكومات يجب أن تعمل بشكل تعاوني لتجنب أنواع التوترات التي قد تنجم عن التنافس داخل الدول وفيما بينها على الموارد والوصول إلى الخدمات البيئية ومن التحديات العابرة للحدود مثل تلك المرتبطة الهجرة المناخية. في هذا النهج الأكثر تقليدية، يتم تشجيع الحكومات أيضًا على الاستعداد لمطالب قوات الدفاع الخاصة بها لحماية الحدود من اللاجئين، وحماية الأصول الاستراتيجية وخطوط الإمداد، أو المساعدة في حالات الأزمات الإنسانية المتعلقة بالمناخ أو الاضطرابات المدنية. من المؤكد أن النهج التعاونية والمتعددة الأطراف لتغير المناخ ضرورية - ومفضلة على نشر القدرة العسكرية. هذا التركيز على المخاطر - احتمال تأثر موقع ما بمشاكل مثل تغير المناخ - عادة ما يولد جهودًا لتخفيف أو تقييد الظاهرة التي يمكن أن تسبب الضرر. كانت الالتزامات بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري محورية في النقاش السياسي الدولي بشأن تغير المناخ. ولكن من منظور الأمن البشري والتقليدي، فقد فات الأوان الآن الاعتماد على استراتيجيات التخفيف هذه وحدها.

| خاتمة:

يتطلب الحد من احتمالات التوتر والصراع والعنف الاجتماعي أن يكون تركيز الأمن البشري على الضعف هو الأسبقية على التركيز الأمني التقليدي على المخاطر. تشمل قابلية التأثر «تعرض

مجموعات من الناس أو الأفراد للتوتر نتيجة لتأثيرات التغير البيئي». من منظور أمني تقليدي، تلك الضغوط هي مصدر انعدام الأمن وتساعد على تحديد النقاط الساخنة للنزاع المناخي». من منظور الأمن البشري، هذه الضغوط ناتجة عن انعدام الأمن.

بناءً على نهج الأمن البشري هذا، يجب أن يشمل الأمن المناخي أنواع الاستراتيجيات التي لديها القدرة على زيادة قدرة الفرد على التكيف، وبناء المرونة الاجتماعية وإنقاذ الأرواح. يمكن أن يتخذ التكيف مع تأثيرات تغير المناخ أشكالاً متنوعة - تكنولوجية وسلوكية وإدارية وتنظيمية. يمكن لجهود التكيف التي تدعم الأشخاص الأكثر عرضة للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ أن تساعد في الحد من الضعف البشري والمجتمعي وزيادة المرونة. والمجتمعات الأكثر مرونة هي أيضًا تلك التي توجد فيها هياكل لإدارة التنافس على الموارد وتشريد الناس، وهذا بدوره يمكن أن يقلل من مخاطر الاضطرابات والعنف الاجتماعي. وبهذه الطريقة، فإن التكيف والمرونة الاجتماعية يخدمان أيضًا مصالح المجتمع الأمني التقليدي في التخفيف من حدة النزاعات وإدارتها.

ومع ذلك، فإن التكيف وحده لا يضمن المرونة الاجتماعية والمجتمعية خاصة إذا كان يعتمد على اتخاذ القرار «من أعلى إلى أسفل» والاستجابات التكنوقراطية. إن التركيز فقط على المستوى الكلي «ينطوي على مخاطر تجاهل مخاوف الأشخاص الأكثر ضعفاً». يطرح هذا عددًا من التحديات للخطاب الأمني التقليدي ومجتمع الممارسة حيث يتعاملون مع الآثار الأمنية لتغير المناخ. يجب أن تركز استراتيجيات الأمن المناخي لبناء المرونة الاجتماعية على الناس وليس فقط الأشخاص. فهم بحاجة إلى التعامل مع نقاط الضعف والاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية والاستجابة لها. من ناحية أخرى، يعمل الأمن التقليدي في المقام الأول على مستوى الدولة وعلى المستوى الدولي. تتطلب المرونة الاجتماعية استراتيجيات ومؤسسات للتكيف تكون شاملة وشفافة. السياسة الأمنية، لا سيما عندما يكون هذا مرادفًا لسياسة الدفاع، تكون عادةً مغلقة وغير تشاركية. تحتاج مناهج المرونة الاجتماعية والأمن البشري أيضًا إلى إشراك الجهات الفاعلة التي لا يتم تضمينها عادةً في تطوير أو تقديم أنماط أكثر تقليدية للأمن - المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية، ووكالات التنمية ومجموعة أخرى من الإقليمية و المنظمات الدولية. ومع ذلك، يجب معالجة هذه التحديات والتغلب عليها، إذا كان للناس والمجتمعات والمجتمعات والدول أن يكونوا أكثر أمانًا وأكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ.

| توصيات:

• ينبغي أن تتضمن خطط عمل الأمن المناخي استراتيجيات لإنشاء وتنفيذ أنظمة إنذار مبكر لتحديد الفئات الأكثر ضعفاً ولتقييم طبيعة ومدى هذا الضعف.

• ينبغي للحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية أن تضمن دمج قضايا الصحة والأمن الغذائي في سياسات التكيف مع تغير المناخ وأن تدعم تلك السياسات التعاون وتبادل المعلومات بين الوكالات.

• يجب أن تتضمن خطط عمل الأمن المناخي مبادئ توجيهية للممارسات المؤسسية لإدارة التنافس على الموارد والخدمات البيئية النادرة مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة. يجب أن تتضمن هذه الممارسات أحكامًا تتعلق بالعدالة ويجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات أولئك الأكثر عرضة لندرة البيئة.

• ينبغي للمنظمات الإقليمية والدولية دعم

المزيد من البحوث حول إمكانية وطبيعة الهجرة استجابة لتغير المناخ. بناءً على هذا البحث، يجب على الحكومات على جميع المستويات تطوير استراتيجيات لتوسيع نطاق خيارات التكيف المتاحة للمجتمعات المعرضة للهجرة ودعم تلك المجتمعات في خيارات التكيف الخاصة بها.

| قائمة المصادر والمراجع

١. ألكسندر كاريوس، دينيس تانزلر وأخيم ماس، «تغير المناخ والأمن: تحديات للألمانية التعاون الإنمائي «، المجلة الالمانية، العدد ٢٠، (٢٠٢٠) .
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن
٣. أمن المناخ: زيارة الأدميرال نيل موريسيتي، بيان صحفي لوزارة الخارجية والكومنولث، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩. عبر الإنترنت. متاح HTTP:
٤. http: //www.ukinnorway.no/en/news/٢٠٠٩/١١/climate-security/١١٨١٤٦٤٤/resources/uk.gov.fco.٢١٠٢١٣٤٧
٥. توماس إف. هومر ديكسون «على العتبة: التغيرات البيئية كأسباب للصراع الحاد»، الأمن الدولي، المجلد. ١٦، العدد ٢ (١٩٩١) .
٦. نورمان مايرز، «البيئة والأمن»، فورين بوليسي، العدد ٧٤ (١٩٨٩) .
٧. «قضايا السياسة الاستراتيجية»، المسح الاستراتيجي، المجلد. ١٠٧، العدد١ (٢٠٠٧) .
٨. HREC، تغير المناخ والأمن الدولي، S١١٣ / ٠٨، ١٤ مارس ٢٠٠٨.
٩. Asian Development Bank (ADB) , The economics of climate change in Southeast Asia: A regional review, Manila: ADB, ٢٠٠٩.
١٠. The CNA Corporation, National security and the threat of climate change, The CNA Corporation, ٢٠٠٧.
١١. Mark Townsend and Paul Harris, 'Now the Pentagon tells Bush: climate change will destroy us', GLCA, ٢٠٠٩. The Observer, ٢٢ February ٢٠٠٤. Global

قراءة وترجمة: م. علي الشهيب

تأثير تغير المناخ على الأمن الثقافي

| مقدمة

يعد تغير المناخ أحد أكثر القضايا إلحاحًا التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين وقد أدى بالفعل إلى عواقب بيئية مدمرة على مستوى العالم. تشمل الأدلة العلمية على تغير المناخ زيادة درجة حرارة العالم، وارتفاع مستويات سطح البحر، وظواهر الطقس المتطرفة، وتحمض المحيطات، من بين أشياء أخرى كثيرة. هذه النتائج البيئية السلبية لها آثار كبيرة على العديد من جوانب الحياة البشرية، والتي إذا لم يتم التعامل معها، ستؤدي في النهاية إلى فقدان الأمن. وبالتالي، هناك العديد من المنشورات التي تبحث في العلاقة بين تغير المناخ والأمن البشري. يسلط العديد من خبراء الضوء على أن تغير المناخ، مع استمراره في التدهور، سيهدد بشكل تدريجي الأمن البشري من خلال تعريض الثقافات والهويات للخطر، والتأثير سلبًا على الاقتصاد، وزيادة الهجرة القسرية.

تختار بعض المنشورات التركيز على العواقب البيئية لتغير المناخ، مع لفت الانتباه إلى التدهور البيئي الناتج أو الظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة من حيث التواتر والخطورة. تأخذ دراسات أخرى هذه الخطوة إلى الأمام في الساحة الأمنية وتحقق في العلاقة بين تغير المناخ والنزاعات العنيفة، مع الاعتراف بتغير المناخ كعامل مفاقمة في هذه الصراعات. من ناحية أخرى، يتخذ البعض نهجًا مختلفًا ويربطون تغير المناخ وتأثيراته بمجالات أوسع من الأمن، مثل الأمن القومي وتطوير سياسة الأمن، أو العواقب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. ومع ذلك، هناك عدد قليل فقط من الموارد المتاحة التي تدرس تغير المناخ من منظور ثقافي، ولكنها تتجاهل إلى حد كبير الأمن الثقافي وتركز بشكل أساسي على القضايا الاجتماعية والثقافية، مثل المرونة المجتمعية، أو حماية التراث الثقافي المادي. هناك قصور ملحوظ في الأبحاث والأدبيات المنشورة فيما يتعلق بالأمن الثقافي، وبالتالي، شرع المؤلفون في سد هذه الفجوة في الأدبيات من خلال استكشاف الآثار المحتملة لتغير المناخ في إطار الأمن الثقافي.

يشير الأمن الثقافي إلى حماية الثقافة المعرفة على نطاق واسع، بما في ذلك التراث الثقافي المادي: على سبيل المثال، المواقع الثقافية والأشياء والأعمال الفنية. والتراث الثقافي غير المادي على سبيل المثال: القيم الثقافية والهوية واللغة والدين. الأهم من ذلك، فيما يتعلق الأمن الثقافي بالحقوق والحريات الثقافية، ويتعلق بحماية الأقليات الثقافية والعرقية والدينية واللغوية. تشكل النتائج النهائية المعقولة لتغير المناخ تهديدًا مباشرًا للتراث الثقافي والأفراد، وبالتالي لأمنهم الثقافي. بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، فإن العديد من الدول المنخفضة معرضة لخطر الغمر الكامل.

بالإضافة إلى اختفاء هذه الأراضي الصالحة للسكن، فإن المواقع الثقافية والسكان المحليين، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين معرضون للخطر

أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، قد تصبح بعض المناطق غير صالحة للسكن وتساهم في الهجرة القسرية للأفراد، وفي الوقت نفسه، ثقافاتهم. سيؤدي هذا النزوح الجماعي للاجئين بسبب المناخ إلى لقاءات ثقافية جديدة وغير مخططة، والتي يمكن أن يكون لها عواقب إيجابية أو سلبية على كل من المجموعات الثقافية القادمة والمحلية. علاوة على ذلك، قد تصبح الأراضي غير الصالحة للعيش وندرة الموارد بسبب تغير المناخ عاملاً دافعًا لعدم الاستقرار الإقليمي والنشاط الإرهابي واندلاع الصراع. لذلك، يعتبر تغير المناخ وعواقبه البيئية اعتبارًا حاسمًا لجدول أعمال الأمن الثقافي. لمعالجة فجوة النقص هذه، تهدف هذه المقالة إلى فحص العلاقة بين تغير المناخ والأمن الثقافي من خلال استكشاف التهديدات المحتملة ووصف العواقب الثقافية لتأثير تغير المناخ.

المحور الأول

نظرة عامة على تغير المناخ

على مدار تاريخه البالغ ٤.٥ مليار عام، شهد كوكب الأرض تقلبات بين دورات العصر الجليدي بالتناوب مع فترات أكثر دفئًا بين الجليدية، حيث اختلف متوسط درجة الحرارة العالمية ومستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والميثان وغازات الاحتباس الحراري الأخرى بشكل كبير. بدأت الحياة تتطور جنبًا إلى جنب مع الكوكب بعد حوالي ٨٠٠ مليون سنة من تكوينه، مما أدى في النهاية إلى تطور أول أشباه البشر منذ حوالي ٤.٤ مليون سنة. بعد عدة ملايين من السنين، منذ حوالي ٧٠٠٠٠ سنة، بدأ أحفاد هؤلاء البشر الأوائل المعروفين باسم الإنسان العاقل، بمغادرة إفريقيا وانتشارهم في جميع أنحاء العالم. على غرار جميع أشكال الحياة الأخرى للثدييات، حافظوا على تأثير ضئيل ومحلي على الحياة النباتية والحيوانية، دون أي تأثير على البيئة أو المناخ العالمي. تغير هذا، مع ذلك، بدءًا من أواخر القرن الثامن عشر، عندما بشرت الثورة الصناعية بعصر جديد من الأتمتة على نطاق واسع واستخدام الآلات، التي غالبًا ما تعمل بحرق الوقود الأحفوري. أدى ذلك إلى ارتفاع عالمي في ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وغيره من غازات الاحتباس الحراري المسببة للاحتباس الحراري. استمر هذا الارتفاع العالمي في غازات الدفيئة في الغلاف الجوي في التزايد منذ ذلك الحين. لقد أوضحت الأبحاث المناخية ذات الصلة المتراكمة على مدى العقود العديدة الماضية أن النشاط البشري والتصنيع يساهمان بشكل كبير في تغير المناخ العالمي، فضلاً عن الانقراض الجماعي المستمر للأنواع النباتية والحيوانية ذات الصلة.

على الرغم من هذه المعرفة، تستمر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية في الزيادة، والتوقعات طويلة الأجل مقلقة. وفقًا لخبراء المحتوى من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من المحتمل جدًا أن يكون النشاط البشري هو العامل المهيمن الذي يساهم في تغير المناخ في القرن الحادي والعشرين. هناك مجموعة متزايدة من الأدلة التي تدعم هذا التوقع. في العصر الحديث من التقدم التكنولوجي السريع والتوسع الحضري المتزايد، زادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخاصة ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، بشكل كبير بسبب النشاط البشري، مما يساهم لاحقًا في ظاهرة الاحتباس الحراري.

أحد المؤشرات التي يمكن ملاحظتها لهذا التغيير هو الزيادة المتسارعة في متوسط درجة الحرارة العالمية. زاد متوسط درجة الحرارة العالمية السنوية بنحو ١.١ درجة مئوية منذ بداية القرن العشرين، وتتوقع التوقعات الأخيرة زيادة تصل إلى

٣. ٢ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي بحلول عام ٢١٠٠. منذ بدء حفظ السجلات المناخية في عام ١٨٥٠، كانت فترة العام ٢٠١٥-٢٠١٩ هي الفترة الأكثر دفئًا في التاريخ وكان عام ٢٠١٦ هو العام الأكثر سخونة على الإطلاق. وبالتالي، تؤدي زيادة درجة الحرارة العالمية إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، واحترار سطح الأرض والمحيطات، وتقلص الأغطية الجليدية والصفائح الجليدية، وذوبان الجليد البحري في القطب الشمالي والقطب الجنوبي، وتغير الفصول.

على مدى العقود العديدة الماضية، تسارعت الزيادة العالمية في مستوى سطح البحر بسرعة، ووصلت إلى أعلى مستوياتها خلال آخر قياس في عام ٢٠١٨م. بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة أجريت في جامعة أكسفورد أن مياه المحيطات امتصت أكثر من ٩٠٪ من الحرارة التي اكتسبها الكوكب بين عامي ١٩٧١-٢٠١٠ وارتفع متوسط درجات حرارة المحيط بنحو ٠. ٢٥ درجة مئوية خلال نفس الفترة. علاوة على ذلك، تستمر الأنهار الجليدية الأكبر في العالم في التراجع بسرعة، مثل مناطق جرينلاند وأنتاركتيكا، تفقد مليارات الأطنان من الجليد كل عام. في العديد من المواقع حول العالم، يمكن ملاحظة التغييرات في الدورات الموسمية. يكون الشتاء أقصر مع أيام أقل تجمدًا، ويصل فصل الربيع مبكرًا، وتكون فترات الصيف أكثر سخونة، وكلها يمكن أن تؤثر سلبًا على الدورات الزراعية والبيئية، بما في ذلك النباتات والحيوانات والمحاصيل المحلية. هناك تأثير مرئي آخر لتغير المناخ العالمي وهو ذو صلة بالتواتر المتزايد لظواهر الطقس المتطرفة وحدوثها، مثل الأعاصيرالعنيفة والعواصف الاستوائية الشديدة، التي تسبب تأثيرات كبيرة في جميع أنحاء العالم. أخيرًا، هناك مؤشر آخر قابل للقياس لتغير المناخ يتعلق بتحمض المحيطات نتيجة لارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وامتصاص المحيطات. تشير بعض التقارير إلى أن مستوى تحمض مياه المحيطات قد زاد بنحو ٣٠٪ منذ بداية الثورة الصناعية.

يمكن أن يؤدي تفاقم تغير المناخ والاحترار العالمي إلى ظهور كوارث طبيعية، والتي قد تشمل فترات الجفاف الطويلة والفيضانات الشديدة وحرائق الغابات المتزايدة العدوانية وأمواج تسونامي الخطيرة. على سبيل المثال، كان أوائل القرن الحادي والعشرين من أشد فترات الجفاف طويلة المدى في تاريخ الولايات المتحدة. كان الطقس الجاف والحرارة المستمرة والجفاف من العوامل الرئيسية المساهمة في حرائق غابات الأمازون المطيرة وحرائق الغابات المميتة في كاليفورنيا وحرائق الغابات الأسترالية في عام ٢٠١٩م. في الوقت نفسه، قد يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة تغير المناخ إلى مزيد من الدمار. عندما تحدث أحداث مثل تسونامي أو فيضانات داخلية حتمًا. علاوة على ذلك، يعيش ما يقرب من ٤٤٪ من سكان العالم على بعد ١٤٨. ٨ كم من الساحل. ونتيجة لذلك، فإن بعض المدن والدول والجزر الساحلية في العالم (على سبيل المثال، البندقية وهولندا وجزر المالديف) معرضة بشدة لخطر الغمر تحت الماء إذا استمر تغير المناخ في التسارع بنفس المعدل.

وبالتالي، يمكن أن يكون لهذه الظروف المناخية القاسية تأثير على الأمن الغذائي والمائي، فضلاً عن توافر الموارد الأخرى وإمكانية الوصول إليها. يمكن أن يؤثر الجفاف أو الفيضانات بشكل كبير على الأراضي الزراعية والمحاصيل الحقلية، مما يؤدي إلى نقص المياه الصالحة للشرب والغذاء، مما يؤدي إلى سوء التغذية وحتى المجاعة. يمكن أن يؤدي الجوع المستمر وتفاقم الفقر، إلى جانب التغيرات الجغرافية الأخرى، إلى انتشار الأمراض المعدية، وكذلك تفشي الأوبئة في ظل ظروف معينة. في الوقت نفسه، قد يؤدي تغير المناخ إلى تقليل الموارد العالمية، مما يؤدي إلى

صراعات محلية وإقليمية. توصلت دراسة نُشرت في عام ٢٠١٩م إلى زيادة تقديرية بنسبة ٣-٢٠٪ في مخاطر النزاعات المسلحة على مدار القرن الماضي بسبب تغير المناخ، ويتوقع العلماء أن يرتفع هذا العدد بشكل كبير في السنوات القادمة.

بالإضافة إلى غمر مناطق بأكملها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، يمكن أن يكون سبب آخر لتوسع المناطق غير الصالحة للسكن في جميع أنحاء العالم بسبب ارتفاع متوسط درجة الحرارة. قياسات درجة حرارة البصيلة الرطبة، التي تجمع بين كل من الحرارة والرطوبة لتوفير عتبة لا يستطيع جسم الإنسان السليم تبريد نفسه فوقها عن طريق التعرق، وصلت بالفعل إلى مستويات حرجة في عدة مناطق بحلول عام ٢٠٢٠م. هذا يشير إلى أن بعض جوانب الاحتباس الحراري قد تكون أكثر تقدمًا مما كان يُخشى في الأصل. وبسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة، فقد يؤدي فقدان الأراضي الصالحة للسكن إلى تعريض الأنواع النباتية والحيوانية للخطر أو انقراضها، كما يؤدي إلى هجرات جماعية بشرية وحيوانية. قد يسهم إجلاء السكان المعرضين للخطر والحاجة إلى إعادة التوطين العالمي أيضًا في زيادة خطر الصراع الدولي على المناطق الصالحة للسكن المتبقية.

في الختام، فإن تغير المناخ والاحتباس الحراري لهما تأثير كبير على النظم البيئية للكوكب ولديهما القدرة على التأثير بشكل متزايد على المشهد الأمني العالمي من خلال التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي، فضلاً عن التغيرات الجغرافية والديموغرافية الرئيسية.

المحور الثاني

الأمن الثقافي

العلاقة بين الثقافة والأمن موجودة منذ آلاف السنين ويظهر تاريخ البشرية العديد من النتائج المترتبة على اللقاءات الثقافية. ساهم تطوير الثقافة ونقل قيمها بين الأجيال في بناء الأمم والحضارات بأكملها. على العكس من ذلك، أدت النزاعات التي ولدت من الاختلافات بين الثقافات مرارًا وتكرارًا إلى نتائج سلبية. على الرغم من حقيقة أن هذا التفاعل بين الثقافة والأمن حدث طوال معظم التاريخ البشري المسجل، إلا أن مصطلح الأمن الثقافي لم يبدأ إلا في الظهور في الأدب مؤخرًا نسبيًا. ومع ذلك، لا يوجد إجماع بين علماء الأمن فيما يتعلق بكيفية تحديد وتصنيف الأمن الثقافي. يعتبر العديد من منظري الأمن المعاصرين الأمن الثقافي نوعًا من الأمن، جنبًا إلى جنب مع الأمن الاقتصادي والبيئي والإيديولوجي والإعلامي والعسكري والسياسي والمجتمعي. وبالتالي، يعتبر الأمن الثقافي أحد أبعاد الأمن البشري. تعتبر مجموعة أخرى من العلماء الأمن الثقافي أحد مكونات المنافسة العالمية على القوة الناعمة.

ومع ذلك، يتفق معظم المتخصصين في مجال الأمن، بغض النظر عن تصنيفهم الوجودي، على أن الأمن الثقافي وثيق الصلة بالأمن غير التقليدي، على عكس الأمن التقليدي المتمركز حول الدولة، والذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالقوة العسكرية والاقتصادية. إن الافتقار إلى الإجماع الأكاديمي وندرة الأدبيات ذات الصلة يسلط الضوء على أن الأمن الثقافي هو مفهوم مهمل ويؤكد على أهمية إجراء مزيد من الفحص، لا سيما فيما يتعلق بالتهديد الوجودي سريع التطور لتغير المناخ.

الأمن الثقافي هو مفهوم متعدد الأبعاد وتختلف تصورات الأمن الثقافي في جميع أنحاء العالم،

حيث تمتلك كل دولة مجموعتها الخاصة من الخصائص والبيئات والتجارب التاريخية الفريدة. بالإضافة إلى ذلك، تختلف تعريفات الأمن الثقافي اعتمادًا على الجانب المعين الذي يختار خبير المحتوى التركيز عليه. تسلط العديد من التعريفات الضوء على الأبعاد الفردية والجماعية للأمن الثقافي، ولا سيما مفهوم الهوية. في أوكرانيا، على سبيل المثال، يرتبط الأمن الثقافي ارتباطًا وثيقًا بحماية الهوية الثقافية والوطنية والسياسية من التأثيرات الخارجية. لذلك، يتكامل الأمن الثقافي مع أمن المعلومات ويرتبط بمجموعة من الإجراءات السياسية والمعيارية لحماية الثقافة والهوية الأوكرانية. وبالمثل، تلعب الهوية الثقافية دورًا حيويًا في مجتمعات السكان الأصليين. إن الإبداعات الثقافية والفكرية والروحية، المعروفة باسم المعارف التقليدية (TK) وأشكال التعبير الثقافي التقليدي (TCEs) ، ليست فقط انعكاسات للتراث الثقافي الأصلي، ولكنها أيضًا مكونات أساسية لهوية المجتمع. لذلك، يشير الأمن الثقافي للسكان الأصليين إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. تمتد هذه التعريفات المتعلقة بالهوية أيضًا إلى حماية حقوق الإنسان والحقوق الثقافية، فضلاً عن الهوية الاجتماعية والثقافية للفرد، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من الأمن البشري.

يرتبط أحد الأمثلة التي تعكس هذا النهج للأمن الثقافي بالوضع الذي نشهده في مناطق مختلفة من إفريقيا. تواجه العديد من الدول الأفريقية العديد من التحديات، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي، والفقر المستمر، وتفشي الأوبئة، وزيادة النشاط الإرهابي، واندلاع الصراعات والحروب الأهلية، ويرجع ذلك أساسًا إلى ندرة الموارد الطبيعية. لا تهدد هذه الأحداث الخطيرة سبل عيش السكان المحليين فحسب، بل تؤثر أيضًا على ثقافاتهم وهوياتهم الثقافية وتنوعهم، مما يجعلهم عرضة للتأثيرات الخارجية ويعيق استمراريتهم الثقافية. وبالتالي، يرتبط الأمن الثقافي ارتباطًا وثيقًا بالأمن البشري وحماية السكان المحليين وثقافاتهم.

تتوسع مجموعة التعريفات المنفصلة، ولكن المتداخلة، مفهوم الأمن الثقافي إلى مستوى الدولة وتربط الأمن الثقافي بالأمن القومي. في هذا السياق، يشير الأمن الثقافي إلى قدرة الدولة على حماية تراثها الثقافي، وبالتالي، التراث الوطني. في نفس الوقت تظل منفتحة على الخبرات والتأثيرات والإنجازات الثقافية للدول الأخرى. بعبارة أخرى، إنها بيئة التوازن الثقافي التي تسمح بحرية الاعتزاز بثقافته وتجربة ثراء الثقافات الأخرى في نفس الوقت. على سبيل المثال، شكلت تجارب الضم والحروب والسيادة المحدودة والاضطرابات السياسية الثقافة في جمهورية بولندا. لهذه الأسباب، فإن الهوية الثقافية والتراث الوطني، بما في ذلك العناصر الرمزية للثقافة واللغة والقيم الدينية والتذكر التاريخي، هي الشغل الشاغل للمصالح الوطنية والأمن الثقافي لبولندا.

تؤكد مجموعة أخرى من تعريفات الأمن الثقافي على أهمية الاستخدام الحكيم للتراث الثقافي من أجل تحقيق نتائج مرغوبة على الساحة الدولية، مما يؤدي لاحقًا إلى تعزيز القوة الوطنية. في هذا السياق، يعتبر التراث والإنجاز الثقافي أداة قيمة للاستفادة منها في المنافسة العالمية على القوة الناعمة. القوة الناعمة هي شكل من أشكال القوة غير القسرية التي تستخدمها الدولة كوسيلة للتأثير على تفضيلات الآخرين وتشكيلها من خلال الصفات الثقافية أو السياسية أو الأيديولوجية الجذابة في تحقيق المصالح الوطنية. في جمهورية الصين الشعبية، يعتبر الأمن الثقافي مكونًا حيويًا للأمن القومي غير التقليدي ويشير إلى الحماية من انتشار العولمة وتأثيرات الثقافة الغربية. في الوقت نفسه، يركز الأمن الثقافي في الصين ليس فقط

على حماية القيم الثقافية، ولكن أيضًا على تعزيز الثقافة المحلية على الصعيد العالمي لتعزيز مكانتها الدولية والتنافس بفعالية على القوة الناعمة. وبالمثل، في كوريا الجنوبية واليابان، يتضمن الأمن الثقافي جهودًا لتعزيز ثقافة الابوية الآسيوية في جميع أنحاء العالم لزيادة الجاذبية الثقافية وفرصة التنافس على القوة الناعمة العالمية.

في النهاية، يشير الأمن الثقافي إلى حماية مُعرَّفة على نطاق واسع للحماية الملموسة على سبيل المثال، المواقع الثقافية أو التاريخية، والأشياء الثقافية، والأعمال الفنية وأشكال الثقافة غير الملموسة على سبيل المثال، الهوية الثقافية، أو القيم الرمزية. علاوة على ذلك، يتعلق الأمن الثقافي بحماية حقوق الإنسان والحقوق الثقافية لكل من متلقي الثقافة ومبدعيها، ويمكن أن يشمل الأمن الثقافي أيضًا توفير الحريات الثقافية للفكر ونمط الحياة والحرية للتمتع الكامل بالحقوق الثقافية والمشاركة في الواقع الثقافي. أخيرًا، يتعلق الأمن الثقافي بالأقليات الثقافية والعرقية واللغوية والدينية وغيرها من الأقليات التي تعزز بيئة يشعر فيها الأفراد بالانتماء الثقافي والأمن الثقافي.

المحور الثالث

تغير المناخ والتراث الثقافي

كما هو موضح سابقًا، يمكن أن يؤثر تغير المناخ على السكان بشكل كبير وبالتالي على أمنهم الثقافي، من خلال إحداث مجموعة متنوعة من التغييرات المادية والاجتماعية والثقافية. في مؤتمر عام ٢٠٠٥م، أجرى مركز التراث العالمي مسحًا عالميًا، يطلب من الدول المشاركة وصف تأثير تغير المناخ على مواقعها الثقافية الوطنية وتراثها. من أصل ١١٠ ردود قدمها ٨٣ مشاركًا، ذكر ٧٢٪ أن تغير المناخ قد أثر على تراثهم الطبيعي والثقافي. أحد التهديدات الرئيسية للأمن الثقافي هو فقدان أو تدمير الأراضي الصالحة للسكن بسبب الأحداث المناخية القاسية، مثل الفيضانات أو الجفاف، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة، مما قد يؤدي إلى اختفاء التراث الثقافي أو المواقع التاريخية الفريدة. إحدى هذه المدن المهددة بالانقراض هي البندقية، إيطاليا، وهي إحدى مواقع التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، والتي تجذب ملايين السياح الدوليين سنويًا. كذلك مناطق الاهوار في العراق المهدد بالجفاف بسبب شحة المياه التي يعاني منها العراق.

يساهم تغير المناخ، إلى جانب البنية التحتية غير الملائمة والإدارة غير السليمة لعدد متزايد من السياح، في كل من الفيضانات والأضرار الهيكلية لهذا المعلم الثقافي والسياحي. في حين أن البندقية كانت دائمًا حساسة للتغيرات في مستوى المياه بسبب موقعها، فقد زاد تواتر وشدة الفيضانات في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر على مستوى العالم والتغيرات في أنماط الطقس السنوية. مثال آخر على مدينة ساحلية معرضة للخطر هو مدينة الإسكندرية القديمة، مصر، التي تسير على طريق الغمر تحت الماء بحلول عام ٢٠٥٠م إذا استمر تغير المناخ وما تلاه من ارتفاع في مستوى سطح البحر بمعدله الحالي. ليست الإسكندرية موقعًا غنيًا ثقافيًا وتاريخيًا فحسب، بل إنها أيضًا مركز اقتصادي إقليمي وواحدة من أكثر مدن مصر اكتظاظًا بالسكان. من المهم تسليط الضوء على أن المباني القديمة قد شُيدت لتتحمل عناصر مناخ محلي معين، لذلك قد لا تتمكن مواد البناء من الصمود في ظل تغير الظروف الجوية. إن اختفاء هذه المدن الساحلية لن يؤثر سلبًا

على السياحة فحسب، بل سيضر أيضًا بالتراث الاجتماعي والثقافي الوطني والعالمي وسيكون له عواقب اقتصادية سلبية طويلة المدى.

من الشواغل الأمنية الثقافية الأخرى ذات الصلة بتغير المناخ إزالة الغابات، إما بسبب الأحداث المناخية القاسية، مثل حرائق الغابات، أو بسبب النشاط البشري. تؤدي إزالة الغابات أيضًا إلى زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية، مما يساهم في تغير المناخ وما يتبعه من مزيد من إزالة الغابات، وهي دورة تستمر بكثافة متزايدة. أحد الأمثلة الواسعة النطاق هو حوض غابات الأمازون المطيرة، والذي يشمل مناطق مهمة من البرازيل وبوليفيا وبيرو، بالإضافة إلى أجزاء من عدة بلدان أخرى وهو موطن لآلاف المجتمعات الأصلية. تؤدي إزالة الغابات إلى فقدان الأراضي والوصول إلى الموارد، وكلها أمور أساسية للهوية الثقافية للشعوب الأصلية. يشكل فقدان أراضي الأجداد تهديدًا كبيرًا، ليس فقط لرفاهية وحياة السكان الأصليين، ولكن أيضًا للحفاظ على ثقافاتهم ومعارفهم ولغاتهم الفريدة. اللغة ليست فقط أداة اتصال مفيدة، ولكنها تسمح أيضًا للمتحدثين بالتعبير عن واقعهم الثقافي وخلقه واحتضانه. اللغة مهمة بشكل فريد للسكان الأصليين، لأنها تتشكل بشكل متزامن مع ثقافتهم الخاصة وتسمح بالحفاظ على القيم الثقافية والمعرفة ونقلها من جيل إلى آخر(*) .

المحور الرابع

تغير المناخ والصراعات

على مدار الثلاثين عامًا الماضية، ارتبط ما يقرب من ١٨ صراعًا عنيفًا بالموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف جميع الحروب الأهلية منذ عام ١٩٦٠م. ومع ذلك، في حين أظهرت الأبحاث الحديثة أن تغير المناخ قد يزيد من مخاطر الصراع العنيف، بما في ذلك النزاع المسلح المنظم والإرهاب، لا يوجد إجماع قوي بين خبراء حول مدى أهمية هذه الزيادة. ومع ذلك، فإن التوسع في المناطق غير الصالحة للعيش لديه القدرة على تفاقم النزاعات الإقليمية، والتسبب في عدم الاستقرار، وزيادة المواجهات الدولية حول المناطق الصالحة للسكن. والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، وخاصة مياه الشرب. وبالتالي، قد تنشأ النزاعات في حالة يكون فيها عرض الموارد بما في ذلك الأراضي الزراعية والغابات ومصايد الأسماك والمراسي والمياه غير كافٍ لتلبية الطلب. والدول النامية معرضة بشكل خاص لخطر الصراع والأضرار الاقتصادية الناجمة عن نقص الموارد، حيث تمثل الزراعة ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. الحوكمة غير الفعالة، والإدارة غير الكافية للموارد الطبيعية، والافتقار إلى الحماية البيئية هي أيضًا عوامل مساهمة في اندلاع الصراع. علاوة على ذلك، قد تؤدي المنافسة للسيطرة على الوصول إلى الموارد المتجددة إلى الاستغلال من قبل الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. كانت هناك العديد من دراسات الحالة التي تربط تغير المناخ بالنزاعات العنيفة، والهشاشة، وانعدام الأمن المعيشي، والعنف الحضري، والتنافس على الموارد البيئية النادرة؛ تشمل بعض الأمثلة الحديثة:

١. النشاط الإرهابي لجماعة بوكو حرام حول بحيرة تشاد، وهي مصدر مهم للمياه للملايين، والتي تقلصت بنسبة تزيد على ٩٠٪ في السنوات الستين الماضية.
٢. الدولة الإسلامية والحرب الأهلية في سوريا بسبب النزاعات على الوصول إلى الموارد المائية بعد الجفاف الشديد في عام ٢٠١١م.
٣. طالبان والشبكات الإجرامية الأخرى التي يقودها المتمردون في أفغانستان منظمة

حول الوصول إلى الموارد الطبيعية المتضائلة والأفيون.

٤. نشاط عصابات الجريمة المنظمة في غواتيمالا، الذي يزدهر بسبب الآثار الاقتصادية المترتبة على الكوارث الطبيعية المتزايدة الحدة والظواهر الجوية المتطرفة.

يتوقع معهد الموارد العالمية ارتفاع مخاطر النزاعات المتعلقة بالمياه في جميع أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا في المستقبل القريب. في السنوات الأخيرة، خلص الباحثون الذين درسوا العلاقة بين ارتفاع درجة الحرارة والعنف إلى أن كل ٠. ٣ درجة مئوية تقريبًا من الاحترار يرتبط بزيادة بنسبة ١٠ إلى ٢٠٪ في احتمال نشوب صراعات مسلحة. وجدت مجموعة أخرى من الباحثين الذين حللوا النزاعات المسلحة في سياق تغير المناخ أن ٢٣٪ من النزاعات في البلدان ذات التنوع العرقي السكاني بدأت في شهور تميزت بكوارث كبيرة مرتبطة بالطقس. في حين أن تغير المناخ قد لا يكون دائمًا دافعًا مباشرًا أو سببًا رئيسيًا لاندلاع الصراع، فمن المرجح أن يصبح عاملًا مضاعفًا للتهديد يمكن أن يؤدي في النهاية إلى ندرة الموارد ويزيد من خطر تصعيد الصراع بشكل أكبر في اتجاه مجرى النهر.

ومع ذلك، فإن أي نزاع كبير يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن الثقافي. للخلاف العنيف تأثير مباشر على البيئة والنظم البيئية المحلية والمناطق المحمية الأخرى، فضلاً عن التأثيرات اللاحقة على الصحة والحقوق الثقافية ورأس المال الاجتماعي والثقافي وتراث السكان المحليين. أجرت إحدى المنظمات البحثية العالمية دراسة وجدت أن ٣٢ دولة على مستوى العالم تواجه خطرًا شديدًا من اندلاع الصراع أو الحرب الأهلية بسبب تدهور المناخ على مدى الثلاثين عامًا القادمة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدمير المعالم التاريخية أو الثقافية، والآثار، والمنحوتات، والمواقع الطبيعية على سبيل المثال المتنزهات الوطنية والعجائب الطبيعية، وهو اعتبار مهم عند دراسة النزاعات التي يسببها تغير المناخ.

يمتد زمن الحرب أيضًا إلى معالجة الأعمال الفنية داخل مناطق الصراع. على سبيل المثال، خلال الحرب العالمية الثانية، نهب الجنود الأعمال الفنية بشكل ملحوظ، فضلاً عن تدمير المواقع التاريخية والثقافية لأغراض قتالية استراتيجية. خلال هذا الوقت، فقد عدد كبير من القطع الأثرية الثقافية والتحف واللوحات وغيرها من الأعمال الفنية البارزة، بسبب النهب والتخريب والتدمير والاستغلال على نطاق واسع. في حين أن العديد من القوانين واللوائح الدولية موجودة حاليًا لحماية التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم، فإن العديد من المواقع الثقافية والتاريخية لا تنجو من نزاعات طويلة الأمد. أحد الأمثلة الحديثة على ذلك هو التدمير الناجح للدولة الإسلامية وتهريبها للمعالم والتحف القديمة من مواقع في العراق وسوريا لتمويل أنشطة الجماعة المسلحة. مع استمرار تفاقم تغير المناخ، مما قد يؤدي إلى اندلاع النزاعات بشكل متكرر، أثار العديد من الخبراء مخاوف بشأن استمرار تطوير ممارسات مماثلة وتنامي شبكة الجريمة الفنية العابرة للحدود الوطنية.

الهجرة؛ نظرًا لارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية، ستصبح العديد من المناطق غير صالحة للعيش، مما يجبر ملايين المواطنين والمقيمين على الفرار من أوطانهم والبحث عن ملاذ في المناطق الأكثر ملاءمة للعيش. يقدر البنك الدولي أن مناطق أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا ستولد ١٤٣ مليون مهاجر بسبب المناخ بحلول عام ٢٠٥٠م. على الرغم من أن الحالات المبلغ عنها للهجرة الناجمة عن المناخ كانت محدودة حتى الآن، فمن المرجح أن يؤدي

تغير المناخ غير الخاضع للرقابة إلى زيادة الهجرة الجماعية.

تؤدي الهجرة البشرية على نطاق واسع إلى الهجرة المتزامنة لثقافات السكان ولغاتهم وأيديولوجياتهم ومعتقداتهم الدينية. يمكن أن يؤدي الاتصال بين ثقافتين مختلفتين أو أكثر إلى نتائج إيجابية وسلبية. ومن الأمثلة على النتائج الإيجابية التكيف الناجح والمتوازن مع الواقع الجديد. في هذا السيناريو، سيستمر الفرد في ممارسة عاداته ومعتقداته الثقافية بحرية، مع تعزيز موقف محترم وانفتاح تجاه الثقافة الجديدة غير المعروفة وممثليها. في عام ٢٠١٥م، أجرت المفوضية الأوروبية دراسة استقصائية لمواطني الدول المشاركة، وسألت إلى أي مدى يعتبرون أنفسهم مواطنين في الاتحاد الأوروبي. عرّف حوالي ٦٠٪ من المستجيبين أنفسهم بأنهم أوروبيون ومواطنون من بلدانهم الأصلية. تشير هذه النتائج إلى أن الأفراد يظهرون موقفًا إيجابيًا تجاه الثقافات الأخرى بينما يظلون مرتبطين بثقافاتهم الوطنية.

من ناحية أخرى، يمكن أن تظهر النتائج السلبية، بما في ذلك تجاهل أو فقدان ثقافة الفرد، وازدراء ثقافة جديدة مفروضة محليًا، وزيادة التوتر بين الأفراد من الدول المضيفة والوافدين الجدد، أو حتى النزاعات المحتملة بين المجموعات الثقافية. لذلك، يمكن أن يؤدي هذا في النهاية إلى ظهور مواقف اجتماعية سلبية، بما في ذلك، من بين العديد، الشذوذ، والتعصب، وأشكال مختلفة من التمييز، ونزع الجنسية، والقومية، وكراهية الأجانب. والاختلافات، التي غالبًا ما تسبب اضطرابات اجتماعية وانقطاعًا ثقافيًا، مما قد يؤدي في النهاية إلى انعدام الأمن الثقافي. من الجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة يبدو أن هناك تراجعًا في الاهتمام العالمي بالترحيب بالمهاجرين من أو إلى بلدان معينة. لذلك، فإن الاستياء المجتمعي من التدفق غير المنضبط للأجانب قد يكون عاملاً مفاقمًا في ظهور المشاعر السلبية تجاه الوافدين الجدد وثقافاتهم، بغض النظر عن أسباب الهجرة. يمكن للهجرة الناجمة عن المناخ أن تؤثر سلبًا على الأمن الثقافي من خلال عمليات الإدماج القسري والاستيعاب والتكيف الثقافي. يساهم تغير المناخ في توسع الأراضي غير الصالحة للعيش، مما يؤدي إلى الإخلاء الجماعي وإعادة التوطين القسري للسكان المتضررين. يثير هذا أسئلة تتعلق بسياسات الاندماج الفعالة والاستعداد العام للدول المستقبلة لقبول عدد كبير من لاجئي المناخ من خلفيات ثقافية مختلفة. تنتج الهجرة الجماعية ردود فعل مختلفة بين مجموعات سكانية متنوعة، وغالبًا ما تثير الجدل بشأن عمليات الهجرة الحكومية، ومتطلبات استقبال أعضاء الدول الأجنبية، والشروط التي يجب على الوافدين الجدد الوفاء بها من أجل أن يصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع المضيف. تتمثل إحدى الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بالهجرة الجماعية في كيفية ضمان نجاح الأفراد القادمين من خلفيات ثقافية متنوعة، وخاصة أولئك الذين لديهم هويات ثقافية متعارضة، في بيئتهم الجديدة ثقافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. ومن الأمثلة الحديثة على الهجرة الجماعية، نزوح اللاجئين الأفارقة والشرق الأوسط الفارين من النزاعات، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ، إلى الاتحاد الأوروبي. العديد من هؤلاء المهاجرين من ثقافات إسلامية محافظة، مما أثار نقاشات جديدة حول توافق قيمهم مع قيم الدول المضيفة. في نهاية المطاف، أدى هذا الاندماج القسري إلى صعود رجعي في دعم الأحزاب السياسية القومية اليمينية المتطرفة، وعلاوة على ذلك، إنشاء كتلة الهوية والديمقراطية السياسية اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي.

تظهر أسئلة أساسية أخرى فيما يتعلق بحماية الحقوق الإنسانية والثقافية للأقليات. يتمثل دور الدولة المضيفة في خلق بيئة يمكن للأفراد فيها

النجاح وتجربة الحريات الثقافية دون خوف من التعبير عن هوياتهم الثقافية. لذلك، يجب على هذه الدول المضيفة الأكثر استقرارًا أن تتحمل مسؤولية حماية الثقافات والهويات الثقافية وحقوق ممثلي الأقليات الوافدين حديثًا. يؤدي عدم قدرة الدولة على إعادة توطين الوافدين الجدد بنجاح وفعالية إلى تكوين مناطق جديدة مكتظة بالسكان، مثل مخيمات اللاجئين حيث ينتظر الأفراد المزيد من إعادة التوطين، في كثير من الأحيان في ظروف معيشية سيئة. تشكل تهديدات كبيرة للأمن العام للاجئين والأقليات الثقافية القادمين من مواقع جغرافية بعيدة، بالإضافة إلى أن تراكم مجموعات كبيرة من الناس قد يؤثر على صحتهم الجسدية والعقلية، ويساهم في زيادة الاستياء والقلق الاجتماعيين، واندلاع الصراعات. ، أو حتى ترك هؤلاء السكان عرضة لاندلاع العنف أو المرض. بالمقابل، عندما يصل عدد كبير من الوافدين الجدد إلى بلد ما، هناك خطر ظهور جيوب ثقافية، حيث لا يحاول الأفراد الاندماج في المجتمع المحلي، غالبًا بسبب نقص الفرص أو الحواجز الاجتماعية والثقافية المستعصية. على نطاق أوسع، يمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى توترات أو صراعات حول الاختلافات الثقافية، والتي قد تؤدي في النهاية إلى اندلاع أعمال عنف أو حتى جرائم كراهية.

تغير المناخ وانعدام الجنسية؛ يصف مصطلح عديمي الجنسية الأفراد الذين لا يعتبرون مواطنين أو مواطنين من قبل أي دولة بموجب عمليات قانونها. يقدر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن هناك ما يقرب من ٤. ٢ مليون شخص عديم الجنسية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من عدم توفر البيانات وموثوقيتها في بعض الحالات، قد يكون هذا العدد أعلى من ذلك بكثير. قضية انعدام الجنسية واسعة ويمكن أن تشمل الأفراد الذين يحملون جنسية رسميًا، لكن لا يمكنهم اللجوء إلى الدولة للحصول على الحماية، بسبب وضعهم كمهاجرين أو بسبب نظام غير فعال أو فاسد. ينتهك انعدام الجنسية حقًا عالميًا في الجنسية ويمنع الأفراد من التمتع بحقوقهم الإنسانية والثقافية الأساسية.

ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى الحريات السياسية والثقافية والاجتماعية الأساسية التي توفرها عادة الحكومة وإدارة دولة تعمل بشكل صحيح. انتشرت هذه المناطق النائية على خطوط متعددة قبل وقت طويل من رسم الحدود الاستعمارية. عانت مجموعات الأقليات هذه لعقود من التمييز فيما يتعلق بحقوق المواطنة ووثائق الهوية الأساسية، مما جعلها عديمة الجنسية وبدون الحقوق الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية والثقافية الأساسية. قد تؤثر سلبًا على إحساس الفرد بالانتماء الاجتماعي والثقافي والهوية الثقافية. قد يؤدي عدم القدرة على تطوير الروابط الاجتماعية الثقافية إلى الإقصاء الاجتماعي والاغتراب وفقدان الهوية في النهاية وهو أمر ضروري لتكون عضوًا كاملاً في المجتمع. الأمن الثقافي أيضًا، لأنه غالبًا ما يتعلق بأفراد من مختلف الأقليات العرقية أو الثقافية أو الدينية، بما في ذلك مجموعات السكان الأصليين.

يمكن أن يتخذ انعدام الجنسية أحيانًا أشكالًا أكثر تطرفًا ويتصاعد إلى العنف الجسدي. أحد الأمثلة التي تعكس بدقة هذه العواقب الوخيمة لانعدام الجنسية هو وضع أقلية الروهينجا الثقافية والدينية المسلمة في ميانمار. في السنوات الأخيرة، رفضت حكومة ميانمار الاعتراف بالروهينجا كأقلية قانونية، وحرمتهم من حقوق المواطنة، ونتيجة لذلك، تركت الروهينجا بلا جنسية. بسبب القمع المنهجي والوحشية المتزايدة والتطهير العرقي، اضطر الآلاف من الروهينجا الناجين إلى الانتقال داخليًا أو الفرار من ميانمار منذ عام ٢٠١٧م.

الأدلة على حالات انعدام الجنسية واسعة النطاق الناجمة عن تغير المناخ محدودة حتى الآن. ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي التقدم في تغير المناخ إلى زيادة عدد الأفراد عديمي الجنسية على مستوى العالم، حيث تقل مساحة الأراضي الصالحة للسكن بينما تزداد حالات النزاعات المتعلقة بالمناخ والهجرة الجماعية. وتجدر الإشارة إلى أن أحدث الأمثلة على انعدام الجنسية ترجع أساسًا إلى النزاعات العنيفة في المناطق غير المستقرة أو الدول الفاشلة وتشمل النزاعات في سوريا ودارفور وجنوب السودان والعراق ورواندا. بالإضافة إلى ذلك، قد يحتاج سكان الدول المنخفضة (على سبيل المثال، جزر المالديف وكيريباتي وجزر مارشال) إلى الإخلاء بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر واحتمال غمر أراضيهم. في حين أن فقدان الأراضي بسبب غمر الأرض من غير المرجح أن يحدث قبل نهاية القرن الحادي والعشرين، فمن المرجح أن تستمر الأحداث المناخية المتطرفة في الزيادة في التردد. لذلك، من المرجح أن تصبح هذه الدول المنخفضة غير صالحة للسكن قبل غمر أراضيها بالكامل، مما يتسبب في تعرض عدد كبير من الناس لانعدام الجنسية لأول مرة.

| خاتمة:

كان الهدف من هذه المقالة هو تقديم نظرة عامة غير شاملة عن كيفية تأثير تغير المناخ على الأمن الثقافي. بناءً على مراجعة الأدبيات التي تم إجراؤها لاستكشاف هذه الموضوعات، خلص المؤلفون إلى أن تغير المناخ لا يشكل تهديدًا للعديد من جوانب الأمن الثقافي. يعد تغير المناخ عاملاً مفاقماً في اندلاع الصراع، ويشهد العالم بالفعل منافسة على الموارد الطبيعية المحدودة. ساهم عدم كفاية الوصول وندرة الموارد المتجددة بشكل غير مباشر في اندلاع الحرب الأهلية في سوريا في عام ٢٠١١م والاضطرابات في مالي في عام ٢٠١٩م، ومن المرجح أن يحدث هذا بشكل متكرر مع تفاقم تغير المناخ. مع استمرار تسارع تغير المناخ، يمكن أن يؤدي إلى زيادة النشاط الإرهابي واندلاع صراعات عنيفة على الأراضي الصالحة للسكنى والموارد المتجددة. تعرض هذه النزاعات سبل عيش السكان المحليين للخطر ويمكن أن تسهم في تدمير المواقع الثقافية والتاريخية الهامة، وتشكل تهديدًا كبيرًا للإبداعات الثقافية والسكان المحليين، وتعيق أمنهم الثقافي. من المرجح أيضًا أن يستمر تغير المناخ في زيادة وتيرة الأحداث المناخية القاسية ومدتها، مما يعرض العديد من المعالم التاريخية والثقافية الساحلية لخطر التدمير. مواقع التراث العالمي لمدينة لندن على ضفاف نهر التايمز، وكذلك المركز التاريخي لمدينة تشيسكي كروملوف التي تعود إلى القرن الثالث عشر، معرضان لخطر التعرض لفيضانات شديدة. تهدد فيضانات المد والجزر، من ارتفاع وتيرة المد والجزر بشكل متزايد وارتفاع منسوب مياه البحر، البندقية، إيطاليا، وهي منطقة معرضة تاريخيًا للفيضانات بسبب حساسيتها للتغيرات الصغيرة في مستوى المياه. قد يكون هذا تحذيرًا مسبقًا لما قد يحدث لمناطق أخرى عند مستوى سطح البحر وتحته حول العالم، حيث يزداد متوسط درجة الحرارة العالمية، إذا استمر تغير المناخ في التدهور.

مجتمعات السكان الأصليين معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، حيث يمكن أن تؤثر سلبًا على مرونتها وتدمر الاستمرارية الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها. وبالتالي، يمكن أن تؤثر تأثيرات تغير المناخ سلبًا على سلامتهم وهوياتهم الثقافية وصحتهم واقتصادهم. غالبًا ما يكون أفراد المجتمعات الأصلية هم الأكثر عرضة للانقراض الثقافي بسبب العيش في أماكن نائية، وتناقص

عـدد السـكان، ونقـص السـجلات المكتوبـة. هـذا يمكـن أن يـؤدي إلـى فقـدان دائـم للغـة والمعرفـة القديمـة والتـراث الثقافـي والمجتمـع بأكملـه معهـا. لذلـك، مـن المهـم مسـاعدة هـذه المجتمعـات فـي البقـاء علـى قيـد الحيـاة فـي السـنوات القادمـة، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار أنهـا لـم تسـاهم فـي تغيـر المناخ. تشـير النتائـج التـي قدمهـا المؤلفـون أيضًـا إلـى أن تغيـر المنـاخ يمكـن أن يصبـح عامـلًا رئيسـيًا دافعًـا للنـزوح الجماعـي بسـبب فقـدان الأراضـي الصالحـة للسـكن، ممـا قـد يـؤدي فـي النهايـة إلـى اختفـاء الثقافـات والهويـات المحليـة. يمكـن للهجـرة الجماعيـة أن تسـاهم لاحقًـا فـي تطويـر السـلوكيات والمواقـف الاجتماعيـة السـلبية بيـن لاجئـي المنـاخ والمجتمعـات المضيفـة، الذيـن قـد يخشـون علـى سـلامتهم الثقافيـة. يمكـن أن يـؤدي هـذا إلـى مزيـد مـن التطـرف السياسـي والاسـتقطاب وحتـى شـل النظـام السياسـي والديمقراطيـة فـي الـدول المضيفـة. الهجـرة علـى نطـاق واسـع، دون وجود أنظمـة وعمليات مناسـبة، يمكـن أن تخلـق أيضًـا أفـرادًا عديمـي الجنسـية تتعـرض حقوقهـم الإنسـانية والثقافيـة لخطـر الانتهـاك. لـدى مفـوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئيـن حاليًـا خطـة لإنهـاء انعدام الجنسـية فـي أوروبـا بحلـول عـام ٢٠٢٤، لكنـه يعتـرف بـأن هـذا غيـر ممكـن فـي أجـزاء أخـرى مـن العالـم دون تعـاون دولـي كبيـر واسـتثمارات رأسـمالية. أخيـرًا، يمكـن أن تـؤدي الهجـرة الجماعيـة للمهاجريـن بسـبب المنـاخ إلـى زيـادة ظهـور مخيمـات اللاجئيـن، والتـي، إلـى جانـب المخاطـر الأخـرى الموثقـة جيدًا، تعرض السـكان النازحيـن للخطـر بسـبب الزيـادة المذكـورة أعـلاه فـي الظـروف الجويـة القاسـية. علـى سـبيل المثـال، فـي عـام ٢٠١٨، شـهدت العديـد مـن مخيمـات اللاجئيـن فـي إفريقيـا وآسـيا حـدوث أحـداث مناخيـة قاسـية أثـرت بشـكل كبيـر علـى مناطـق المخيمـات وألحقـت أضـرارًا بهـا.

هـذه المراجعـة الأدبيـة التـي تستكشـف الرابـط بيـن تغيـر المنـاخ والأمـن الثقافـي تقـدم فقـط وجهـة نظـر ضيقـة، لكنهـا مهمـة، للقضايـا ذات الصلـة. مـع اسـتمرار تغيـر المنـاخ فـي التدهـور واسـتمرار متوسـط درجـة الحـرارة العالميـة فـي الارتفـاع، سـيبدأ ظهـور المزيـد مـن التهديـدات للأمـن الثقافـي. لذلـك، هنـاك حاجـة لمواصلـة زيـادة الوعـي العالمـي بشـأن أهميـة إبطـاء ووقـف تغيـر المنـاخ، فضـلاً عـن العواقـب الثقافيـة واسـعة النطـاق المحتملـة. مـن الضـروري أيضًـا أن تبـذل الجهـات الفاعلـة الحكوميـة وغيـر الحكوميـة جهـودًا كبيـرة فـي مكافحـة تغيـر المنـاخ وتطويـر الضـرورات الاسـتراتيجية مـع خطـط عمـل ملموسـة لمواجهـة هـذه التهديـدات المحتملـة لخطـط العمـل الملموسـة للأمـن لمواجهـة هـذه التهديـدات المحتملـة للأمـن. ومـع ذلـك، بـدون بعض التجديـدات والإصلاحـات الهامـة للنظـام الليبرالـي الحديـث والتحسـينات فـي التعـاون عبـر الوطنـي، فـإن التوقعـات واهيـة، فـي أحسـن الأحـوال.

حتـى إذا اسـتمرت الـدول فـي تنفيـذ التزامـات اتفـاق باريـس بجديـة، وهـو مـا لـم يكـن كذلـك حتـى الآن، فسـيظل العالـم يشـهد زيـادة فـي درجـات الحـرارة بمقـدار ٣. ٢ درجـة مئويـة بحلـول نهايـة هـذا القـرن. الالتزامـات المقيـدة اقتصاديًـا المفروضـة علـى الـدول المشـاركة فـي اتفاقيـة باريـس سـاهمت فـي صعـود الشـعبوية القوميـة فـي بعـض الـدول. لذلـك، قـد يكون مـن المفيـد إجـراء مزيـد مـن البحـث فيمـا يتعلـق بالعلاقـة المتبادلـة بيـن انهيـار النيوليبراليـة وتفاقـم تغيـر المنـاخ، وتأثيراتـه علـى الجوانـب المختلفـة للأمـن الثقافـي. بـدون أي نـوع مـن خطـة العمـل الشـاملة والقابلـة للتنفيـذ والمقبولـة عالميًـا، يظـل الأمـن الثقافـي للملاييـن، وخاصـة السـكان المعرضين للخطـر بالفعـل، فـي خطـر. فـي نهايـة المطـاف، يعتبـر تغيـر المنـاخ أزمـة عالميـة، وبالتالـي يتطلـب حلـولًا وإجـراءات عالميـة لضمـان اسـتقرار النظـام العالمـي. لذلـك، يأمـل المؤلفـون أن المعلومـات المقدمـة فـي

والبحث في هذا المجال، فضلاً عن تطوير الاستراتيجيات والسياسات العالمية ذات الصلة لمعالجة هذه القضايا قبل فوات الأوان.

| الهوامش:

(*) في الوقت الحالي، تختفي العديد من لغات السكان الأصليين بمعدل ينذر بالخطر والبعض الآخر معرض لخطر الانقراض. وفقًا لبيانات من أطلس اللغات العالمية المهددة بالخطر التابع لليونسكو، فإن حوض غابات الأمازون المطيرة هو موطن لأكثر من ٤٠٠ لغة معرضة للخطر أو مهددة

فقدت بالفعل بشكل دائم. ومع ذلك، لا تعاني المجتمعات الأصلية فقط بسبب هذه الخسائر، ولكن البشرية ككل تعاني. اللغة ليست فقط نتاجًا للثقافات والمجتمعات التي طورتها، ولكنها أيضًا تشكل على العكس من ذلك النظرة العالمية والإطار الثقافي للتفكير النقدي وحل المشكلات بشكل فريد لأولئك المتحدثين الأصليين. لذلك، عندما تُفقد لغة بشكل دائم، تضيع معها المعرفة القديمة والتراث الثقافي والشعور الكامل بالمجتمع.

الباحث: مهدي فهمي

كلية القانون والسياسية/ جامعة ديالى

تضارب الأزمات:

المياه والمناخ والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

| مدخل

يقوض التحدي المتزايد المتمثل في تغير المناخ تدريجياً الأمن البشري ويسهم في العوامل التي تزيد من مخاطر الصراع العنيف. إدراكًا للتأثيرات الواسعة النطاق، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عددًا من المناقشات حول كيف وأين يؤدي تغير المناخ إلى زيادة المخاطر على السلام والأمن العالميين. ينتج تغير المناخ عن انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي، والتي تتولد بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال النشاط البشري. ومع ذلك، فإن التغيير التحولي الضروري نحو اقتصاد منخفض الكربون لم يلوح في الأفق بعد؛ على الرغم من الاستثمارات المتزايدة في الطاقة المتجددة، يستمر استخدام الوقود الأحفوري في الازدياد. في الواقع، بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مستوى تاريخيًا مرتفعًا في عام ٢٠١٨م.

تعتبر تأثيرات تغير المناخ معقدة بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إنها منطقة بها مجموعة متنوعة من البلدان الغنية والفقيرة، حيث أدى الوقود الأحفوري إلى تبعيات عميقة بين المصدرين والمستوردين. تعاني المنطقة من صراعات عنيفة وندرة شديدة في المياه، بينما تُظهر النماذج المناخية سيناريوهات أكثر خطورة هنا من المناطق الأخرى. إن أمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منقوش في واقع مناخي جديد.

تجادل هذه الورقة بأن النزاعات المعقدة تقف في طريق معالجة أزمتي المياه والمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالنسبة لكثير من الناس، فإن سوء الإدارة، والنزوح الجماعي، والفساد، والظلم هي قضايا أكثر إلحاحًا على جدول الأعمال الإقليمي من الآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ. في حين أن هناك محاولات لحل النزاع، إلا أنها مجزأة في أحسن الأحوال. تدير الأنظمة السياسية الاستبدادية والموجهة نحو الأمن الشؤون المتعلقة بالموارد بناءً على مصالحها الخاصة، مع اهتمام محدود بأزمتي المياه والمناخ. على المستوى الإقليمي، يعيق التقدم بسبب التفويضات الضعيفة التي منحتها الدول للمؤسسات الإقليمية. وتبدو الشروط المسبقة اللازمة لمعالجة هذا (التقاء الأزمات) غائبة.

| التقاء الأزمات

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ندرة مائية عميقة وآثارًا كارثية محتملة لتغير المناخ. ثم تتفاعل هذه مع الصراعات المترابطة داخل المنطقة. تشكل القضايا الثلاث معًا مجموعة من الأزمات التي يجب معالجتها من خلال نهج نظامي واحد لتحديد خيارات السياسة والاستراتيجية.

لا يمكن فهم أي من العناصر بمعزل عن غيرها. الروابط بين ندرة المياه وتأثيرات تغير المناخ وانعدام الأمن معقدة ومتنوعة ومتعددة الاتجاهات. عبء تغير المناخ يلقي بثقله على المجتمعات

المتأثرة بالفعل بالإجهاد المائي. قد تؤدي زيادة المنافسة على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، إلى زيادة التوترات القائمة وتسبب صراعات جديدة. يركز الصراع الداخلي الاهتمام على الأمن العسكري الفوري والتهديدات والحاجة إلى الحماية من العنف، بعيدًا عن أزمات المياه والمناخ، مع استنزاف الدول والمجتمعات من قدرتها على التعامل مع المخاطر الجديدة.

يضيف اعتماد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتزايد على إمدادات غذائية مستوردة آمنة ومنتظمة مزيدًا من التعقيد. لذلك، يرتبط استقرارها الداخلي بالإدارة الآمنة للموارد الطبيعية والاستقرار السياسي في أماكن أخرى، فضلاً عن توقع إمكانية تلبية تكاليف الاستيراد المتزايدة. ومع ذلك، في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن مساحة النقاش العام حول كل هذه القضايا مقيدة من قبل الأنظمة الاستبدادية التي تتحكم في استخدام الموارد والعائدات الوطنية. إن التشكيك في النظام السياسي ينطوي على مخاطر بالنسبة للمواطنين والباحثين ووسائل الإعلام.

| مأزق المياه والمناخ والأمن

أ. المياه

يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مناطق ذات إجهاد مائي مرتفع أو مرتفع للغاية، والذي يُعرَّف بأنه يتم استخدام المزيد من المياه أكثر من تلك التي يتم تجديدها، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي ٣٥٪ . باستثناء مصر، دول المنطقة هي من بين أكثر دول العالم إجهاداً مائياً. تُقدر الخسائر الاقتصادية المتوقعة من ندرة المياه بما يتراوح بين ٦ و ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠م. وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، يتم سحب المياه من طبقات المياه الجوفية بمقدار ٢١ إلى ٣٠ مرة أكثر مما يتم الحصول عليه.

تُستخدم مياه الأنهار وخزانات المياه الجوفية للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية بكميات غير مستدامة. ومع ذلك، فإن معظم تدابير سياسة المياه تهدف إلى زيادة الوصول من خلال زيادة استغلال طبقات المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر، بدلاً من توفير المياه وضمان الإدارة الفعالة. تستخدم قلة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سياسات التسعير والحوافز لتشجيع الاستخدام الرشيد للمياه. يُفقد أكثر من ٨٠٪ من مياه الصرف الصحي في المنطقة، والتي يمكن استخدامها في الري أو العمليات الصناعية.

لا توجد دولة ذات سيادة فيما يتعلق بمواردها المائية. تشترك جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في طبقة واحدة على الأقل من المياه الجوفية، ويعبر حوالي ٦٠٪ من الأنهار والبحيرات المنطقة الحدودية. لكن الترابط الناتج، حيث تستخدم العديد من البلدان نفس المورد المائية، لا يقابله اتفاقيات الترابط البرك للإدارة المشتركة للمياه العابرة للحدود. هناك استثناءات قليلة مثل تلك بين لبنان وسوريا والأردن وسوريا (وكلاهما يعوق تنفيذهما الأزمة السورية) .

ب. الغذاء

يؤدي تناقص توافر المياه إلى تفاقم نقص الغذاء الإقليمي. بسبب الاستثمارات المحدودة، كان نمو الإنتاجية الزراعية بطيئًا على مدار العقود الماضية، باستثناء مصر. على الرغم من أنها تساهم بنسبة محدودة في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، إلا أن الزراعة لا تزال هي صاحب العمل الرئيسي في بعض البلدان الأكثر اكتظاظًا بالسكان، مثل مصر. مع نمو سكاني سنوي بنسبة ٢٪ ، وهو ثاني أعلى معدل في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من المتوقع أن يتضاعف

عـدد سـكان منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا يعنـي اسـتمرار ارتفـاع الـواردات مـن الغـذاء والميـاه الافتراضيـة. بيـن عامـي ١٩٩٠ و ٢٠١٦، نمـت الفجـوة بيـن إنتـاج واسـتهلاك الحبـوب مـن ٣٠ إلـى ١٠٠ مليـون طـن. فـي الفتـرة ٢٠١٤-٢٠١٨، اسـتوردت المنطقـة ٦٥٪ مـن اسـتهلاكها مـن الحبـوب و ٢٥-٣٥٪ مـن لحـوم الأغنـام والحليـب والقمـح المتداولـة فـي العالـم.

يعـد تأجيـر أو شـراء الأراضـي الزراعيـة فـي مناطـق أخـرى إحـدى الاسـتراتيجيات التـي تسـتخدمها دول الخليـج لتأميـن إمداداتهـا الغذائيـة. قامـت هـذه البلـدان بثلـث عمليـات الاسـتحواذ علـى الأراضـي الواسـعة النطـاق البالـغ عددهـا ١٣٩ فـي إفريقيـا بيـن عامـي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

ج. تغير المناخ

تتفاقـم أزمـات الميـاه والأمـن الغذائـي بسـبب آثـار تغيـر المنـاخ. التقييمـات الشـاملة الأخيـرة التـي أجرتهـا المبـادرة الإقليميـة لتقييـم آثـار تغيـر المنـاخ علـى المـوارد المائيـة والضعـف الاجتماعـي والاقتصـادي فـي المنطقـة العربيـة، بقيـادة لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـرب آسـيا (الإسـكوا) ، توفـر نمـاذج مناخيـة لـدول المنطقـة العربيـة. المغـرب العربـي والمشـرق والخليـج. وهـم يقـدرون التأثيـرات علـى قابليـة تأثـر التنـوع البيولوجـي والنظـم الإيكولوجيـة والزراعـة والبنيـة التحتيـة والصحـة والعمالـة واحتمـال حـدوث ظواهـر الطقـس المتطرفـة. عنـد مقارنتهـا بالمناطـق الأخـرى، تكـون سـيناريوهات تأثيـر المنـاخ أكثـر خطـورة بشـكل عـام فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا: سـترتفع درجـات الحـرارة أكثـر وسـتكون موجـات الجفـاف أطـول وأكثـر حـدة وأكثـر تواتـراً مـن المتوسـط العالمـي، مـع تأثيرات غيـر مباشـرة علـى النظـم البيولوجيـة والاجتماعيـة. تظهـر الإسـقاطات اتجاهـات الاحتـرار السـريع فـي منطقـة حـارة وجافـة بالفعـل. سـيكون هنـاك زيـادة حـادة فـي عـدد الأيـام والليالـي الدافئـة والمزيـد مـن أيـام الحـرارة الشـديدة. إذا اسـتمرت انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري بـلا هـوادة، مـع متوسـط درجـات حـرارة تصـل إلـى مـا يقـرب مـن ٥٠ درجـة مئويـة، بحلـول نهايـة القـرن. سـيؤدي الإجهـاد الحـراري الناتـج إلـى تأثيـرات شـديدة علـى معـدلات الاعتـلال والوفيات البشـرية. قـد تصبـح أجـزاء مـن المنطقـة غيـر صالحـة للسـكنى للبشـر.

القدرة على التكيف وجودة الحكم

تعـد القـدرة التكيفيـة للمجتمعـات المتضـررة مـن أهـم العوامـل فـي تقييـم قابليـة التأثـر، وهـي قدرتهـا علـى التكيـف مـع التغييـر وتقليـل المخاطـر وحمايـة السـكان. تنتـج قـدرة المجتمـع علـى التكيـف مـن امتـلاك المؤسسـات والمعرفـة والتكنولوجيـا والبنيـة التحتيـة والمـوارد الاقتصاديـة المناسـبة ومسـتوى العدالـة. تشـمل القـدرة المؤسسـية جـودة الحوكمـة، بمعنـى الصـوت والمسـاءلة، والاسـتقرار السياسـي، وغيـاب العنـف، وفعاليـة الحكومـة، والجـودة التنظيميـة، وسـيادة القانـون، ومكافحـة الفسـاد. إن وجـود مؤسسـات قـادرة علـى حـل النزاعـات المرتبطـة بنـدرة المـوارد والمنافسـة هـو جـزء كبيـر مـن القـدرة علـى التكيـف. فـي منطقـة يعانـي فيهـا العديـد مـن البلـدان مـن انعـدام الأمـن والحكومـات الاسـتبدادية وانتهـاكات حقـوق الإنسـان، تعـد جـودة الحكـم مفهوماً إشـكالياً للغايـة.

توجـد نقـاط الضعـف السـاخنة حيـث تكـون القـدرة علـى التكيـف منخفضـة، خاصـة فـي القـرن الأفريقـي والسـاحل وجنـوب غـرب شـبه الجزيـرة العربيـة (اليمن) . ولكـن حتـى لـو كانـت القـدرة علـى التكيـف عاليـة، فإنهـا لا تتجمـع تلقائيًـا فـي مواجهـة ضغـوط جديـدة وغيـر متوقعـة مرتبطـة بالمنـاخ. بـدون السياسـات والحوكمـة الصحيحـة، وعلـى اسـتعداد لاتخـاذ إجـراءات وقائيـة، تصبـح القـدرة علـى التكيـف عامـلاً ضروريًـا

ولكنه غير كافٍ. الاستجابة المناخية هي في نهاية المطاف تابعة للسياسة. والقدرة على التكيف ليست ثابتة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تؤدي النزاعات إلى نزوح السكان وتدمير البنية التحتية وإلحاق الضرر بالاقتصادات، مما يقلل من قدرة المجتمعات على التكيف. قد يحدد عمق هذه التغييرات ما إذا كان الإجهاد الناجم عن المناخ يتصاعد إلى أزمة حادة. وعلى العكس من ذلك، يمكن تعزيز القدرة على التكيف من خلال بناء المؤسسات، وتوفير الوصول إلى الموارد وزيادة الاستقرار السياسي.

تاريخ من الصراع وانعدام الأمن

يُفرض الإجهاد المائي المذكور أعلاه وتأثيرات تغير المناخ على منطقة تعاني بالفعل من صراع متجذر. لعقود وبغض النظر عن الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) والحروب الداخلية في لبنان (١٩٧٥-٩٠) والجزائر (١٩٩١-٢٠٠٢) ، كان الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتبطًا بشكل أساسي بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لكن غزو الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣م والاضطرابات العربية التي تكشفت في عام ٢٠١١م كشفت عن خطوط صدع جديدة نشأت من أعماق تاريخية. سعت الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية إلى تحقيق مصالحها عبر الحدود، مما أدى إلى إنشاء شبكة من النزاعات المعقدة والمتقاطعة. قُتل مئات الآلاف من الأشخاص ونزح الملايين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام ٢٠٠٣م.

في محاولة لفهم تعقيد الصراعات في الشرق الأوسط، حدد هيلترمان خمس مجموعات: (أ) النظام / الفوضى العربية، التي نشأت في نظام الدولة المختل وظيفيًا بعد الحرب العالمية الأولى. (ب) الصراع العربي_الإسرائيلي. (ج) التوترات الطائفية والعرقية؛ (د) الجماعات المسلحة المتطرفة (ألقاعدة وداعش) ؛ (هـ) انتفاضات ٢٠١١م وما بعدها. تتأثر الديناميكيات داخل هذه المجموعات بالمنافسات الإقليمية بين تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، وبإشراك القوى الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي. في سوريا، تتقارب المجموعات الخمس وتتواجد جميع القوى الإقليمية والخارجية النشطة في المنطقة، ماديًا أو من خلال وكلاء.

ومع ذلك، في عام ٢٠١٩م، كان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يناقش بانتظام من قبل مجلس الأمن في جلسات لا تزال بعنوان عملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP) كما لو كان هذا هو الصراع الوحيد في الشرق الأوسط. حقيقة الصراعات في المنطقة، والأزمات المختلفة (في سوريا والعراق واليمن وليبيا) على جدول أعمال مجلس الأمن، تجعل من (MEPP) اختصارًا في غير محله بشكل متزايد.

لم يتجسد الخوف من تفكك الدول الممزقة داخل الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية بسبب الاضطرابات التي أعقبت عام ٢٠١١م. بدلاً من ذلك، يبدو أن هناك ميلًا بعيدًا عن السيطرة المركزية. تعتبر اللامركزية في تونس جزءًا بارزًا من عملية الإصلاح الديمقراطي التي انطلقت في عام ٢٠١١م وكرسها دستور ٢٠١٤م. أصبحت المناطق الكردية في عراق ما بعد الصراع وسوريا ما بعد ٢٠١٢م مناطق حكم ذاتي رسميًا أو بحكم الأمر الواقع، بينما لا تزال محافظة إدلب في سوريا خارج سيطرة الحكومة. في ليبيا، حيث تلعب البلديات بالفعل دورًا مهمًا في تقديم الخدمات بشكل مستقل عن أي سلطة مركزية، تم اقتراح اللامركزية كأفضل خيار للوصول إلى الاستقرار الوطني. إذا كان من غير المحتمل أن تحدث المركزية في هذه الحالات وغيرها، فقد

تشكل الحكومات المحلية ذات المساءلة المباشرة أمام المواطنين عاملاً اجتماعيًا وسياسيًا جديدًا. إذا تم توفير الموارد الكافية، فقد يعني ذلك تمكين المؤسسات المحلية المهمة في بناء القدرة التكيفية ذات الصلة بالسياق لتأثيرات تغير المناخ.

المسارات المتعلقة بالمياه والمناخ إلى انعدام الأمن والصراع

في بعض السياقات، وفي بعض الظروف، قد تؤدي الآثار المتعلقة بتغير المناخ إلى تفاقم التوترات الحالية والتأثير على العوامل السببية الأخرى بطريقة تزيد من مخاطر الصراع. تم استخدام فكرة المسارات للدلالة على الظواهر التي قد تكون ذات أهمية خاصة كجزء من التغيير الديناميكي الناجم عن المناخ مع نتائج عنيفة. يبدو أن تآكل سبل العيش في المجتمعات التي تفشل في توفير الحماية له دور خاص. في سياقات شرق إفريقيا التي تتميز بالتفاعل بين المجتمعات الرعوية والمستقرة، يمكن تحديد أربعة مسارات من هذا القبيل في ظل ندرة الموارد المرتبطة بالمناخ: تدهور ظروف المعيشة، وزيادة الهجرة، وتغيير أنماط التنقل الرعوي، واستغلال النخبة للمظالم المحلية. في لمحة عامة حديثة، أشارت الامم المتحدة إلى خمسة مسارات سببية: الإنتاج الزراعي الثقافي وأسعار الغذاء، والنمو الاقتصادي، والهجرة، والكوارث، والمؤسسات الدولية والمحلية. أعطت أهمية خاصة لدور المؤسسات في تقديم الخدمات والموارد وفي التوسط وحل النزاعات على الموارد.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ركزت الأبحاث حول الروابط بين المناخ والصراع بشكل ضيق على دور الجفاف في الانتفاضة السورية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر في الفترة التي سبقت الاضطرابات خلال الربيع العربي. لكن يجب تأطير القضية في سياق سياسي واقتصادي أكبر. في منطقة يتم فيها استخدام إعانات الغذاء والطاقة والمياه على نطاق واسع أكثر من المناطق الأخرى، فإن أي جهد للدخول في مسار أكثر استدامة لاستخدام الموارد، أو التكيف مع انخفاض إيرادات الدولة من خلال استخدام أدوات الأسعار وخفض الإعانات، أمر محفوف بالمخاطر. خطر الصراع والعنف إذا لم تكن مصحوبة بتدابير الحماية الاجتماعية المستهدفة لمواجهة خطر زيادة الضعف.

والسؤال العام هو ما إذا كان مزيج أزمات المياه والمناخ والدرجة العالية من التوتر الإقليمي يؤدي إلى مسارات مناخية - صراع خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتطلب الإجابة تحليلاً لكيفية توقع استجابة الحكم والمؤسسات في الدول المتضررة للتحديات الجديدة.

الاقتصاد السياسي: العسكرة والحكم الاستبدادي

تتجذر الاستجابات لأزمات المياه والمناخ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اقتصادها السياسي. ترتبط الحوكمة وهياكل السلطة والعلاقات بين الحكام والمحكومين ارتباطًا وثيقًا بمشاركة النخبة الأمنية في الاقتصاد.

في الدول الريعية المنتجة للنفط، وكذلك الدول التي تعتمد عليها ماليًا، يؤدي الاعتماد على عائدات النفط إلى تقويض تنمية اقتصاد متنوع ومنتج وآليات السوق والمؤسسات. وهذا يؤدي إلى نظام تخصيص لتوزيع الموارد والفوائد على المواطنين. جباية الضرائب ليست أولوية، وضغط دافعي الضرائب على الحكومة الخاضعة للمساءلة غائب. فبدلاً من عقد اجتماعي يعطي المواطنون فيه الإذعان السياسي مقابل الأمن وتوفير الخدمات، فإن العلاقة في الدول الريعية أقرب إلى الخضوع،

مع وجود تهديد متأصل بالقمع ضد المواطنين غير الراضين الذين يعبرون علنًا عن مظالمهم. يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني الأفقية والديمقراطية على أنها تهديدات للنظام القائم؛ بدلاً من ذلك، تفضل الدول الهياكل الاجتماعية العمودية مثل العشائر والطوائف والمجموعات العرقية.

دور الجيش

كان الجيش جزءًا من هياكل السلطة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدرجات متفاوتة. في مصر والجزائر، لعب الجيش دورًا تأسيسيًا في بناء الأمة، ولم يكن بعيدًا عن السلطة في الدول الجمهورية مثل سوريا والعراق. في المملكة المغربية ودول الخليج، يتم تعيين كبار العسكريين من قبل العائلات المالكة. تُعد تونس استثناءً من حيث أن الجيش لم يلعب أبدًا دورًا قياديًا، ولم يحاول أيضًا حماية نظام بن علي عندما اندلعت الثورة الشعبية في عام ٢٠١١م.

الإنفاق العسكري المرتفع هو سمة مميزة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في عام ٢٠١٨م، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة في العالم من حيث الإنفاق، حيث استخدم ما يقدر بـ ٦٧. ٦ مليار دولار أو ٨. ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في جيشها. كان المتوسط العالمي ٢. ١٪ . يميل استخدام الموارد الوطنية في الإنفاق العسكري إلى مزاحمة الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، ولا سيما الصحة. لا تستخدم واردات التكنولوجيا العسكرية المتقدمة في جيشها. وتحاول العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استخدام الدعم الاجتماعي الموجه لاستبدال دعم الطاقة، مع زيادة القمع ضد التعبيرات العلنية عن السخط. يبقى أن نرى مدى مرونة العقد الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط ذات الريع، حيث ليس لدى السكان خبرة بالبدائل، وحيث العلاقات بين الحكام والمحكومين لها جذور تاريخية في مجتمع ما قبل النفط.

بصفتها جهة فاعلة في كل مكان في الاقتصاد السياسي الريعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن النخبة الأمنية لديها حصص كبيرة في الحوكمة والمصالح الاقتصادية العميقة. يحميه القمع من السخط والمعارضة، مما يؤدي إلى مقاومة المعلومات والتحليلات التي تشكك في مسار التنمية الحالي، كما هو مبين في القسم التالي. لكن أزمات المياه والمناخ تعرض النخبة لمخاطر وتهديدات جديدة. إن إدراكهم لهذا الوضع يمكن أن يفتح سبلاً للحوار ومناقشة السياسات.

| سياسات المناخ

تعكس السياسات المناخية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الدور المهيمن للهيدرو كربون في المنطقة، سواء باعتبارها سلعة التصدير الرئيسية لدول الخليج أو الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري من بين دول أخرى. في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في عام ٢٠١٥م، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعبير عن التزاماتها الطوعية الفردية لتقليل الانبعاثات وزيادة قدرتها على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. كمساهمات محددة وطنيا (NDCs) . يعد تسجيل المساهمات المحددة وطنيًا المصدر الأكثر شمولاً لسياسات المناخ، مما يسمح بإجراء مقارنات بين الدول. بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يختلف السرد المناخي بشكل ملحوظ بالنسبة لمنتجي النفط والمنتجين غير المنتجين للنفط في حالة استقرار نسبي والبلدان التي تشهد صراعًا. منتجي النفط في الخليج لديهم أكثر سياسات الطاقة إهدارًا في العالم، وأعلى معدل استهلاك للطاقة للفرد، وأعلى دعم للطاقة وأدنى مستوى لاستخدام الطاقة المتجددة. وقد قدموا مساهمات وطنية موجزة

مع تفاصيل قليلة أو أهداف كمية. وقد تم إدراج سياسات المناخ الخاصة بهم في إطار يهدف إلى تنويع الاقتصادات لتقليل الاعتماد على الإيرادات المتقلبة من صادرات النفط، وتقليل الاعتماد المحلي على الهيدروكربونات كمصدر رئيسي للطاقة. تركز التخفيضات المخططة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة كفاءة الطاقة باستخدام التقنيات المتاحة بسهولة، واستخدام سياسات التسعير لتشجيع المدخرات. خطط طموحة للبنية التحتية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح قيد التنفيذ. دولة الإمارات العربية المتحدة في الصدارة، وتسعى إلى تصوير نفسها على أنها بطلة للاستدامة ومصادر الطاقة المتجددة، على الرغم من اعتمادها المستمر على صادرات الوقود الأحفوري.

على الرغم من اعتماد الخليج أيضًا بشكل كبير على الواردات الغذائية، فإن الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة التي ذكرت مشاريع لتعزيز الأمن الغذائي كجزء من سياساتها المناخية، والتي قد تكون إشارة إلى استثماراتها الكبيرة في الأراضي الزراعية في إفريقيا. وتتأثر السياسات المناخية للدول ذات الكثافة السكانية العالية العراق وإيران (الغنية بالوقود الأحفوري) بظروفها السياسية.

تختلف السياسات المناخية في البلدان المستوردة للنفط فقيرة الموارد اختلافًا كبيرًا عن المساهمات المحددة وطنيًا الموجزة التي قدمتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط. تبرز المغرب وتونس، حتى في المقارنة العالمية، من حيث الطموح ووضوح الاستراتيجية والأهداف الملموسة لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والتكيف مع المناخ. كلا البلدين معرضان بالفعل بشدة لانخفاض هطول الأمطار، مما يقلل من توافر المياه والإنتاجية الزراعية، بينما يعتمدان بشكل كبير على واردات الوقود الأحفوري. كلا البلدين يطالبان بالدعم الدولي لاحتياجات التكيف الهائلة.

سن البلدان تشريعات لترسيخ سياساتهما المناخية. في تونس، تم تأطير هذا ضمن دستور ٢٠١٤ م الجديد، وقد وضع المغرب أحكامًا دستورية خاصة. أنشأ كلا البلدين مؤسسات لتعزيز وتنظيم التوسع في الطاقة المتجددة، في حالة المغرب، مما يوفر منبرًا للطموح للعب دور دولي. لم يتم تقديم أي سياسات مناخية من قبل سوريا وليبيا، سواء في النزاع الداخلي، بينما أشارت اليمن إلى الدراسات المستقبلية لتطوير مساهمتها المحددة وطنيا بسبب الوضع الصعب الحالي، بما في ذلك الاضطرابات السياسية والنزاع المسلح.

| الطاقة النووية

تعد الطاقة النووية جزءًا متزايدًا من الرؤية السياسية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تهدف إلى تلبية الطلبات المتزايدة على الكهرباء وزيادة أمن الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي، ونقص الخبرة العلمية، وغياب البنية التحتية للشبكة والموردين غير الموثوق بهم، تجعل الخطط النووية مشاريع عالية المخاطر وعالية التكلفة في المنطقة وفقًا للعديد من المحللين. تثير الطاقة النووية خطر انتشار الأسلحة النووية في ضوء مواقف السعودية والإمارات تجاه إيران. يأتي ذلك بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن التسلح النووي الإيراني وفي ظل عدم وجود اتفاق على منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

تاريخياً، هيمنت الولايات المتحدة على الصادرات العالمية للتكنولوجيا النووية. ومع ذلك، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقدم روسيا والصين التكنولوجيا بشكل متزايد، جزئيًا بأسعار ميسرة، ومع قيود محدودة لمنع خطر تحول التكنولوجيا

المدنية إلى تطوير أسلحة نووية. المتطلبات القانونية لتطبيق ضمانات انتشار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع إعادة المعالجة والتخصيب قد قيدت استخدام التكنولوجيا الأمريكية منذ عام ١٩٥٤م. وسعت المملكة العربية السعودية مؤخرًا إلى رفع هذا التقييد من خلال الحلفاء في الكونغرس الأمريكي والبيت الأبيض.

| قمع الخطاب المناخي والبيئي

تثير التحليلات والنقاشات حول الأزمات البيئية والمناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قلق أولئك الذين يسعون إلى الحفاظ على الاستقرار وحماية مصالحهم. في وقت يسوده صراع واسع النطاق، تصور أنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تلك التي تضيف تحديات اجتماعية وبيئية على أنها تهديدات للأمن القومي وسلامة الأراضي والهوية الوطنية. تُستخدم حملات القمع والعلاقات العامة السلبية للسيطرة على الفاعلين البيئيين وتشويه سمعتهم، ولكن أيضًا لتحييدهم من خلال القبول الجزئي والتفاوضي لمطالبهم.

هناك بعض الأمثلة الحديثة حيث أدت أنشطة علماء البيئة والناشطين إلى أعمال قمعية. في إيران، حدثت حملة قمع واسعة النطاق ضد دعاة حماية البيئة، بما في ذلك الاعتقالات والمحاكمات. اعتقلت الحكومة المصرية نشطاء وداهمت مكاتبهم ورفعت دعاوى قضائية ضد منظمات بيئية واجتماعية بارزة. تلقى الباحثون والصحفيون العاملون في القضايا المتعلقة بنهر النيل تعليمات من أمن الدولة بالالتزام بالنقاط الرسمية أو التزام الصمت. لم تتم ترجمة دراسة رئيسية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العواقب المتوقعة لتغير المناخ على مصر بالكامل إلى اللغة العربية، وأفادت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بأن الجهود المبذولة لإبلاغ أصحاب المصلحة المحليين بالمخاطر قد تم تثبيطها. يحظر في دولة الإمارات العربية المتحدة أي نقاش عام حول صندوق الثروة السيادية الذي يعتمد على عائدات النفط. ومع ذلك، في الجزائر، قوبلت احتجاجات شعبية واسعة النطاق ضد خطط استخدام التكسير لاستخراج النفط والغاز، مع احتمال استنفاد وتلوث المياه الجوفية، ببعض التنازلات من قبل الحكومة، التي شاركت أيضًا في خطاب مضاد ضد المتظاهرين.

تشير هذه الأمثلة إلى أن المعلومات والتحليلات والدعوة بشأن القضايا البيئية وتأثيرات تغير المناخ، وآثارها الأمنية المحتملة، حساسة للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالتبعية، تعتبرها الدول على أنها تشكك في النظام الحالي ومسار التنمية، وبالتالي فهي تمثل تهديدات للأمن القومي.

يمثل النهج الأمني الضيق في مواجهة التحديات المجتمعية والسياسية حاجزًا أمام خطاب سياسي واسع يشمل قضايا البيئة وتغير المناخ. إن الافتقار إلى الشفافية بشأن كيفية اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد، إلى جانب القيود المفروضة على حرية التعبير، يمنع إجراء نقاش عام مستنير حول التهديدات العالمية الملحة.

| الجمود الإقليمي

لا يمكن للدول معالجة بعض التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل فردي ولكنها تتطلب التعاون فيما بينها. ومع ذلك، تنعكس المساعي الوطنية للمصالح الأمنية الضيقة في عجز النهج المشترك والعمل المشترك. على سبيل المثال، هناك القليل من اتفاقيات المياه العابرة للحدود، على الرغم من الاحتياجات الواضحة. يمكن لاتفاقيات تقاسم الموارد في ظروف التوتر الشديد أن تساعد في بناء الثقة وتثبيط ديناميات

الصـراع. الترتيبـات موجـودة (علـى سـبيل المثـال بيـن لبنـان وسـوريا، وبيـن الأردن وسـوريا) ، لكـن هـذه الترتيبـات أعيقـت فـي تنفيذهـا مـع تصاعـد التوتـرات خـلال الأزمـة السـورية. لا يمكـن معالجـة العواصـف الرمليـة والعواصـف الترابيـة الخطيـرة المتزايـدة فـي إيـران بشـكل صحيـح دون اتفاقيـات مـع العـراق والمملكـة العربيـة السـعودية وتركيـا، حيـث أن الرمـال والغبـار تأتـي جزئيًـا مـن الريـاح الغربيـة مـن عبـر الحـدود والمناطـق ذات الأراضـي الجافـة المتدهـورة. بذلـت محـاولات فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا لإيجـاد ترتيبـات عابـرة للحـدود واسـتخدام الحـوار البيئـي بيـن الـدول للحـد مـن التوتـر والصـراع، وإن كان ذلـك مـع تقـدم محـدود.

وحالـة نهـري دجلـة والفـرات مثـال علـى هـذه المحـاولات. بُذلـت جهـود للاتفـاق علـى تقاسـم الميـاه بيـن الـدول المشـاطئة الثـلاث، تركيـا وسـوريا والعـراق منـذ عشـرينيات القـرن الماضـي، مـع صياغـة الاتفاقيـات والبروتوكـولات ولكـن لـم يتـم إبرامهـا أو التصديـق عليهـا. لقـد تـم إحـراز تقـدم خـلال فتـرات الاسـتقرار النسـبي وانعكـس مسـاره فـي أوقـات التوتـر والصـراع المفتـوح. أدى الصـراع فـي سـوريا، حيـث تورطـت تركيـا والعـراق بشـكل مباشـر، إلـى توقـف الجهـود. سـاهمت التخفيضـات الدراماتيكيـة فـي مجـرى النهريـن فـي توافـر الميـاه فـي جنـوب العـراق، والتـي تأثـرت أيضًـا ببنـاء إيـران للسـدود علـى روافـد نهـر دجلـة، فـي الاضطرابـات المحليـة. وتوقفـت الأزمـة، التـي أثارتهـا الخطـط التركيـة المتقدمـة لبـدء مـلء سـد إليسـو خـلال عـام ٢٠١٨م. فقـط بعـد رد فعـل قـوي مـن العـراق، ممـا يـدل علـى هشاشـة الوضـع. لا يرجـع المـأزق الإقليمـي إلـى نقـص البيانـات الهيدرولوجيـة أو المعلومـات التقنيـة، أو بسـبب عـدم كفايـة خرائـط المـوارد المشـتركة. يوجـد مشـروع اتفاقيـة إطاريـة بشـأن المـوارد المائيـة المشـتركة بيـن أعضـاء جامعـة الـدول العربيـة منـذ عـدة سـنوات بمـا يتوافـق مـع الصكـوك القانونيـة الدوليـة القائمـة، ولكـن لـم يتـم إبرامهـا والاتفـاق عليهـا. فـي عـام ٢٠١٧م، خفضـت جامعـة الـدول العربيـة مسـتوى طموحهـا مـن خـلال إعـادة صياغـة الاتفاقيـة التـي يحتمـل أن تكـون ملزمـة فـي مجموعـة مـن المبـادئ التوجيهيـة.

وتؤكـد هـذه التطـورات أنـه بـدون التغلـب علـى السياسـات الوطنيـة المقيـدة، فمـن غيـر المرجـح إحـراز تقـدم حقيقـي. مـن غيـر المحتمـل أن تـؤدي المقاربـات التقنيـة الحرجـة التـي تعالـج قضايـا الميـاه مـن منظـور غيـر سياسـي إلـى نتائـج فـي سـياق منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا شـديد الأمـان حيـث يكـون للسـيطرة علـى الميـاه آثـار اسـتراتيجية. بـدون عمليـة سياسـية مـع أهـداف بنـاء الأمـن، قـد يكـون مـن الصعـب تلبيـة احتياجـات الإدارة المشـتركة للمـوارد الطبيعيـة بشـكل بنـاء.

فـي أماكـن مثـل العـراق وفـي نهايـة المطـاف فـي سـوريا واليمـن، يمكـن توقـع عـودة أعـداد كبيـرة مـن النازحيـن داخليًـا واللاجئيـن إلـى ديارهـم، حيـث قـد يسـيطر آخـرون فـي هـذه الأثنـاء علـى الأرض والميـاه والممتلـكات الأخـرى، وحيـث يمكـن أن يقابلـوا أشـخاصًا نازحيـن مـن مناطـق أخـرى. تُظهـر التجـارب مـن البلـدان الأخـرى أنـه فـي غيـاب ترتيبـات الحوكمـة وآليـات حـل النزاعـات، سـيصبح الوصـول إلـى الميـاه والأراضـي قضيـة خلافيـة تهـدد بإعـادة إشـعال التوتـرات والصراعـات المحليـة أو تفاقمهـا. تفشـل معظـم مفاوضـات السـلام فـي تضميـن آليـات إدارة المـوارد. علـى سـبيل المثـال، لا تشـمل العمليـة السياسـية الجاريـة لحـل النـزاع فـي اليمـن مثـل هـذه القضايـا، علـى الرغـم مـن التنافـس علـى المـوارد المائيـة الشـحيحة جـزء مـن ديناميـاتها. يجـب أن تتضمـن الجهـود المسـتقبلية لحـل النزاعـات فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، فـي وقـت تتزايـد فيـه نـدرة الميـاه وتفاقمهـا بسـبب تأثيـرات تغيـر المنـاخ، ترتيبـات تقاسـم المـوارد مـن أجـل المصالحـة وإعـادة الإعمـار.

| إمكانات الحوار الفني

ومن المفارقات أنه على الرغم من عدم إحراز تقدم في حل قضايا الموارد الطبيعية المشتركة، هناك مؤسسات إقليمية تجري تحليلات متقدمة وتضع توصيات سياساتية في المجالات ذات الصلة بالمناخ. وتشمل هيئات محايدة، مثل الإسكوا، مع دورها الطبيعي في الجمع بين الأطراف على المستوى الفني الذين قد يكونون أعداء في علاقاتهم الثنائية. هناك أيضًا المؤسسات الخاصة في المنطقة مثل جامعة الدول العربية ذات الهيئات الفنية في مجالات المياه والكهرباء والثقافة الزراعية والبيئة، ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن الأمثلة على ذلك العمل التحليلي الكبير بشأن تغير المناخ الذي تم إجراؤه في إطار العمل التعاوني لـ RICCAR، والذي يجمع بين الخبرات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين. بالإضافة إلى ذلك، تشمل بعض المبادرات المتوسطية دول المغرب العربي والمشرق في مواجهة التحديات البيئية المشتركة، مثل الاتحاد المتوسطي واتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط الخاصة بها.

يوجد مكان اجتماع إقليمي مثير للاهتمام ومنخفض المستوى في شكل شبكات من العلماء، حيث يلعب الأردن دورًا رائدًا كمضيف للمؤسسات مثل معهد الشرق الأوسط العلمي للأمن، والمخصص لبناء القدرات ضد المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والإشعاعية. المخاطر النووية. يستضيف الأردن أيضًا ضوء السنكروترون للعلوم التجريبية والتطبيق في الشرق الأوسط (SESAME) ، والذي يجمع بشكل فريد بين قبرص ومصر وإيران وإسرائيل وباكستان وفلسطين وتركيا، لكن دول مجلس التعاون الخليجي لم تشارك بسبب إسرائيل وإيران. تم تحديد العديد من المناطق ذات الصلة بالمناخ خارج المياه العابرة للحدود باعتبارها مناسبة للتعاون الإقليمي. يمكن تعزيز الأمن الغذائي من خلال التجارة الإقليمية، وتنسيق معلومات السوق، وتقاسم المخزونات الغذائية والأموال المخصصة. يمكن تحسين أمن الطاقة من خلال ربط الشبكات الكهربائية دون الإقليمية. يمكن جعل الطاقة النووية أكثر أمانًا وفعالية من خلال الترتيبات الإقليمية.

| تضارب الموارد المحلية

في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد يظهر مزيج من الحكم الاستبدادي أو الفاشل، والتوتر الشديد، وغياب الاتفاقات والأطر الإقليمية، والتأثير المتزايد لندرة المياه وتغير المناخ في صراعات الموارد المحلية، وربما بوادر التهديدات المستقبلية على نطاق أوسع.

تشير التقارير الأخيرة إلى حالات الاضطرابات حيث تلعب تأثيرات تغير المناخ والتهديدات على توافر المياه أدوارًا مباشرة أو غير مباشرة، متداخلة في السياق الأوسع للنزاع أو فشل الحكم. في اليمن في عام ٢٠١٣م، تم الإبلاغ عن أن معظم النزاعات الريفية كانت متعلقة بالمياه. كانت الاحتجاجات العنيفة في جنوب العراق مرتبطة بشكل مباشر بانهيار خدمات المياه والطاقة، وهي أزمة تفاقمت بسبب الافتتاح لسدود المنبع في تركيا. في سهل البقاع في لبنان، يُنظر إلى وجود اللاجئين السوريين في المستوطنات غير الرسمية محليًا على أنه السبب الرئيسي وراء التوتر حول الموارد المائية الشحيحة. في مصر، في أبريل ٢٠١٨م، فرضت الحكومة فجأة حظراً على محصول الأرز المروي بكثافة المياه في دلتا النيل للحد من استخدام المياه، مما أدى إلى مظاهرات من قبل المزارعين. شهدت المنطقة المغاربية مئات الاحتجاجات المحلية ضد نقص المياه خلال عامي ٢٠١٧م و ٢٠٢٠م. كانت الاحتجاجات ضد عقود إيجار الأراضي واسعة النطاق من قبل دول مجلس التعاون

الخليجي من بين المظالم الشعبية ضد النظام العسكري في السودان خلال أوائل عام ٢٠١٩م. تدابير الحد من استخدام الوقود الأحفوري من قبل أدى الترويج لمصادر الطاقة المتجددة إلى ردود فعل عنيفة من أصحاب المصالح في لبنان. يعد استخدام السيطرة على المياه كسلاح ضد السكان المدنيين أمرًا شائعًا في المنطقة، وكذلك بالنسبة للجماعات المسلحة مثل الدولة الإسلامية. قوض الجفاف في العراق سبل العيش في الريف السني، ولم تكن هناك مساعدة من الحكومة المركزية وشيكة، مما ساعد تنظيم الدولة الإسلامية في التجنيد.

والسؤال هو ما إذا كان من الممكن احتواء أحداث التوتر هذه المتعلقة بندرة الموارد وإدارتها بدون أطر للحوكمة والبرامج ذات توجه تكيفي واسع، يشمل النهج اللامركزية والتمكين، مدعومًا بتمكين السياسات الوطنية وكذلك آليات حل النزاعات على الموارد. تؤكد هذه الحوادث أيضًا أن القدرة على التكيف غير الكافية في التعامل مع الضغوط والأزمات المتوقعة في ظل ظروف الاستقرار السياسي قد تواجه تحديات خطيرة عندما تصبح الأحداث غير المسبوقة المتعلقة بالمناخ هي الوضع الطبيعي الجديد.

| خاتمة:

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أزمات متزامنة تتعلق بالأمن وندرة المياه وتغير المناخ. إنها مترابطة؛ أزمة المياه التي تفاقمت بسبب تغير المناخ وقد تغذي الصراع، في حين أن انعدام الأمن هو عقبة أمام التعامل مع القضايا الملحة الأخرى. وتشكل الأزمات الثلاثة مجتمعة مجموعة من الأزمات التي يجب معالجتها معًا.

تقوم الحكومات الاستبدادية والعسكرة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقمع الخطاب العام والعمل المتعلق بأزمات المياه والمناخ، وتعتبر المنتقدين بمثابة تهديد للأمن القومي. لكن المصالح الاقتصادية للنخبة ودورها في الاقتصاد السياسي تجعلها عرضة للمخاطر والتهديدات الجديدة. أزمات المياه والمناخ عابرة للحدود في الغالب وتتطلب من الدول العمل معًا. ولكن من خلال إعطاء الأولوية للمصالح الأمنية الضيقة، تمنح الدول صلاحيات ضعيفة للمؤسسات الإقليمية، مما يمنع الاتفاقات المشتركة. هناك حاجة إلى إطار أمني إقليمي، يشمل المياه والمناخ والصراعات الحالية.

جادلت الورقة بأن التوترات والصراعات الإقليمية والمتقاطعة، مع التبعية التي يصعب الخروج منها، تقف في طريق معالجة أزمات المياه والمناخ التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما ركزت على متطلبات ترتيبات ما بعد الصراع التي تشمل إدارة الموارد الطبيعية وآليات حل النزاعات. تم التأكيد على دور الجيش في الاقتصاد السياسي وفي المجالات ذات الأهمية الحاسمة للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ كعامل مهم في التعامل بشكل أكثر فعالية مع التقاء الأزمات. في منطقة يتم فيها توريق العديد من القضايا، تدير الأنظمة الاستبدادية شؤونًا متعلقة بالموارد بناءً على مصالحها الخاصة. إنهم يرون أن الدعاية والنقاش حول المياه والمناخ يمثلان تهديدات للأمن القومي. محاولات حل النزاعات مجزأة وتتجاهل أزمات المياه والمناخ. لا يسمح النظام السياسي الحالي للمؤسسات الإقليمية بمعالجة تلاقي الأزمات.

لورا ستيتشن & ليندسي كوشغاريان

قراءة وترجمة: م. علي الشهيب

ازمة كرونا والمناخ:
نحو عالم اخضر

المقدمة

تـم تصويـر جائحـة Covid-١٩ بحـق علـى أنـه «أسـوأ أزمـة عالميـة منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة». إنهـا بالطبـع أولاً وقبـل كل شـيء قضيـة صحيـة مأسـاوية أثـرت علـى العالـم بأسـره، بالفعـل مئـات الآلاف مـن الوفيـات. وبالتالـي، يجـب أن يكـون لـدى صانعـي السياسـة الجـرأة للتفكيـر فيمـا يمكـن أن يبـدو عليـه العالـم وينبغـي أن يبـدو عليـه بعـد ذلـك، حتـى لا تعـود إلـى «العمـل كالمعتـاد".

مـا هـو أفضـل جانـب مـن جوانـب المجتمـع لدراسـة مثـل هـذه الاحتمـالات مـن المعركـة العالميـة ضـد تغيـر المنـاخ - «القضيـة المحـددة فـي عصرنـا» تعنـي الأعمـال التجاريـة المعتـادة العـودة إلـى سـيناريو نتجـه نحـو الاحتـرار لأكثـر مـن 3 درجـات مئويـة بحلول نهايـة هـذا القـرن، ان الصـراع والتخلـف الاقتصـادي والانحـدار الديمقراطـي بسـبب الاعتمـاد علـى مـوارد الوقـود الأحفـوري. إذا كان الانتعـاش قـد يسـتلزم بالفعـل صياغـة نـوع جديـد مـن المجتمـع، فمـن المؤكـد أن معالجـة تغيـر المنـاخ فـي الجـزء العلـوي مـن جـدول الأعمـال عنـد التفكيـر فـي الانتعـاش علـى المـدى الطويـل.

١- الاستراتيجيات.

لقـد أثـر الوبـاء بالفعـل بشـكل مباشـر علـى العديـد مـن الجوانـب والعواقـب غيـر المتوقعـة التـي تسـببت بهـا. العلاقـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والتكنولوجيـة والسياسـية بيـن أنظمـة الطاقـة والمنـاخ. وفقًـا لوكالـة الطاقـة الدوليـة (IEA) ؛ ان بسـبب انخفـاض تاريخـي علـى طلـب الطاقـة ابـان ذروة الاغـلاق العالمـي بسـبب الوبـاء، انخفضـت انبعاثـات ثانـي أكسـيد الكربـون بنسـبة 8% . وقـد أكـدت العديـد مـن البلـدان الآن أنـه يجـب علينـا التركيـز علـى الانتعـاش الأخضـر أو الصديـق للمنـاخ. فـي حالـة الاتحـاد الأوروبـي، فـإن هـذا يسـتلزم إعطـاء الأولويـة للصفقـة الخضـراء باتبـاع هـذه التطـورات. مـن هنـا، أحـاول صياغـة بعـض الإجابـات وتسـليط الضـوء علـى الطـرق المحتملـة للمضـي قدمًـا لضمـان الانتعـاش العـادل والأخضـر.

٢- هال يمكن ان نشهد بداية النهاية لعصر الوقود الأحفوري؟

الوقـود الأحفـوري؛ يعتبـر منـذ فتـرة طويلـة شـريان الحيـاة للاقتصـاد العالمـي. تأثـر الطلـب علـى النفـط بشـكل كبيـر بسـبب الوبـاء قـام الوبـاء بمسـح مـا يقـرب مـن ثلـث الطلـب العالمـي علـى النفـط بسـبب

الاغلاق وحظر السفر. ولكن بالتزامن مع اختفاء الوباء تدرجياً ارتفع الطلب العالمي بشكل كبير على النفط مع الارتفاع الحاد بالاسعار بسبب اللعبة الجيوسياسية المترتبة على الحرب الاوكرانية الروسية فمن المرجح أن يبلغ الطلب على النفط ذروته في مطلع العام الجديد مما كان متوقعًا. حتى أن البعض يشير إلى أن الطلب ربما بلغ ذروته بالفعل. أعلن جيم كريمر، أحد أشهر محللي البورصة في أمريكا، في أواخر تشرين الاول أن مخزونات النفط في «مرحلة ناقوس الموت». قارن مخزونات الوقود الأحفوري النفطي بالوصمة المعيارية المرتبطة بالاستثمار في شركات التبغ. لكن النفور من مخزونات النفط والاستثمارات لا يأتي فقط من النشطاء الأخلاقيين. كانت سحب العاصفة المالية تتجمع فوق صناعة الوقود الأحفوري لفترة من الوقت. في فبراير الماضي، أشار الرئيس التنفيذي لشركة شل العملاقة في مجال الطاقة بن فان بويردين إلى أن «جميع المؤشرات الاقتصادية ضدنا». انخفض وزن قطاع الطاقة في S&P 500، قائمة أكبر الشركات المتداولة علنًا في الولايات المتحدة، من حوالي 16% في عام 2008 إلى أقل من أربعة% في بداية عام 2022م.

مع ارتفاع الطلب على الوقود الاحفوري على الرغم من الدعوات الأخيرة من قبل بعض شركات الطاقة الكبرى للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية في جميع عملياتها وإنتاجها بحلول منتصف القرن، فإن جهودها عشوائية في أفضل الأحوال. أظهر تقرير حديث لوكالة الطاقة الدولية أنه في عام 2019، ذهب 99. 2 في% من الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط والغاز الكبرى إلى الوقود الأحفوري، وتم توجيه 0. 8% فقط لمشاريع الطاقة المتجددة واحتجاز الكربون وتخزينه. أرباحها المرتفعة باستمرار، مهددة الآن أيضًا بسبب انخفاض أسعار النفط. للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، تخفض شركة شل الآن أرباحها.

على أي حال، نشهد الآن تغييرًا حذرًا في الرخصة الاجتماعية لصناعة النفط. ليس فقط بين النشطاء، ولكن أيضًا بين صناع القرار المالي والاقتصادي والسياسي. ربما لم تعد محاربة هذا القطاع مقصورة على نشطاء المناخ فقط. بعبارة أخرى، قد تجد جريتا ثونبرج وغيرها من المضربين عن المناخ قريبًا حليفًا غير محتمل في القطاع المالي. هذا من شأنه أن يعزز النداء من أجل مزيد من الإجراءات المناخية بعد التعافي من أزمة COVID-19. نظرًا لأن العديد من صانعي القرار يفكرون الآن في دمج جوانب «التحول الأخضر» في خطط الاسترداد الخاصة بهم، ينبغي النظر في التدهور المُدار بسرعة في إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه، بينما يجب إعطاء الأولوية للاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة.

٣- ضمان الانخفاض الهيكلي لثاني أكسيد الكربون

أدى الانخفاض في الطلب على النفط وعمليات الإغلاق الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بسرعة إلى تقليل أنواع مختلفة من التلوث البيئي، بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) مثل ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز، وكذلك الهباء الجوي والغازات قصيرة العمر والجسيمات الضارة. وانخفضت أيضًا مستويات ثاني أكسيد النيتروجين المرتبطة بعمليات الاحتراق الصناعية والسيارات. في الصين وحدها، بسبب تدابير الإغلاق، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 25% (أو 200 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون) في فبراير من العام 2020م كشفت بيانات من وكالة البيئة الأوروبية أنه يمكن أيضًا ملاحظة تأثير الإغلاق الفوري في الاتحاد الأوروبي. انخفضت مستويات تلوث الهواء بشكل مذهل في مدن مثل روما

ومدريد وميلانو وبرشلونة. وفي العقدين الماضيين، حدث مرتين فقط انخفاض سنوي حقيقي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ عندما انهار الاتحاد السوفيتي وبعد الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. خلال الأزمة الأخيرة، شهد العالم انخفاضًا بنسبة 1. 4% في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لكن يجب أن تنخفض الانبعاثات العالمية باستمرار بنسبة 7. 6% كل عام بين عامي 2022م و 2030م، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل الوصول إلى هدف الاحترار 1. 5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاقية باريس لعام 2015م. بأي حال من الأحوال، من المسلم به أن انخفاض انبعاثات عام 2020 هيكلي. على العكس تماما. تعتمد انبعاثات ما بعد الأزمات بشكل كبير على طريقة التعافي. بعد الأزمة المالية، ارتفعت الانبعاثات مرة أخرى بنحو 6% في عام 2010م. إذا لم يتم نشر استراتيجيات وسياسات التنمية منخفضة الكربون في حزم التحفيز الاقتصادي التي تستجيب لانتعاش جائحة COVID-19، فسوف تتعافى الانبعاثات بل وتتجاوز المستويات المتوقعة وهو ما يحصل اليوم.

أبدت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفعل استعدادهم للمضي قدمًا في الصفقة الخضراء وكرروا دعواتهم لوضع «التحول الأخضر» في صميم خطط التعافي. على الرغم من الخلاف السياسي لمثل هذه الخطط أمر لا مفر منه. كتبت (فرانشيسكا كولي) مقالة ممتازة توضح آثار COVID-19 على الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي. تصف ثلاث صعوبات رئيسية في الصفقة الخضراء. أولاً، قلة الاهتمام العام والإعلامي والسياسي بأزمة المناخ بسبب الجائحة الحادة. ثانياً، الركود الاقتصادي يعيق الاستثمارات (العامة) في القطاعات الخضراء والصديقة للمناخ. ثالثًا، فقدان الثقة والتضامن بين دول الاتحاد الأوروبي. كيف سيتم دمج المناخ والطاقة النظيفة والاعتبارات البيئية في خطط الانتعاش الاقتصادي تظل بالطبع خاضعة للنقاش الأيديولوجي. تحاول بعض البلدان وضع «الانتعاش الأخضر» في صميم خطط التحفيز، بينما يبدو البعض الآخر مترددًا في أفضل الأحوال. لكن التغيير السلوكي أصعب بكثير من الالتزام الخطابي. وجد باحثون في جامعة أكسفورد أن دول مجموعة العشرين قد أنفقت بالفعل 7. 3 تريليون دولار أمريكي على إجراءات التعافي (المالي) . ويقدرون أن 4% فقط من السياسات «خضراء»، مع إمكانية تقليل الانبعاثات على المدى الطويل.

٤- الدولة القائد

ما هو واضح، مع ذلك، هو أن الحكومات - وبالتالي «الدولة» - عادت كل الأنظار تتجه نحو تدخلهم في قيادة المجتمعات بأمان خلال هذه الأزمة. في هذا السياق، يمكن لدولة قوية، مع ثقة جديدة، أن تقود مرة أخرى في العمل المناخي الوطني (الدولي) أيضًا. دون مجرد رؤية أنفسهم كميسرين لـ «السوق». إحدى الطرق التي يمكن للدول من خلالها إثبات ذلك، هي جعل الدعم المالي العام «مشروطًا بالمناخ». في هذه الحالة، لا يمكن لشركات الطيران تلقي الدعم العام إلا إذا امتثلت لمطالب معينة، مثل إلغاء الرحلات القصيرة، وزيادة التعاون مع شركات السكك الحديدية، والاستخدام المكثف للوقود الصديق للبيئة، والمساهمات الضريبية الأكبر.

ولكن لتوسيع جاذبية العمال والمستهلكين للتعافي الأخضر الذي تقوده الدولة، والذي يتم فيه التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، يتعين على صانعي السياسات أيضًا أن يأخذوا في الاعتبار القضايا المتعلقة بالإنصاف والتضامن والعدالة.

٥- إعادة التوصّل إلى التعافي الأخضر والانتقال العادل

حتى لو تم التركيز على «الانتعاش الأخضر»، فإن هذا لا يعني أن الانتعاش سيكون «عادلًا». فيما يتعلق بآليات الدعم الاقتصادي، فإن وضع العمال في اقتصاد الوظائف المؤقتة أو النظام الأساسي، الذين لديهم عمومًا عقود أسبوع أو يوم أو ساعة الصفر تبرز. كثير منهم عاطلون عن العمل الآن نظرًا لأنهم ليسوا متعاقدين، لا يمكنهم المطالبة بمزايا البطالة المؤقتة. هذا مجرد مثال واحد لمسألة عدالة تتطلب حلاً سياسياً.

قطاع الطيران، حيث يلتقي «الانتعاش الأخضر» و «الانتقال العادل» أحد أكثر القطاعات تضررا. من المتوقع أن تصل خسائر الاتحاد الدولي للطيران المدني (إيكاو) إلى 112-132 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2023. وتتوقع أن يقل عدد الركاب بمقدار 503 إلى 607 مليون مسافر في نفس الفترة. في جميع أنحاء العالم، يطالب القطاع بالتدخل الحكومي من خلال عمليات الإنقاذ الحكومية.

لكن الانبعاثات المباشرة من الطيران تمثل أيضًا حوالي 3% من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي وأكثر من 2% من الانبعاثات العالمية. إذا كان الطيران العالمي بلدًا، فسيحتل المرتبة الأولى بين الدول العشر المنبعثة. إذا اختارت الحكومة إنقاذ شركات الطيران، فعليها وضع شروط مناخية صارمة لقطاع كان من المتوقع سابقًا أن يزيد انبعاثاته بنسبة 300% بحلول عام 2050م. وقد يشمل ذلك مطالب لتقليل أو إيقاف الرحلات القصيرة، وزيادة التعاون مع شركات السكك الحديدية، الاستخدام المكثف للوقود الصديق للبيئة ومساهمات ضريبية أكبر. النمسا هي إحدى الدول التي تمت إضافة هذا إلى مفاوضات الإنقاذ.

نقطة مهمة؛ الضرائب، هي المفتاح لتنظيم ليس فقط الانتقال الأخضر، ولكن أيضًا الانتقال العادل والمنصف. تشتهر صناعة الطيران بالإعفاءات الضريبية في جميع أنحاء العالم. في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، لا تدفع شركات الطيران ضرائب على الكيروسين، بينما لا تدفع أي دولة تقريبًا ضريبة القيمة المضافة. ظروف العمل في المطارات وشركات الطيران (منخفضة التكلفة) هي أيضًا دون المستوى في العديد من دول (الاتحاد الأوروبي) . ومع ذلك، في المملكة المتحدة، تعرض الملياردير، مالك شركة الطيران فيرجن أتلانتيك، ريتشارد برانسون، للتدقيق بسبب مطالبته بخطة إنقاذ. لم يدفع برانسون أي ضريبة دخل شخصية منذ انتقاله إلى جزر فيرجن البريطانية المعفاة من الضرائب قبل 14 عامًا. يعيش ويعمل في جزيرته الخاصة.

من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومات، عند النظر في عمليات الإنقاذ، بإدراج القضايا الاجتماعية في حزم الإغاثة المشروط للمناخ الخاصة بها لشركات الطيران والمطارات. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأجور العادلة لمناولي الأمتعة، وعدم زيادة عمليات إعادة الإحصاء الإدارية أو توزيع الأرباح أثناء الأزمة، وإصلاح ضريبة الطيران (على مستوى الاتحاد الأوروبي) ، وعدم وجود عمليات إنقاذ للشركات المسجلة في الملاذات الضريبية. هذا الأخير هو سابقة دنماركية يجب الاقتداء بها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

تهدف هذه المناقشة إلى توضيح أن آليات التضامن الوطني واعتبارات العدالة ستكون حاسمة في معالجة الوباء. ولكن كما هو الحال مع أزمة المناخ، أصبح من الواضح أن العدالة عبر الوطنية يجب أن تكون ركيزة أساسية لخطط التعافي. على وجه التحديد، العلاقة بين الشمال العالمي (أو الاقتصادات المتقدمة) والجنوب العالمي (أو الاقتصادات النامية) هي المفتاح هنا.

بعبارة مبسطة للغاية، لا يمكن ضمان المقياس

السهل ظاهريًا «للتباعد الاجتماعي» في كل مكان. ماذا لو كنت تعيش في حي فقير مزدحم ماذا لو تفشى المرض مؤخرًا، مثل الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يضع بالفعل ضغطًا هائلاً على نظام صحي ضعيف التطور؟ ماذا لو كانت الغالبية العظمى من القوى العاملة تعمل في الاقتصاد غير الرسمي ولا توجد شبكات أمان اجتماعي لهؤلاء العمال بمجرد الإعلان عن الإغلاق؟ ماذا لو أنفقت الحكومة على الديون الخارجية أكثر مما تنفقه على نظام الصحة العامة؟

تشير منظمة أوكسفام إلى أن ما بين ستة وثمانية 8% من سكان العالم يمكن أن يجبروا على الفقر، مما يؤدي إلى تراجع المعركة ضد الفقر بعقد من الزمن، وما يصل إلى 30 عامًا في بعض المناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذن، تتطلب هذه الأسئلة بالفعل آليات تضامن وتعاون عبر وطنية.

طريقة واحدة للقيام بذلك، هو إلغاء الديون. يواجه العديد من الدول النامية الآن أزمة ديون، بسبب الإقراض المكثف للأسواق المالية الدولية في الماضي القريب. علاوة على ذلك، تكشف هذه الديون أيضًا عن المظالم الهيكلية المتأصلة في التدفقات المالية الدولية، لأنها غالبًا ما تشمل سداد عقود للمستعمرين السابقين. الدين الخارجي يعوق الآن الحكومات عن الاستثمار في الخدمات الحيوية الأخرى، مثل قطاع الصحة العامة. تظهر الأبحاث أنه من بين 121 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل التي توفرت عنها بيانات عام 2019، تم إنفاق 10. 7% من الإيرادات الحكومية في المتوسط على أنظمة الصحة العامة، مقارنة بـ 12. 2% على مدفوعات الديون الخارجية. ومن بين 121 دولة تم فحصها، كان 64 بلدًا ينفق على خدمة الديون أكثر مما ينفق على الصحة العامة.

أصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بيانًا حث فيه الدائنين الثنائيين على تعليق مدفوعات الديون من أفقر البلدان حتى يتمكنوا من تحرير الموارد لمواجهة الأزمة. وبشكل ملموس، ينبغي النظر في التعليق الفوري لديون البلدان النامية لمدة، وعند الاقتضاء، الإلغاء الكامل لها. يعد إلغاء مدفوعات الديون أسرع طريقة للاحتفاظ بالمال في البلدان وتحرير الموارد لمعالجة الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية العاجلة الناتجة عن الوباء. تُظهر هذه المناقشة كيف تكشف أزمة صحية عالمية حادة مثل جائحة COVID-19، في الوقت نفسه عن مظالم هيكلية داخل البلدان وفيما بينها في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، بالنظر إلى أوجه التشابه بين أزمة المناخ وهذا الوباء، يمكننا أن نتعلم الكثير من المناقشات حول التحولات فقط. في الواقع، بينما كان ينتشر الفيروس في جميع أنحاء المجتمعات في كل مكان، نواجه مرة أخرى حقيقة أن هذا ليس «المعادل الكبير» وأننا لسنا جميعًا ضحايا. هناك تفاوتات في أي مجموعات من السكان، والبلدان التي تتأثر في الغالب. يمكن لخيارات السياسة الواضحة، على المستويين الوطني والدولي، أن تساعد في توزيع تكاليف الأزمة الصحية والمالية بشكل متساوٍ، وفوائد تدابير الانتعاش الاقتصادي.

٦- الطريق إلى الأمام |

تم دفع أزمة المناخ وتحول الطاقة إلى الجزء الخلفي من الأخبار بسبب COVID-19. ولكن بينما يتصارع العالم مع ما يبدو أنه أصبح أكبر صدمة اقتصادية منذ الكساد الكبير، يبدو أن «الإغلاق الكبير» وفر أيضًا بعض الفرص، خاصة في ضوء التحول الأخضر والعادل. أحد أهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو أن الدولة مرة أخرى في قلب عملية صنع القرار الاقتصادي. هذا أمر محوري للفئات الأربع من توصيات السياسة:

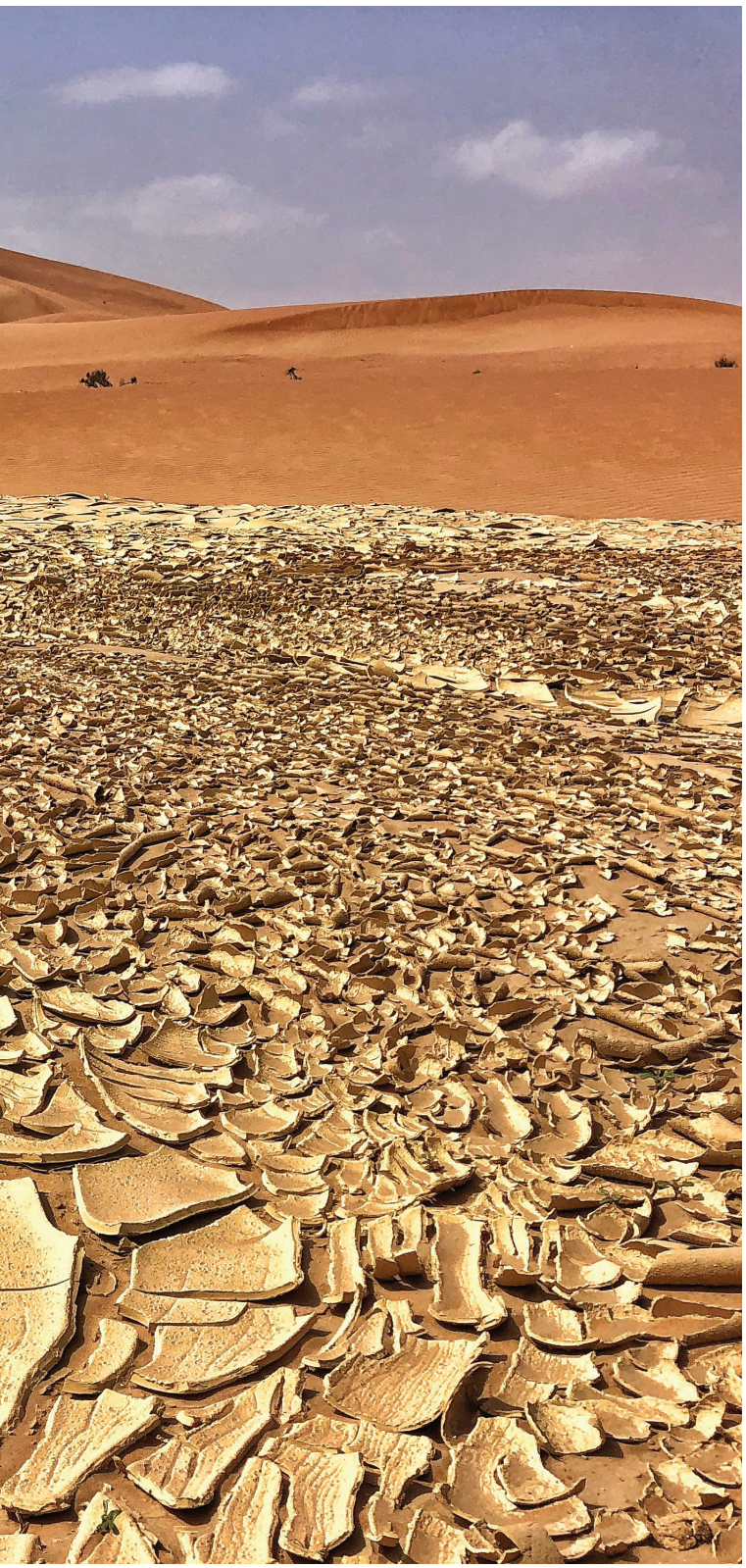

الأول؛ هـو أن خطـط الإنعـاش يجـب أن تقتـل عصفورين بحجـر واحـد: الاقتصـاد والمنـاخ، حزمـة الحوافـز الاقتصاديـة الخضـراء التـي تركـز علـى تطويـر نظـام الطاقـة منخفضـة الكربـون والبنيـة التحتيـة سـيكون لهـا تأثيـر أساسـي علـى تقليـل الانبعاثـات أثنـاء الانتعـاش. لقـد ثبـت أنهـا أكثـر مرونـة مـن الناحيـة الاقتصاديـة خـلال هـذه الأزمـة وأنهـا أكثـر فائـدة بشـكل عـام للتنميـة الاقتصاديـة طويلـة الأجـل.

ثانيًـا؛ يجـب أن تكـون الإجـراءات التـي تطـرح التراجـع المُـدار للوقـود الأحفـوري محوريـة فـي كل خطـة تعافـي خضـراء. هـذا لا يشـمل أي تخفيـف للوائـح البيئيـة، والتخلـص التدريجـي مـن إعانـات الوقـود الأحفـوري، وعـدم الإنقـاذ للشـركات ذات الصلـة بالوقـود الأحفوري. هـذا بالطبـع يسـتثني حـزم الإغاثـة للعمـال الذيـن يصبحـون بطالـة بسـبب إغـلاق محطـات الفحـم علـى سـبيل المثـال، أو تمويـل برامـج إعـادة تدريـب عمـال الوقـود الأحفـوري.

ثالثًـا؛ التوزيـع العـادل للتكاليـف والفوائـد هـو الأهـم. علـى المسـتوى الوطنـي، يشـمل ذلـك مسـاءلة الشـركات عـن التهـرب الضريبـي، وتصميـم تدابيـر بطالـة شـاملة بحيـث يمكـن إعفـاء جميـع أنـواع العمـال المتضرريـن، أو المطالبـة بمسـاهمات ماليـة أخـرى مثـل حظـر توزيعـات الأربـاح.

رابعًـا؛ يسـتلزم ذلـك أيضًـا ضمـان آليـات التعـاون التضامنـي الدولـي بيـن الاقتصـادات الغنيـة والناميـة. يمكـن أن يكـون أحـد هـذه الحلـول إلغـاء الديـون أو إعـادة الهيكلـة. يمكـن أن تكـون برامـج تمويـل المنـاخ فـي الاتحـاد الأوروبـي بمثابـة مثـال للسياسـة لهـذا الجانـب مـن التعافـي الأخضـر.

NUPI

المعهد النرويجي للشؤون الدولية (IPUN)
ترجمة: د. كرار أنور البديري

المناخ والسلام والأمن في العراق:

ورقة حقائق

| ملخص تنفيذي

تؤثر درجات الحرارة المتزايدة في العراق، وتناقص توافر المياه، وزيادة التقلبات السنوية في هطول الأمطار بشكل سلبي على الزراعة، في الوقت الذي تقلل من دخل الأسرة العراقية وتوافر الغذاء، وتؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المعيشي. كما إن النساء والفتيات سوف تتأثر بشكل غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، مع تصاعد على حالة عدم المساواة تجاههم. كما سيسهم التغير المناخي في العراق الى انخفاض المحاصيل الزراعية وفقدان سبل العيش في زيادة الهجرة الحضرية، مع وجود تحديات حضرية بما في ذلك مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات في المدن المضيفة.
مقابل كل ذلك ستستغل الجماعات والميليشيات المسلحة تلك الصعوبات الاقتصادية بسبب الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، من أجل إدامة التجنيد والدعم. علاوة على ذلك فإن ضعف الحوكمة في العراق سيؤدي الى تعزيز فرص استغلال النخبة لهذا الضعف، وزيادة نسبة الفساد، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التهميش والإقصاء الذي يغذي المظالم ويعزز عدم الاستقرار في العراق.

| مقدمة

يعد العراق أحد البلدان الشديدة التأثر بالتغير المناخي وتبعاته. ويزداد ضعف البلاد امام ظاهرة التغير المناخي بسبب اعتماده القوي على الموارد الطبيعية مع قدرته المنخفضة على التكيف المناخي بسبب الصراع العنيف والفقر وعدم الاستقرار السياسي والفساد. اذ يتعرض العراق بشكل خاص للفيضانات والجفاف والعواصف الترابية، المرتبطة بشكل متزايد بتقلب درجات الحرارة وهطول الأمطار.

علاوة على ذلك تظهر آثار تغير المناخ في العراق بالعديد من القطاعات الحيوية - الزراعة والمياه والاقتصاد والصحة العامة والبيئة- الأمر الذي سيكون له التأثير المباشر على حياة المواطنين العراقيين. قبالة كل ذلك، لاتزال الاستجابة العراقية لتغير المناخ غير كافية ومتأثرة بشكل كبير بالنزاع العنيف والمنافسة السياسية والفساد ونقص الموارد المالية. وعليه إذا تُركت آثار التغير المناخي في العراق من دون معالجة، فستؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن، وقد تؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية مع المزيد من عدم الاستقرار.

| الاتجاهات والتوقعات المناخية

يمتلك العراق ثلاث مناطق مناخية رئيسة: صحراء قاحلة منخفضة في الغرب والجنوب الغربي، وسهوب شبه قاحلة تغطي إلى حد كبير المنطقة الوسطى، ومناخ البحر الأبيض المتوسط الرطب في الشمال والشمال الشرقي. وقد شهد العراق في الآونة الاخيرة انخفاض في معدلات هطول الأمطار وزيادة غير مسبوقة في درجات الحرارة. كما أنه يعاني بشكل متزايد من الفيضانات المفاجئة.

درجة الحرارة: إن درجات الحرارة في العراق آخذة في الارتفاع، مع الشعور بالتغيير بشكل أكثر حدة من العقد الماضي. اذ يشهد العراق بشكل متزايد درجات حرارة مرتفعة في الصيف تصل الى ما فوق ٥٠ درجة مئوية، ومن المتوقع أن تزداد موجات

الحر الشديدة في المستقبل. إن متوسط درجات الحرارة السنوية في العراق من المرجح أن يزداد زيادة قدرها درجتين مئويتين بحلول العام ٢٠٥٠. بالتأكيد ستؤثر تلك الزيادات في درجات الحرارة سلبًا على رطوبة التربة والأمن المائي، مما يزيد من احتمالية حدوث موجات جفاف وعواصف ترابية أطول وأكثر حدة.

هطول الأمطار: تتميز حالة هطول الأمطار في العراق بتقلبات موسمية وإقليمية عالية. اذ يحدث معظم هطول الأمطار في الشمال والشمال الشرقي بمعدل يتراوح بين ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ ملم في السنة، وغالبًا ما يسقط بين تشرين الثاني (نوفمبر) وأذار(مارس)، بينما يتراوح المتوسط السنوي مناطق السهوب بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ ملم. في حين يتلقى الجنوب ما بين ٤٠ إلى ٦٠ ملم فقط، بشكل أساسي بين تشرين الأول (أكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر). اذ تشير التوقعات إلى أن متوسط هطول الأمطار السنوي في العراق سينخفض بنسبة ٩ في المائة بحلول العام ٢٠٥٠، مع توقع انخفاض الحد الأقصى لعدد الأيام الممطرة أيضًا. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض هطول الأمطار إلى إطالة فترات الجفاف، مع تأثيرات شديدة على الغذاء والأمن المائي.

الديناميات الاجتماعية والبيئية

يهيمن النفط على اقتصاد العراق، ويسهم بأكثر من ٩٠ في المائة من الإيرادات الحكومية. في حين يسهم الاعتماد الكبير على عائدات النفط الى عدم الاستقرار الاقتصادي، إذ تعيق مسألة تقلب الأسعار من النمو الاقتصادي وانعدام التنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، تؤثر الانبعاثات من آبار النفط المتقادمة أيضًا على بيئة البلد وصحة الناس. وعلى الرغم من الاعتماد على النفط في الإيرادات الحكومية، إلا إن قطاع الزراعة في العراق يوفر مصدر رزق لـ ٢٥ في المائة من السكان. ومع ذلك فإن الزراعة في العراق تتميز في الغالب بمزارع صغيرة تعتمد على الزراقة المطرية او المروية. غير إن انخفاض مستويات هطول الأمطار وتوافر المياه، والجفاف المطول، والعواصف الترابية، وانخفاض خصوبة التربة يؤدي الى تفاقم التأثير السلبي على القطاع الزراعي وسبل العيش التي يعتمد عليها. علاوة على ذلك، تؤدي أزمة المياه في العراق إلى تفاقم الديناميكيات الاجتماعية والبيئية. اذ تعتمد إمدادات المياه في العراق إلى حد كبير على نظام نهري دجلة والفرات، الذي تنبع روافده الرئيسة من تركيا وإيران. ونظرا لأن تغير المناخ يؤدي إلى زيادة عدم انتظام هطول الأمطار في المنطقة، فإن مصب نهر في العراق يعتمد على الاستقرار الإقليمي والتعاون مع جيرانه من أجل الوصول المستدام إلى المياه.

فضلا عن ذلك، فإن مسألة توافر المياه وجودتها يزداد سوءًا في العراق بسبب البنية التحتية القديمة والضعيفة للمياه والصرف الصحي وأنظمة الري، فضلاً عن الافتقار إلى سياسات وممارسات في الإدارة المتكاملة للمياه. اذ تبرز بين الحين والآخر توترات قبلية حول التنافس على المياه، ومن المرجح أن تنشأ المزيد الصراعات بين القبائل حول المياه، وتتفاقم تلك الآثار مع جائحة كورونا التي اثرت هي الأخرى على الاقتصاد العراقي، وزادت من تفاقم مستويات البطالة والفقر المرتفعة بالفعل، وخلقت المزيد من عدم الاستقرار في العراق.

مخاطر السلام والأمن

| المتعلقة بالمناخ

يمكن أن يقوض تغير المناخ مكاسب التنمية ويؤثر على ديناميات الصراع ويعطل عمليات السلام الهشة أصلا في العراق. على الرغم من عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين المناخ والصراع، فقد حددت الأبحاث مسارات متعددة يتفاعل من خلالها تغير المناخ مع الضغوط السياسية والاجتماعية والبيئية لمضاعفة نقاط الضعف والتوترات الحالية. لذلك تستخدم ورقة الحقائق هذه أربع مسارات مترابطة لوصف العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والسلام والأمن في العراق عبر الآتي:

(١) تدهور سبل العيش، (٢) الهجرة والتنقل، (٣) تكتيكات الفاعلين العسكريين والمسلحين، (٤) استغلال النخبة وسوء الإدارة.

- أولا: تدهور سبل العيش في العراق

يؤثر تغير المناخ بالفعل على سبل العيش في العراق. اذ تتفاقم الأعباء المجتمعية للاقتصاد الضعيف وأنظمة الحوكمة بسبب تأثيرات التغير المناخي التي تؤثر سلبًا على الزراعة وتقلل من دخل الأسرة وأمنها الغذائي وسبل عيشها.

ففي العام ٢٠٢١، تأثر شمال العراق بالجفاف بسبب انخفاض مستويات هطول الأمطار، بينما شهد الجزء الجنوبي من البلاد انخفاضا في إمدادات المياه العذبة؛ كلاهما أدى إلى فشل كبير في المحاصيل. إذ أدى الجفاف في الأجزاء الشمالية من البلاد - التي تعد بشكل عام منطقة فائض من الحبوب - إلى انخفاض الحصاد في محافظة نينوى وانخفاض إنتاج المحاصيل إلى النصف في إقليم كردستان العراق. أما في نينوى، فيُقدر محصول القمح بأنه أقل بنسبة ٧٠ في المائة مما كان عليه في العام ٢٠٢٠، وأقل بنسبة ٥٠ في المائة عن العام ٢٠١٩. في حين في إقليم كوردستان، كان من المتوقع أن يكون إنتاج القمح أقل بنسبة ٥٠ في المائة من محصول العام ٢٠٢٠.

لذلك كله، أسهم فشل المحاصيل في زيادة أسعار المواد الغذائية في العراق، حيث يتم استكمال الإنتاج المحلي الاستيرادات الغذائية. في حين تؤدي خسائر المحاصيل وانخفاض الدخل وزيادة أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم أوجه الضعف الداخلي وتهديد الأمن الغذائي وسبل العيش في العراق. وقد ظهرت بالفعل توترات بين المجتمعات جراء ذلك. وقد يؤدي تدهور سبل العيش المرتبط بتغير المناخ ونقص المياه إلى زيادة مخاطر التنافس على الموارد والهجرة وتجنيد الجماعات المسلحة والصراع العنيف. ففي السنوات الأخيرة، برزت الاحتجاجات في العراق وأعمال الشغب كأحد الأشكال الأساسية للخلاف المرتبط بالمخاطر المتعلقة بالمناخ.

علاوة على ذلك، فإن النساء سوف تتأثر بشكل غير متناسب بالتغير المناخي في العراق، بسبب الأدوار الجنسانية الموجودة مسبقًا وعدم المساواة، لاسيما وأن النساء غالبًا ما يفتقرن إلى خيارات كسب العيش والموارد المتاحة مقارنة بالرجال. وتظهر المؤشرات إن العراق احتل المرتبة ١٥٤ من بين ١٥٦ دولة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠٢١، حيث حظيت النساء بفرص اقتصادية ومشاركة وتعليم وتمكين سياسي أقل. ففي أهوار الحويزة، على سبيل المثال، تتأثر النساء سلبًا بنقص المياه وظروف الجفاف وعليهنّ البحث عن مصادر مياه أخرى في مناطق بعيدة لإعالة الأسر والماشية.

عندما تتدهور سبل العيش، يهاجر الرجال إلى المدن بحثًا عن الوظائف، تاركين النساء لإعالة أسرهنّ ومواشيهنّ، مما يضيف عبئًا إضافيًا من المسؤولية في أوقات الشدة. وبالتالي، يجب أن تأخذ معالجات تغير المناخ بالاعتبار تدهور سبل العيش في ديناميكيات النوع الاجتماعي في العراق.

- ثانيا: الهجرة والتنقل في العراق

يعاني العراق من هجرة حضرية واسعة النطاق بسبب فشل المحاصيل وفقدان سبل العيش، على سبيل المثال، في مدينة البصرة، كانت الهجرة من المناطق الريفية مدفوعة بشكل أساسي بنقص الفرص الاقتصادية وندرة المياه والتدهور البيئي الشديد لسبل العيش الريفية. اذ يعيش العديد من هؤلاء المهاجرين في مناطق حضرية فقيرة وغير آمنة معرضة بالفعل لمشاكلات اجتماعية تتعلق بالأمن الاقتصادي. وقد أظهرت أنماط الهجرة الحضرية في العراق أن معظم المهاجرين يستقرون في الأحياء الفقيرة، لاسيما وأن هذه الأحياء الفقيرة، إلى جانب الظروف التي يمر بها المهاجرين، فهي مناطق غير مستقرة، وقد خلقت أرضًا خصبة للتجنيد في الجماعات المسلحة ونمو الشبكات الإجرامية. الأمر الذي جعل هذه المناطق تتركز فيها مصادر انعدام الأمان والتي تتمحور حول النزاعات القبلية والبطالة ونقص الخدمات والاتجار بالمخدرات والكحول. وعليه أصبحت الهجرة المتزايدة إلى المدن تضيف المزيد من التحديات في المناطق الحضرية، الأمر الذي من شأنه إن يجهد من قدرات السلطات المحلية على إدارة وتلبية طلبات السكان المتزايد على الخدمات.

اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١، نزح أكثر من مليون شخص داخليًا في العراق، بينما تم تسجيل ٤,٩ مليون شخص كعائدين إلى مناطقهم الأصلية. اذ يتواجد العديد من النازحين والعائدين في مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتزايد، بما في ذلك المناطق التي على طول نهر الفرات في الأنبار ونهر دجلة في صلاح الدين. في حين تستضيف محافظة نينوى أكبر عدد من النازحين والعائدين في العراق، حيث أدت ظروف الجفاف في العام ٢٠٢١ إلى موجة نزوح أخرى من قبل الأسر العائدة.

إن للنزوح آثار سلبية على قدرة الفرد والأسرة على الصمود، وقد يكون العائدون أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ في العراق؛ لأن النزوح يمكن أن يكون له آثار سلبية على سبل العيش والأمن المالي.

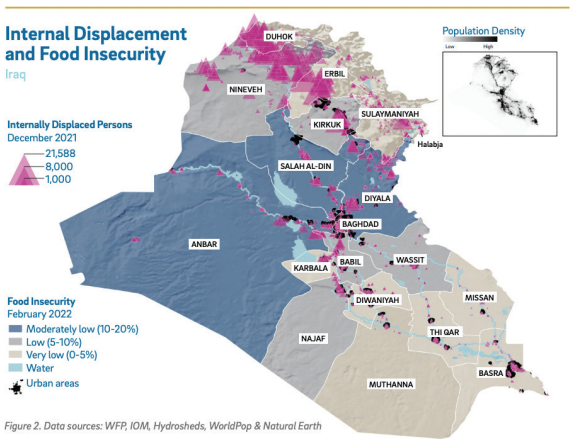

شكل (١) النزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي في العراق

- ثالثا: تكتيكات الفاعلين العسكريين والمسلحين

قد تؤدي زيادة الإجهاد المرتبط بالتغير المناخي والبيئي في العراق إلى تحفيز الجماعات المسلحة على الاستيلاء على الأراضي الزراعية والبنية التحتية للمياه أو تدميرها مثل السدود وخطوط الأنابيب ومحطات الصرف الصحي. وقد لوحظت هذه الظاهرة في صراعات أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال احتلال «تنظيم داعش» للأراضي في العراق بين ٢٠١٣-٢٠١٧، إذ استهدف التنظيم مصادر مائية مهمة مثل سد الموصل والفلوجة ودمر البنية التحتية للري.

إذ كان الخوف من أن يقوم «تنظيم داعش» بتحويل أو قطع تدفق المياه إلى الأجزاء الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في العراق- وهي منطقة زراعية رئيسة تعتمد على الري- وتركها عرضة للجفاف. كما تأثرت الأراضي الصالحة للزراعة بالنزاع والتدمير

المتعمد من قبل «تنظيم داعش». لذلك بسبب التأثير المتفاقم للتغير المناخي، قد تستمر البنية التحتية الاستراتيجية للمياه في لعب دور مهم في النزاعات المسلحة المستقبلية في العراق.

علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن المعيشي قد يؤدي إلى خفض تكلفة الفرصة البديلة من الأنشطة غير المشروعة، لكنه يمكن أن يوفر وسيلة للجماعات المسلحة لكسب الدعم وتجنيد الأعضاء الجدد. على سبيل المثال، استخدم «تنظيم داعش» سابقًا نقص الغذاء والماء للحصول على الدعم في مجتمعات معينة في العراق مقابل تأمين سبل العيش والموارد وغيرها من الخدمات التي لا توفرها الدولة. بالمقابل في جنوب العراق، فإن التجنيد في الميليشيات يعد خيارًا لكسب العيش للعديد من الأسر بسبب التدهور البيئي ونقص الفرص الاقتصادية.

- رابعا: استغلال النخبة وسوء الإدارة

إن الآثار المجتمعة للحكم الضعيف واستغلال النخبة والتهميش والإقصاء، تعني إن التغير المناخي في العراق يؤثر على بعض الفئات أكثر من غيرها، مما يؤدي بدوره إلى تغذية المظالم التي تؤدي إلى عدم الاستقرار. إذ يجد الفساد وشبكات المحسوبية وتسييس مؤسسات الدولة من خلال تقسيمها بين الجماعات العرقية والطائفية من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات، الأمر الذي يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد ويؤدي إلى عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، كثيرا ما تعيق المنافسة السياسية من عمل الحكومة. فعلى الرغم من تعهدات الحكومات المتعاقبة بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغير المناخي، إلا إن الخلافات السياسية منعت العراق من القيام باستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية لمعالجة آثار تغير المناخ، على سبيل المثال، لم ينجح العراق في الاستثمار في البنية التحتية للمياه على المدى الطويل للحد من هدر المياه، والاستفادة من تدفق المياه إلى أسفل مجرى النهر، وتعظيم التدفقات الموسمية. كذلك لم تنجح جهود إعادة الإعمار التي قادتها الأمم المتحدة بعد غزو عام ٢٠٠٣ في وضع البنية التحتية للمياه في البلاد على أسس جيدة. وعليه شهد العراق سنوات من سوء الإدارة بلغت ذروتها في نقص المياه لفترات طويلة ومستمرة.

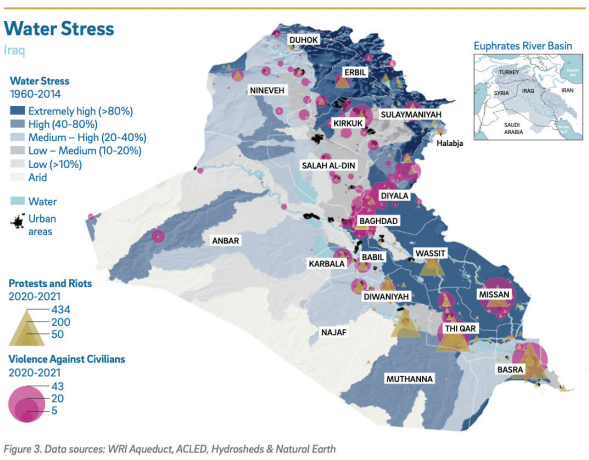

Figure 3. Data sources: WRI Aqueduct, ACLED, Hydrosheds & Natural Earth

شكل (٢) الاجهاد المائي* والاحتجاجات وأعمال الشغب والعنف ضد المدنيين في العراق

* (الاجهاد المائي: هي حالة لا توجد فيها مياه كافية بجودة كافية لتلبية متطلبات الناس والبيئة)

ونظرا لذلك، شهد العراق بالفعل احتجاجات على نقص أو رداءة المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات، فضلاً عن نقص فرص العمل. وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالعنف من الجهات الأمنية وتسببت في المزيد من عدم الاستقرار في البلاد. في الوقت نفسه، أدت الاحتجاجات على قضايا المياه في البصرة أيضًا إلى وعود بالاستثمار في المنطقة المحلية، بدلاً من تبني سياسة أوسع على مستوى البلاد.

وبالنتيجة من المرجح إن تؤدي تأثيرات التغير

المناخي في العراق إلى تفاقم القضايا الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات. لذلك إذا تُرك التغير المناخي في العراق دون معالجة، فإن ضعف الحوكمة واستغلال النخبة وسوء الإدارة والتهميش سيؤدي إلى تفاقم الضعف وعدم الاستقرار، لا سيما عندما تتفاقم تلك الاشياء بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي. ومن المرجح أن يؤدي تدهور سبل العيش إلى زيادة مخاطر الاحتجاجات وخلق عدم استقرار سياسي في العراق، وفي بعض الحالات من شأنه أن يؤدي إلى العنف.

الملاحظات والتوصيات:

يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة التعاون على تطوير أدوات تحليلية شاملة للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ. ومن الأهمية بمكان إن يدمج هذا التحليل في خطة التكيف المناخي الوطنية العراقية.

يجب على الحكومة العراقية تعزيز قدرتها على التخطيط والتنفيذ للاستجابة للتحديات في تقديم الخدمات العامة بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي. اذ يجب وضع آليات لتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة وإصلاح قطاعي الكهرباء والمياه. كما يجب على الفاعلين الدوليين مساعدة العراق في هذه الجهود.

يجب على الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة الاستفادة من إمكانية تعزيز العقد الاجتماعي في العراق بين المجتمع والحكومة من خلال تقديم خدمات فعالة ومقاومة للتغير المناخي.

يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك الفئات المهمشة والمستبعدة، والنساء والفتيات، والأقليات العرقية والدينية والقبلية في معالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ.

يجب على الحكومة العراقية التكيف من ندرة المياه المتوقع حدوثها في المستقبل بسبب الآثار السلبية للتغير المناخ، والسياسات المائية للدول المجاورة (تركيا/إيران)، وضعف البنية التحتية لخزن وتوزيع المياه، والاستخدام غير المقيد للمياه، وذلك عبر خيارين: الأول/ ينطوي على تعزيز الإمدادات من خلال زيادة إمكانية الوصول الى الموارد المائية التقليدية، وإعادة استخدام مياه الصرف والمياه العادمة، والتحويلات بين الأحواض، وتحلية المياه، ومكافحة التلوث. أما الثاني/ فينطوي على إدارة الطلب العام على المياه من خلال ثلاث خيارات: يتمثل الخيار الأول في تقليل الفاقد من المياه في عملية الإنتاج الزراعي بداية من نظام الري وصولا الى نقطة الاستهلاك. ويتمثل الخيار الثاني في زيادة إنتاجية المحاصيل فيما يتعلق بالمياه، ويتضمن ذلك إنتاج محاصيل أكثر قيمة لكل حجم من المياه المستخدمة. في حين يتمثل الخيار الثالث في إعادة تخصيص المياه نحو استخدامات أعلى قيمة من خلال نقل المياه بين القطاعات أو النقل داخل القطاعات عن طريق تقليل المساحة المروية المحصودة من محصول معين لتقليل التبخر (الناجم من التربة او سطوح أوراق النباتات دون الدخول الى جسم النباتات) والنتح (الماء الذي يدخل من جذور النبات ويتسلل من أوراقها الى الجو) أو تحويل المياه نحو محاصيل ذات قيمة أعلى[1]

١- التكيف مع ندرة المياه: إطار عمل من إجل الزراعة والأمن الغذائي، تقرير منظمة الفاو للأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن المياه، العدد عدد ٣٨، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨.

ديلان أودريسكول - شيفان فاضل
ترجمة: د. نصر محمد علي

القانون الانتخابي

وانعكاسه على نتائج الانتخابات في العراق

| ملخص تنفيذي

في بلد معرض للتأثر بتغير المناخ مثل العراق، فان المطلوب هو نهج شامل يعالج تأثيرات المناخ والقضايا الملحة والمتقاطعة في وقت واحد. ومع ذلك فان فشل الحكومة المتكرر في معالجة هذه القضايا أدى إلى زيادة احتمالية أن يؤدي الأمن المناخي إلى تفاقمها والتسبب في مزيد من الضرر. وفي غضون ذلك، مضى مايقرب من سبعة أشهر على الانتخابات الوطنية في تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٢١ ولم تشكل الحكومة بعد، الأمر الذي يحول دون اتخاذ الإجراءات اللازمة. تحتاج الحكومة العراقية، بدعم من شركائها، إلى تنفيذ سياسات طويلة الأمد لتحسين تقديم الخدمات وتوسيع التنوع الاقتصادي. ومع ذلك من الضروري أن تضع جميع المبادرات قضية التخفيف من آثار تغير المناخ في صلب اهتمامها، وأن تستفيد بالكامل من تمويل التكيف مع المناخ. سيكون للفشل في تغيير المسار السياسي عواقب بعيدة المدى على السلام والاستقرار، وسيؤدي إلى مزيد من عدم المساواة في بيئة غير مواتية على نحو متزايد.

صنّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق على أنه خامس دولة عرضةً لتغير المناخ. إذ شهد العراق في السنوات الأخيرة موجات حر شديدة بدرجات حرارة تصل إلى أكثر من ٥٠ درجة مؤية. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في العراق بمقدار درجتين مؤيتين بحلول عام ٢٠٥٠.

تأثيرات هذه الاتجاهات واضحة. فقد أدى الجفاف وما يرتبط به من تدهور بيئي إلى تقويض سبيل العيش الريفية في العراق عبر زيادة التنافس على الموارد وإحداث تداعيات خطيرة على التماسك الاجتماعي. تتفاعل تأثيرات تغير المناخ أيضاً مع أوجه القصور التي تعتري الخدمات الأساسية ونقص الفرص الاقتصادية، الأمر الذي يُفضي إلى تفاقم العديد من الدوافع الرئيسة لانعدام الأمن في بلد هش بالأساس.

لقد كان العام الماضي، بنحو خاص، جافاً ومغبراً. إذ انخفض معدل هطول الأمطار السنوي وسط فترات طويلة من الجفاف، الأمر الذي أدى تناقص إمدادات المياه والتسبب في خسائر فادحة في الانتاج الزراعي. وتقلصت المياه المتدفقة من نهري دجلة والفرات بسبب السدود التركية والإيرانية في أعلى المجرى المائي. كما ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار على رطوبة التربة ويزيد من تواتر هبوب العواصف الترابية. وتعرض العراق خلال الشهر الماضي لعاصفة ترابية تلو أخرى أدت إلى توقف حاد في الحياة وتسببت بدخول مئات الأشخاص إلى المستشفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي.

وتؤدي ندرة المياه هذه إلى تفاقم التوترات القائمة وتجعل المجتمعات الواقعة على ضفاف النهر في الجنوب الأكثر فقراً في الماضي أكثر ضعفاً. وكانت هذه المجتمعات أيضاً نقطة انطلاق الاحتجاجات المناهضة للحكومة. ومن المفارقات أن المناخ يجعل الفيضانات هذا العام أكثر فتكاً. إذ دمرت هذه الفيضانات المنازل- وقتلت ما لايقل عن عشرة في كوردستان العراق.

ان الظواهر الجوية المتطرفة ماهي إلا جانب واحد من

الجوانب التي تُفصح عن الكيفية التي يتسبب فيها تغير المناخ في جعل الوضع المحفوف بالمخاطر في العراق أسوأ من ذي قبل، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الحالية. لقد شهد العراق بالفعل انهياراً للعقد الاجتماعي باندلاع احتجاجات حاشدة في أنحاء العراق كافة بسبب عدم كفاية الخدمات العامة والبطالة وسوء الإدارة. وسيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تفاقم هذه القضايا، ومن ثم يعذي المظالم وزيادة عدم الاستقرار. فمن الضروري أن يؤدي التغير المناخي دوراً في استجابة الحكومة العراقية لمعالجة العديد من مظالم أولئك الذين يعيشون هناك.

| جعل الوضع السيء أسوأ

أن توفير الخدمات اللائقة أمراً أساسياً لشرعية الحكومة. مع ذلك يواجه سكان العراق تحديات جرّاء عدم كفاية الخدمات على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، يحصل العراقيون على الحد الأدنى من الكهرباء من الشبكة الوطنية.

إذ يعتمد أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها على مولدات خاصة في فصول الصيف شديدة الحرارة والشتاء البارد في كثير من الأحيان، فيما يعيش بدونها أولئك الذين لايستطيعون تحمل تكاليفها. وقد ادى الضغط على الشبكة الوطنية، الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة الصيف الماضي، إلى انقطاع التيار المستمر في بغداد والعديد من المحافظات الجنوبية. ستضع درجات الحرارة القصوى المرتبطة بتغير المناخ إلى ضغط إضافي على شبكة الكهرباء الفاشلة أساساً. وفي الوقت نفسه أدى الاستخراج غير الفعال للمواد الهيدروكربونية إلى تدمير البيئة وصحة سكانها عبر الانبعاثات السامة. تعاني الرعاية الصحية في العراق أزمة بالفعل، ولايمكنها تحمل ضغوط إضافية. لقد أماطت جائحة كوفيد- ١٩ اللثام عن نقص الأطباء والأدوية والأسرة في مستشفيات العراق، وتزايد عدم المساواة الصحية. ومع استمرار تغير المناخ في تقليل توافر المياه، سيؤدي الى تفاقم نقص الوصول إلى كل من مياه الشرب الآمنة والمياه الصالحة للزراعة.

يعتمد العراق بنحو مفرط على عائدات النفط، وقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تنويع الاقتصاد لتفادي هذه المشكلة. ومن ثم فقط كان هناك تقدم ضئيل في إعداد الاقتصاد للابتعاد عن الهيدروكربونات، أو لمعالجة آثار صناعة الوقود الأحفوري على بيئة الدولة والصحة العامة.

يعد قطاع الزراعة في البلاد ثاني أكبر قطاع بعد النفط، ويعمل به مايقرب من ٢٠ بالمائة من القوى العاملة في العراق. وقد أدى التصحر إلى انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة في العراق، فيما أدى الجفاف وقلة مياه الأمطار إلى انخفاض الانتاج. وقد تضافرت خسائر المحاصيل، وانخفاض الدخل، وزيادة أسعار المواد الغذائية، لتهديد الأمن الغذائي والمعيشي لأولئك الذين يعيشون على خط الفقر في الأساس.

يساهم انعدام الأمن هذا في الهجرة الحضرية الناجمة عن المناخ وزيادة الطلب على الخدمات العامة في المدن، الأمر الذي يزيد من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات. كما ان عدد الشباب المتزايد باضطراد في العراق جعل البطالة مشكلة متنامية، حتى قبل الابتعاد القسري عن الهيدروكربونات وتأثير المناخ على الزراعة بنحو كامل. ولاغرابة في أن يؤدي انعدام الأمن أيضاً إلى احتجاجات مستمرة واسعة النطاق التي قوبلت بالعنف العشوائي من جانب الجهات الأمنية. وان المسيرة المستمرة لتغير المناخ لن تؤدي إلا لجعل هذه القضايا أكثر سوءاً.

| تجاوز تقاعس الحكومة عن

| العمل

نحـو متزايـد.

لـم يتبـن بعـد القـادة السياسـيون فـي العـراق الكثيـر مــن جهــود التخفيــف المطلوبــة أو اســتراتيجيات التكيـف لمرونــة المنــاخ. لكــن لمــاذا؟

أولاً، لقــد أعــاق الفســاد والمنافســة السياســية الإجـراءات الحكوميـة ومنـع الحكومـات المتعاقبـة مـن معالجـة الآثـار الاجتماعيـة والاقتصاديـة لتغيـر المنـاخ. ونتيجـة لذلـك فشـل العـراق بالقيـام بالاسـتثمارات طويلـة الأجـل اللازمـة فـي البنيـة التحتيـة لمعالجـة آثــار تغيــر المنــاخ. كمــا فشــل العــراق فــي تنويــع اقتصــاده الريعــي صــوب اقتصــاد أخضــر ومســتدام يلبــي المطالــب الاجتماعيــة والاقتصاديــة لســكانه. كمـا تـؤدي تأثيـرات تغيـر المنـاخ الـى تفاقـم العديـد مــن القضايــا الســائدة الأخــرى فــي العــراق، بمــا فــي ذلــك ســوء الصحــة العامــة وأوجــه عــدم المســاواة الاجتماعيــة الواســعة.

وفـي بلـد معـرض للتأثـر بتغيـر المنـاخ مثـل العـراق، فـان المطلـوب هـو نهـج شـامل يعالـج تأثيـرات المناخ والقضايـا الملحـة والمتقاطعـة فـي وقـت واحـد. ومـع ذلـك فـان فشـل الحكومـة المتكـرر فـي معالجـة هـذه القضايــا أدى إلــى زيــادة احتماليــة أن يــؤدي الأمــن المناخــي إلــى تفاقمهــا والتســبب فــي مزيــد مــن الضـرر. وفـي غضـون ذلـك، مضـى مايقـرب مـن سـبعة أشــهر علــى الانتخابــات الوطنيــة فــي تشــرين الأول / أكتوبـر عـام ٢٠٢١ ولـم تشـكل الحكومـة بعـد، الأمـر الــذي يحــول دون اتخــاذ الإجــراءات اللازمــة.

تحتـاج الحكومـة العراقيـة، بدعـم مـن شـركائها، إلـى تنفيــذ سياســات طويلــة الأمــد لتحســين تقديــم الخدمـات وتوسـيع التنـوع الاقتصـادي. ومـع ذلـك مـن الضـروري أن تضـع جميـع المبـادرات قضيـة التخفيـف مــن آثــار تغيــر المنــاخ فــي صلــب اهتمامهــا، وأن تسـتفيد بالكامـل مـن تمويـل التكيـف مـع المنـاخ. سـيكون للفشـل فـي تغييـر المسـار السياسـي عواقـب بعيـدة المـدى علـى السـلام والاسـتقرار، وسـيؤدي إلـى مزيـد مـن عـدم المسـاواة فـي بيئـة غيـر مواتيـة علـى

اسماعيل ناصر

ترجمة: فيصل الياسري

لماذا اصبحت العواصف الرملية

اكثر شيوعا في الشرق الاوسط

| ملخص تنفيذي

ان الزيادة في تكرار العواصف الرملية يرتبط مباشرة بانحسار تدفق الانهار في العراق وايران نتيجة لبناء السدود. العواصف الرملية والترابية تتشكل في بلدان يكون في الغطاء النباتي محدود جداً حيث لايوجد هناك الكثير من العوائق التي تصد الرياح القوية. ولمواجهة تحدي العواصف الرملية الذي تواجهه المنطقة, اعلن ولي العهد السعودي مبادرة الشرق الاوسط الاخضر في شهر اذار الماضي لتقليل انبعاثات الكاربون في المنطقة بنسبة ٦٠ ٪ ولزراعة ٥٠ مليار شجرة ضمن اكبر مشروع للتشجيرعلى مستوى العالم.

من المملكة العربية السعودية مرورا بالعراق والكويت وصولا الى ايران, تغطي العواصف الرملية منطقة الشرق الاوسط , متسببة بتأخير رحلات الطيران, واغلاق المدارس, ودخول الالاف ممن يعانون من صعوبة التنفس الى المستشفيات.

وقد دفعت الظروف الجوية القاسية التي تتسبب بها الرياح القوية المعروفة بريح الشمال في منطقة الخليج العديد من الحكومات الى اتخاذ عدة اجراءات استباقية. وقد جاءت هذه الاجراءات بعد صدور تحذيرات من خبراء بان التغير المناخي في حالة تدهور ومن الممكن ان يؤدي الى حدوث ظواهر جوية قاسية في السنوات القادمة.

ففي الامارات العربية المتحدة, اطلق تحذير شامل في يوم الاربعاء بعد ان اشارت التنبؤات الجوية باقتراب العواصف الرملية وتحول الطقس الى مغبر وعاصف. وجاء التحذير بعد يوم واحد من العاصفة الترابية التي غطت مدينة ابو ظبي, وقللت مجال الرؤيا فيها الى عدة مئات من الامتار وتسببت بانخفاض في نقاوة الهواء وفقا لمؤشر قياس جودة الهواء.

وفي المملكة العربية السعودية, ادخل حوالي ١٢٨٥ شخص الى المستشفيات في مدينة الرياض في يوم واحد فقط بعد تعرضهم لمشاكل في الجهاز التنفسي نتيجة للعاصفة الرملية.

العراق ايضا اكتوى بنار هذه العواصف في هذا الاسبوع حيث شهدت البلاد ثمان عواصف منذ منتصف شهر نيسان الماضي. ما لا يقل عن ٤٠٠٠ الاف شخص تمت معالجتهم من مشاكل التنفس في المستشفيات, كما تسببت العاصفة باغلاق المطارات والمدارس والدوائر الحكومية في انحاء البلاد.

ان سكان منطقة الخليج معتادون على تكرار العواصف الرملية والغبار, حيث يطلقون عليها اسم رياح الشمال, لوصف هذه الظاهرة ودلالة على الاتجاه الذي تهب منه هذه الريح.

هل يتسبب الارتفاع في درجات الحرارة في حدوث العواصف الرملية؟

في الوقت الذي تكون في الاسباب التي تقف وراء العواصف الرملية والغبار غير معروفة تماما من قبل العلماء, يشير الكثير من الخبراء الى ان التسارع في عمليات ازالة الاشجار والتصحر يمكنه ان يفسر لماذا اصبحت ازداد عدد العواصف في السنوات الاخيرة.

وتقول بنافشة كينوش, الباحث غير المقيم في برنامج ايران التابع لمؤسسة الشرق الاوسط, بان العواصف الرملية والترابية تنشأُ في بلدان يكون في الغطاء النباتي محدود جداً حيث لايوجد هناك الكثير من العوائق التي تصد الرياح القوية.

وتذكر كينوش بان «العواصف الرملية تضرب الكويت الفقيرة التشجير اكثر من ثلاث مرات في السنة. بالمقارنة, تؤثر العواصف الرملية على البحرين ما يعادل ٥,٦ ٪ من العام, وقطر ٧,١ ٪ وابو ظبي ٣,٩ ٪. وتصل سرعة الرياح التي تحمل الرمال والغبار من ٩٣ الى ١٠٩ كلم في الساعة, مقللة مدى الرؤيا الى حوالى درجة الصفر».

هل اساءة استخدام المياه في ايران والعراق هو السبب؟

يذكر الخبراء في المنطقة الذين تابعوا العواصف الرملية والغبار لسنوات عديدة ان اساءة استخدام مصادر المياه في بلدان مثل العراق وايران, حيث جفت العديد من الانهار, هي السبب وراء تكرار العواصف الرملية التي تضرب المنطقة.

وصرح انريك تيراديلاس, عالم الارصاد الجوية في مركز التنبؤ بالعواصف الرملية والترابية التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية, لاذاعة الهيئة البريطانية ان الزيادة في تكرار العواصف الرملية يرتبط مباشرة بانحسار تدفق الانهار في العراق وايران نتيجة لبناء السدود.

«احد الاسباب الرئيسية للعواصف الرملية والترابية في العراق هو انحسار تدفق المياه في الانهر نتيجة لسباق انشاء السدود في بلدان المنبع,» يقول السيد تيراديلاس.

«تسبب هذا الامر باختفاء الاهوار وجفاف البحيرات في كل من العراق وايران, والرواسب التي خلفتها هي مصدر رئيس من مصادر الغبار في المنطقة».

ماهي اثار العواصف الرملية وهل لها فوائد تذكر؟

في الوقت الذي تؤثر فيه العواصف الرملية على الصحة والاقتصاد في المنطقة, يذكر بعض الخبراء ان العواصف الرملية والغبار تحمل عناصر غذائية من الصحراء.

«في المنطقة, نواجه العواصف الرملية بشكل متكرر ويربط الناس عادة الغبار مع تغطية السيارات بالطين وبانحسار مدى الرؤيا,» يقول سيسيل جيو, العالم الزائر في مركز النمذجة المناخية في معهد جامعة نيويورك ابو ظبي.

«يحتوي الغبار على عناصر غذائية وهذه الجزيئات الصغيرة لها تأثير ايجابي كبير على عضويات مجهرية شبيهة بالنباتات تسمى بالفايتوبلانتن او العوالق النباتية والتي تعيش في المحيطات».

ما الذي تقوم به الحكومات لتغير هذا الواقع؟

يقول ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ان خسائر المنطقة تبلغ ١٣ مليار دولار سنويا

نتيجة للعواصف الرملية. ولمواجهة هذا التحدي, اعلن ولي العهد مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الاوسط الاخضر في شهر اذار الماضي لتقليل انبعاثات الكاربون في المنطقة بنسبة ٦٠ ٪ ولزراعة ٥٠ مليار شجرة ضمن اكبر مشروع للتشجيرعلى مستوى العالم.

في الامارات العربية المتحدة, يجري الاستثمار في تكنلوجيا جديدة من شأنها ان تساعد البلاد لتحصن نفسها امام العواصف الرملية المحتملة بعد ان اعلن معهد مصدر للعلوم والتكنلوجيا اطلاق نظام التنبؤ بالعواصف الرملية في سنة ٢٠١٦. «هذا الامر هو نقطة تحول في قدرة المنطقة على التعامل بشكل مناسب مع تأثيرات العواصف الرملية. ومع توفر التكهنات الدقيقة للعواصف الرملية ولحركة الغبار, بات من الممكن الاستعداد لها جيداً,» كما قال الدكتور حسني غديرة, مدير مركز ابحاث رسم خرائط وتقييم الطاقة المتجددة والاستاذ الممارس في معهد مصدر للعلوم والتكنلوجيا.

| الملاحظات والتوصيات :

- ان التغير المناخي وظروف الطقس الحاد المسببة للعواصف الرملية وموجات الغبار هي تحد مشترك لدول الاقليم والمنطقة ومن ضمنها العراق.
- على العراق الانضمام والمشاركة باي جهد اقليمي يهدف الى الحد من اثار التغير المناخي والتصحر ومعالجة الاسباب والعوامل المساهمة في زيادة العواصف الترابية.
- الاستعانة بالخبرات الدولية والاستفادة من التجارب الاقليمية الناجحة في مجال مكافحة التصحر والتشجير.
- مراجعة سياسات استخدام الموارد المائية وتحديث انظمة الري وتخزين المياه للحد من مشكلة الهدر الكبيرة الحاصلة في المياه في البلاد.
- اطلاق برنامج استراتيجي شامل طويل الامد, خاص بالتشجير ومكافحة التصحر,ومحكوم بسقوف زمنية واضحة, تخصص له موارد مالية تثبت في الموازنات المالية للسنوات القادمة.

نسيبة يونس
ترجمة: د. نصر محمد- فيصل عبد اللطيف

تحذير مبكر:

كيف يتسنى للعراق التأقلم مع التغير المناخي؟

| ملخص تنفيذي

- العراق يواجه خطرا كبيرا يعاني فيه من اسوء اثار ازمة المناخ, بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه الحاد.
- مع تقلص الاراضي الصالحة للزراعة واختفاء المهن الزراعية, ينزح الكثير من العراقيين الى المدن بحثا عن العمل. الامر الذي يزيد من الضغط على الخدمات, ويرفع من اسعار الغذاء, ويفاقم التوترات الاجتماعية ويؤدي الى التظاهرات والعنف.
- ضعف منظومة الحكم في العراق تحول دون تحسين ادارة المياه, ومنع الصراعات بين المحافظات والصراعات القبلية, وجذب الاستثمار والخبرات اللازمة لخلق وظائف صديقة للبيئة والتكيف مع التحول المناخي.
- الوعي العام بالمخاطر المناخية يزداد, الا ان قلة قليلة من القيادات السياسية تضع هذه الامر من ضمن اولوياتها.
- لقد حاول العراق مرارا الوصول الى توافقات حول القضايا المتعلقة بالمياه مع دول المنبع مثل تركيا وايران, اللتان تقومان ببناء السدود التي تؤثر على واردات المياه الى العراق, واللتان تعتقدان ايضا بان العراق العراق يدير حصته من المياه بشكل سيء.
- على العراقيين والاوربيين العمل سويا على تحسين الحوكمة السيئة في العراق والتفكير بخلق بعض السبل الكفيلة بانشاء نظام انذار مبكر لتشخيص الصراعات المحتملة التي قد تشتعل كنتيجة لتأثيرات التغير المناخي.

| مقدمة:

لقد نبهت سلسلة من الاحداث الدراماتيكية التي حصلت خلال الاشهر الستة الماضية الرأي العام العراقي الى حقيقة ومخاطر التغير المناخي. تسعة عواصف ترابية اكتسحت البلاد خلال فترة ثمانية اسابيع فقط, متسببة باغلاق الدوائر الحكومية والمطارات وتعطيل النشاط الاقتصادي ودخول الاف من البشر الى المستشفيات. خلايا من جماعة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) استغلت انحسار مدى الرؤية الذي تسببت به العواصف لشن هجمات على قوات الامن العراقي.

ومع مطلع سنة ٢٠٢٢, اشعلت الاخبار الواردة بشأن الجفاف التام لبحيرة ساوة في محافظة المثنى الى موجة من الاسى والحنين الى الماضي حيث تحسر المواطنون المحليون والمعلقون على تأثير الجفاف على مصادر معيشة السكان وهوية المحافظة. يضاف الى ذلك القصص المفزعة التي تلت ذلك والتي تناولت الانخفاض الحاد بمستويات المياه في بحيرة حمرين في محافظة ديالى وزيادة التلوث في بحيرة الرزازة في محافظة كربلاء.

وبالعودة الى سنة ٢٠١٨, فقد تراجعت جودة المياه في مدينة البصرة بشكل كبير مع ارتفاع مستويات المياه في الخليج الفارسي مع تقلص تدفقات مياه انهار المنبع والتراجع كميات الامطار الامر الذي اسهم في زيادة نسبة الملوحة في نهر شط العرب. ادى ذلك الى دخول ما يقارب ١٢٠,٠٠٠ نسمة الى المستشفيات ودفع بالاف المواطنين الى الانضمام الى المظاهرات الجماهيرية المناهضة للسلطات المحلية والفدرالية. وقد تصدت قوات الامن والجماعات المسلحة ذات الارتباطات السياسية باستخدام العنف, متسببه بقتل ٣١ شخصا على الاقل واصابة المئات الاخرين. كما ادى

التعامل السيء مع هذه الازمة الى اضعاف فرص رئيس الوزراء حيدر العبادي بالحصول على فترة ثانية كرئيس للوزراء, بالاضافة الى اضعاف شرعية مؤسسات الدولة, وتمكين الجماعات المسحلة من شن حملة اغتيالات بالضد من الناشطين والمتظاهرين.

هذه الاحداث في المحصلة جلبت قضية التغير المناخي الى النقاشات السياسية في العراق- لكن قادة البلادة لم يقوموا حتى اللحظة باي خطوة ذات معنى في هذا المجال. وذلك على الرغم من الخطورة الجدية لاثار التغير المناخي على العراق على المدى البعيد والمتوسط. في عام ٢٠١٩, صنف تقرير للامم المتحد العراق خامس بلد في العالم مهدد من ناحية وفرة الماء والغذاء والعرضة للارتفاع الحاد في درجات الحرارة. فدرجات الحرارة في العراق ترتفع بمعدل سبع مرات اعلى من المعدل العالمي, في الوقت الذي يتوقع فيه تناقص معدلات تساقط الامطار بمعدل ٩ بالمئة مع حلول عام ٢٠٥٠. في الوقت ذاته, تواجه البلاد ارتفاعا في معدل نمو السكان يبلغ حوالي ضعفي المعدل العالمي, بمعدل ٢,٢٥ بالمئة سنويا, ليبلغ عدد سكان العراق خمسون مليون نسمة في سنة ٢٠٣٠ وسبعون مليون نسمة في عام ٢٠٥٠.

هذه التغيرات بدورها تقود الى حدوث حركة هجرة ضخمة من الريف الى المدينة, مسببة ضغطا هائلا على الخدمات المحدودة وفرص العمل في المناطق الحضرية, ومشعلة اضطرابات اجتماعية ومغذية للصراعات والتنافس بين المحافظات والقبائل. في بعض الحالات ساهمت هذه التحولات في تمكين الجماعات المتطرفة الى كسب موطئ قدم في المناطق الريفية المسحوقة. تكبح الحوكمة المعطوبة وضعف القطاع الخاص والنقص في الاستثمار الاجنبي المباشر قدرة البلاد على اتخاذ جهد مركز يعالج كلا من اسباب واثار التغير المناخي. فالحوكمة السيئة تتسبب في الهدر المائي, ويجعلها في موضع ضعف حيال دول المنبع, تركيا وايران, اللتان تقومان ببناء السدود التي تجعل من الوضع في العراق اكثر سوءا.

على العراق وبصورة عاجلة الموافقة على تخصيص اموال كبيرة لاعمال سياسة مناخية فعالة. وبامكان الاوربيون تقديم الدعم باشكال متعدده- بكل تأكيد في المجال التقني, بالاضافة الى اقناع القادة السياسين في العراق بفوائد هذه السياسة ليس فقط في معالجة اثار المناخ المتغير بل وايضا في تحسين الحوكمة الداخلية وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

سياسات واقتصاديات التغير المناخي في العراق

السياسات:

العراق الان عالق في فترة من الشلل السياسي: حيث مرت تسعة اشهر منذ الانتخابات البرلمانية في شهر اكتوبر ٢٠٢١, ولم تتشكل حكومة جديدة حتى الان. مؤخرا, عقد الاضطراب المشهد السياسي بعد انسحاب اعضاء الكتلة الصدرية-الكتلة الاكثر نجاحا في الانتخابات- من البرلمان بصورة جماعية. وعلى الرغم من ان العراق يتمتع الان من العوائد الغزيرة المتأتية من فترة الارتفاع في اسعار النفط, الا انه حتى تشكيل حكومة جديدة ستبقى الدولة عاجزة قانونيا عن تمرير موازنة جديدة توزع من خلالها التخصيصات-سواء لمعالجة مسالة التغير المناخي او غيرها من القضايا التي تحتاج الى استثمارات والتزامات طويلة الامد.

حتى ومع مجيء حكومة جديدة في نهاية المطاف, فانه من غير الواضح اذا ماكانت قضية المناخ ستلقى الاهتمام والدعم الذي تحتاجه ومن اعلى المستويات. فالتنافس السياسي محتدم بشكل كبير, تحديدا بين الجماعات الشيعية المسلحة- والتي تتحكم في معظم المناطق المتأثرة بالتغير

المناخي لكن سلم اولوياتها يشتمل على قضايا مختلفة. هذه الفوضى السياسية يفاقمها فهم محدود لمعنى التغير المناخي لدى النخب الحاكمة في البلاد.

بعض الاصوات المهمة تدعو الى الاستثمار في مجال المناخ, بما في ذلك قيادات متقدمة في الوسط السياسي العراقي. ففي شهر نوفمبر من عام ٢٠٢١, تبنت الحكومة الفيدرالية مبادرة الرئيس برهم صالح المعروفة بمشروع اعادة احياء مابين النهرين. ولاول مرة يضع هذا المشروع خطة طموحة لمعالجة اكثر اثار التغير المناخي حدة في البلاد. ان الرئيس برهم صالح هو مناصر شديد لسياسة التكيف مع التغير المناخي. ففي مقابلة له مع المؤلفة, قال: «ان حجم المشكلة(التغير المناخي) كبير جدا كمدخل للصراع وانعدام الاستقرار, وستصبح تدريجيا قضية سيجدها السياسيون في العراق تستحق الاهتمام.»[1]

لقد تضمنت مقترحات الرئيس صالح مبادرة الاستخدام الامثل للمياه, برنامج اعادة التشجير, وخطط للاستثمار في الطاقة الخضراء. وبالرغم من ان الرئيس نجح باقناع الحكومة تبني مشروع احياء بلاد ما بين النهرين كاطار عمل سياسي يخصص له التمويل اللازم وتتسنى امكانية اعماله, الا انه ينبغي على القادة السياسيين ان يكونوا مستعدين لتخصيص الاموال اللازمة في هذه المبادرات طويلة الامد. وان كان صناع القرار في العراق مقيدين في الوقت الحاضر لعدم قدرتهم على تمرير الموازنة, الا ان اغلبهم باي حال من الاحوال يفضلون السعي نحو تقديم هبات شعبوية قصيرة المدى, مثل توفير التعيينات في القطاع الحكومي العام.

وزير المالية العراقي, علي علاوي, قام ايضا باطلاق برنامج اصلاحي عرف بالورقة البيضاء والذي يسعى من خلاله الى وضع الاقتصاد العراقي في مسار تنموي مستدام يوفر من خلاله التمويل من الانفاق العام للاستثمار في مجال الاستجابة الى تحديات التغير المناي. وبهذه الطريقة, سيتسنى للقادة احداث التغيير عن طريق زيادة الوعي بهذه المسالة في اوساط النخب السياسية.

وبالرغم من قتامة المشهد, الا ان مشروع اعادة احياء بلاد ما بين النهرين وغيره من المبادرات المطروحة مثل مبادرة علي علاوي تدل على ان التغير المناخي بدا اخيرا تلقي بعض الاهتمام على اعلى المستويات في السياسية العراقية. وفي اي وقت ستتوصل فيه المؤسسة السياسية العراقية الى اتفاق حول تشكيل حكومة جديدة, سيكون من المهم بالنسبة لها ان تضع على من ضمن اولوياتها تمويل واعمال هذه المبادرات الطموحة الهادفة الى معالجة قضية التغير المناخي. فالاثار الواسعة المترتبة على ازمة المناخ ستعني في نهاية المطاف ان القادة العراقيين لايمكنهم الاستمرار بتجاهل الازمة.

المواقف السياسية

بالرغم من صعوبة القياس الدقيق لدرجة الوعي بالتغير المناخي, الا ان الرأي العام العراقي منتبه لاثاره. فالمخاوف تتزايد سواء بين الرعاة البدويين الذين يعانون من شحة تساقط الامطار او صيادي الاسماك المعتمدين على البحيرات التي يتناقص مائها. قطاعات كبيرة من المواطنين بثوا معاناتهم اليومية وعلاقة ذلك بالتغير المناخي: قضايا مثل شحة المياه تكون دافعا لخروج التظاهرات بشكل متكرر. ويعتقد الناس بان الحكومات المتعاقبة والسلطات المحلية اداروا ملفة البيئة بشكل سيء وفشلوا بالاستجابة الى ازمة المناخ.

من المرجح ان قضية التغير المناخي ستأخذ اهتماما اوسع في المستقبل. ففي الفترة التي اعقبت الحرب على داعش مباشرة, قضايا مثل الفساد والتعليم والاقتصاد واعادة البناء جائت في مقدمة الاهتمامات المحلية. ولكن, مع انحسار الصراع وتحوله الى جزء من الماضي ومع وضوح

الاضرار التي تسبب بها التغير المناخي, ازداد اهتمام العامة بالمواضيع المتعلقة بالبيئة. فخلال العواصف الترابية التي غطت البلاد في النصف الاول من عام ٢٠٢٢, امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بالمنشورات التي تشير الى ان التغير المناخي هو السبب وراء هذه العواصف. يضاف الى ذلك دور المتغير السكاني, حيث ان الشباب العراقي اكثر وعيا اليوم بهذا الموضوع, فقد وجد استطلاع برنامج الامم المتحدة للتنمية ان ٦٧ بالمئة من الشباب البالغة اعمارهم دون الثمان عشر سنة في العراق يؤمنون ان حالة المناخ في العراق وصلت الى مراحل طارئة.

الاقتصاد وتقليل انبعاثات الكاربون

اذا ما حصل وتوافق الرأي العام ورأي النخب على تنفيذ خطة عمل جدية في مجال المناخ, فان اي تقدم في هذا المجال سيحتاج الى استثمار اجنبي مباشر. ولكن مالم وحتى تقوم نخبة البلاد السياسية باتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل العراق الى بيئة جاذبة للاستثمار (الامر الذي رفضت هذه النخبة القيام به مراراً) ستبقى الحكومة الفيدرالية (والحكومات المحلية) مفتقرة الى الموارد الكافية للاستثمار في مجالات خزن المياه, وايقاف وعكس عملية التصحر, وتحسين امن الطاقة عن طريق تطوير امكانيات العراق الهائلة من الطاقة المتجددة. يمكن ان تساعد عملية الاصلاح الاقتصادي في هذا المجال كما هو الحال مع اي مجال اخر. فخلال العقد الماضي, ساهمت عوائد النفط باكثر من ٩٩ بالمئة من صادرات العراق و ٨٥ بالمئة من الموازنة الحكومية. وقد اشار وزير المالية العراقي علي علاوي الى انه ما اذا وصل العالم الى تصفير الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠, فان عوائد الدول المنتجة للنفط ستنهار بنسبة ٧٥ بالمئة.

ومن المرجح ان تتوفر فرص مهمة نتيجة الابتعاد عن النفط – الذي يهيمن على الاقتصاد في العراق لكن نسبه التشغيل فيه لا تتجاوز ١ بالمئة في عموم البلاد. على العكس من ذلك, فان الانتقال الى الطاقة الخضراء يمكن ان يسهم في توفير فرص عمل كثيرة.

ولكن الطبيعة الاحادية الشديدة للاقتصاد العراقي تجعله مرهونا بالتحول العالمي نحو تقليل انبعاثات الكاربون: فصفقة الاتحاد الاوربي الخضراء, وغيرها من الدوافع نحو الاستغناء عن الكاربون, يمكن ان يكون لها اثار جيبولوتيكية خطيرة على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات الكاربونية. وعلى الرغم من كون العراق احد الدول الموقعة على اتفاقية باريس لتقليل الانبعاثات عالميا, الا انه تعهد بخفض انبعاثاته من الغازات الدفيئة بنسبة متواضعة تبلغ واحد بالمئة مع حلول سنة ٢٠٣٥. ونسبة تخفيض اضافية تبلغ ١٣ بالمئة لكنها مشروطة بالدعم الدولي المقدم الى العراق. ويرى وزير المالية العراقي ان هذا الدعم هو ركن اساسي لضمان ان التحول العالمي نحو الاستغناء عن الكاربون لن يحمل في طياته اثارا سلبية على امن واستقرار العراق والمنطقة. وقد حذر مسؤولون عراقيون الدول المتقدمة والدول التي لا يعتمد اقتصادها على الهايدروكاربونات من الدفع نحو تحول سريع في هذا المجال.

ويبقى هنالك الكثير لفعله من اجل تأمين الاستثمار اللازم لغرض تنويع مصادر الاقتصاد العراقي. يأتي في مقدمة ذلك معالجة اوجه القصور العميقة في نظام الحوكمة في العراق بما في ذلك تقليل الفساد. مثل هذه الخطوات ستساعد البلاد ايضا في كسب الاستثمار اللازم للتكيف مع التغير المناخي ووسائل التخفيف من اثاره, التي ستوفر بدورها فرص العمل وتقلل من التوتر الاجتماعي.

الحوكمة الضعيفة في العراق والقدرة على الاستجابة

للتغير المناخي

الحوكمة

كما تم ملاحظة ذلك, يفتقر العراق ثقافة سياسية قادرة على الاستجابة للتحديات التي يفرضها التغير المناخي او لتطوير خطة تحول اقتصادي. لكن مثل هذه المشاكل برزت جزئيا بسبب ضعف نظام الحوكمة الموجود في العراق وعدم القدرة على تحويل السياسة الى تطبيق عملي من ناحية الخدمات والضوابط والبنى التحتية.

ان الاسعار المرتفعة للنفط تعني ان العراق قادر على توفير الاستثمار اللازم للتكيف مع التغير المناخي وتخفيف اثاره. لكن, حتى لو رغبت حكومة العراق المستقبلية ان توفر تخصيصات كافية في الموازنة في هذا الاتجاه, ستكون بحاجة الى معالجة مسألة الضعف في الحوكمة. هذا الضعف سيحول دون تخفيف بعض من ابعاد التغير المناخي التي يمكن السيطرة عليها, فيما لو ارادت ان توائم بين سياستها والموارد من جهه و بين منظومة الحكم والهياكل الخاصة بتطبيق السياسات.

الضعف في منظومة الحوكمة موجود على المستويين المحلي والوطني. على سبيل المثال, تبرز التوترات عادة بين المؤسسات الحكومية حول مسألة توزيع المياه, كما حدث بين محافظتي ميسان والكوت, ومحافظتي المثنى والقادسية وذي قار.وقد اشتكى مسؤولون من المحافظات الجنوبية مثل ميسان والمثنى بان المحافظات التي تقع الى الشمال من محافظاتهم يأخذون اكثر من حصتهم في المياه, مؤثرين على الماء الوارد اليهم. في شهر اذار ٢٠١٧, قام محافظ المثنى فالح الزيادي بارسال جرافات وقوى امن لازالة السدود المائية في قضاء الحمزة التابع لمحافظة القادسية, مخاطرا باشعال صدام مسلح. وقد لاحظ محافظ ذي قار السابق يحيى الناصري بان» المحافظات تتصرف بشكل فردي (بموضوع المياه), الامر الذي ينذر بحدوث كارثة».

اما على المستوى الوطني, فوزارة الزراعة هي المسؤولة عن الري, اكثر من وزارة الموارد المائية نفسها, الامر الذي يقود الى غياب الوضوح في مسألة وضع وتطبيق السياسات المتعلقة بحفظ المياه وتحديث تقنيات الري. هذا الامر بالغ الاهمية كون العراق يستخدم في الوقت الحالي طرق ري تتسبب بهدر كبير في المياه. ومن الحيوي جدا ان يقوم العراق بحفظ المياه عن طريق تحديث انظمة الري الخاصة به, وهي مهمة تقدر تكلفتها حسب وزارة الموارد المائية مابين ٥٠-٧٠ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث عشر القادمة. ومن اجل القيام بذلك, هناك حاجة لوجود نهج حكومي وطني موحد يرافقه تعاون من سلطات المحافظات لمساعدة المزارعين المحليين في جميع انحاء البلاد للتحول بسرعة الى تقنيات واطئة الكلفة من شانها ان تساهم في تقليل كمية المياه المستخدمة.

الاثار الاجتماعية

ان شحة المياه في المناطق الريفية (يفاقهما سوء ادارة المياه في العراق) لها تأثيرات متعددة. فقد تتسبب هذه الشحة بالتصحر, حيث تتحول الاراضي الخصبة الى اراضي قاحلة. هذه الظاهرة تهدد حوالي ٩٢ بالمئة من الاراضي الزراعية, ومن الممكن ان تقود الى حدوث موجات هجرة جماعية داخلية, و لربما دولية, في المستقبل. ان الهجرة الداخلية من الريف الى المناطق الحضرية تكون مدفوعة بشكل رئيس بالانهيار الحاصل في مجالات العمل في الريف, الامر الذي يحدث عندما لا تكون هناك كمية كافية من المياه لزراعة الاراضي. ووفقا لحسابات البنك الدولي فان تناقص مصادر المياه في العراق بنسبة ٢٠ بالمئة من الممكن ان يتسبب بتراجع الطلب على العمالة الزراعية بنسبة ١١,٨ وخفض الناتج القومي ٦,٦

مليار دولار, او حوالي ٤ بالمئة.
هذا ايضا له تأثير على الامن الغذائي: فشحة المياه والجفاف يتسببان بالفشل المتكرر في انتاج المحاصيل: في سنة ٢٠٢١, ٣٧ بالمئة من المزارعين ذكروا بانهم واجهوا فشلا في زراعة محصول الحنطة في حين ذكر ٣٠ بالمئة منهم فشل زراعة الحنطة لديهم. الجفاف كذلك يؤثر بشكل حاد على المزارعين الرعويين, حيث ان الفشل في زراعة المحاصيل يدفع باسعار اعلاف الماشية الى الارتفاع كما تتسبب شحة المياه بانتشار الامراض التي تنتقل عن طريق الشرب والتي تفتك بالماشية. اصحاب المزارع الصغيرة والمجتمعات البدوية هم الاقل قدرة على استيعاب الصدمات التي تصيب موارد دخولهم والتي يتسبب بها الجفاف وبالتالي هم الاكثر تأثرا من اثار التغير المناخي.
ان الصعوبات البيئية ترفع من مستويات التوتر الاجتماعي وتضع الدولة الضعيفة اصلا تحت الضغط. فهي تساهم في الاضطرابات عن طريق افراغ المناطق الريفية من سكانها, وزيادة الطلب على الخدمات في المناطق الحضرية ورفع السخط المحلي على النخب الحاكمة. كما ان الزيادة في وفرة العاملين بالاجر اليومي ممن لم يستطيعوا ان يجدوا عملا في مجال الزراعة يخلق تنافسا على العمل في مجالات اخرى, كالعمل في مجال البناء في المناطق الحضرية. مثل هذا التنافس يسبب بدوره توترا بين الافراد النازحين والمجتمعات التي تحتضنهم في عدد من المحافظات مثل كربلاء وصلاح الدين وديالى.
في بعض المناطق, قادت التوترات الى صدامات مسلحة كما حدث الامر في مناطق في محافظة ذي قار ومحافظة ميسان حول منطقة شط العرب في الجنوب, حيث اندلعت اعمال العنف عندما قام النازحون برعي قطعان الجاموس في اراضي لا يمتلكون حق الرعي فيها. ومن المرجح ان تزداد الصراعات المحلية المدفوعة بالتوترات بين النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم مع استمرار تدفق موجات الهجرة, وارتفاع معدلات السكان بصورة محمومة, في الوقت الذي تصارع في السلطات لتوفير الخدمات الاساسية التي يحتاجها السكان الحضريون والذين تتزايد اعدادهم باستمرار. كما ان التنافس على السكن المحدود في المناطق الحضرية يزداد حدة نتيجة لموجات الهجرة الداخلية, والتي تتسبب بزيادة نمو العشوائيات في المدن المتأثرة بموجات الهجرة هذه. في الوقت ذاته, هؤلاء المهاجرون بسبب التحولات المناخية غالبا ما يكونوا فقراء ومهمشين ويميلون الى التجمع في اجزاء من المدن تتصف بالفقر وانعدام الامن وقلة الخدمات.
مثل هكذا تحولات تترك العراق تحت رحمة التحولات والاحداث الدولية: فحوالي نصف مؤونة الطعام في البلاد يتم استيرادها, ومع اندلاع الحرب في اوكرانيا, ساهم ذلك في ارتفاع اسعار المواد الغذائية. ووفقا لبرنامج الغذاء العالمي, هنالك ٢,٤ مليون عراقي الان في حاجة ماسة الى المساعدة الغذائية والمعيشية. فقد ارتفعت اسعار بعض المواد الغذائية في العراق بنسبة ٢٠ بالمئة. وقد زادت بغداد من الاثمان التي تقوم بدفعها للمزارعين وقدمت منح الى العوائل ذات الدخل المحدود لحمايتهم من الاثار المحتملة لهذا الارتفاع. لكن هذا النوع من الحلول غير قابل للاستمرار. عزام علوش, الخبير المناخي ومستشار الرئيس العراقي, اقترح للكاتبة ان تقوم الحكومة بتحويل الدعم التي تقوم بتقديمه الى القطاع الزراعي بعيدا عن شراء المنتجات الزراعية باسعار مرتفعة واعادة توجه هذا الدعم لتحفيز المزارعين على تبني تقنيات ري جديدة.[٢] الامر الذي سيكون بحد ذاته بلا شك تحديا كبيرا من الناحية السياسية, لكنه اذا ما تم وضعه ضمن سياق تقوم من خلاله الحكومة باتخاذ خطوات حازمة

لحفظ المياه في العراق وكسب تأييد الشعب العراقي لهذه المسيرة, فبالامكان ان تفتح هذه السياسة الكثير من الاحتمالات.

وبشكل عام, يقود الفشل الحكومي في العراق الى حدوث موجات من التظاهرات العارمة. وقد استمرت هذه الموجات مع شجب المواطنين لفشل الدولة في الاستجابة الملائمة لجملة من التحديات, التي تفاقم الكثير منها بفعل اثار التغير المناخي.

فعلى سبيل المثال, منذ اكتوبر عام ٢٠١٩ وصعودا وما اصبح يعرف بمظاهرات تشرين التي اشعلتها جملة من المظالهم بما في ذلك غياب فرص العمل للشباب العراقي-فاقمتها ضياع سبل العيش في المناطق الريفية نتيجة لشحة المياه واندثار القطاع الزراعي. هذا التحدي زاد حدة عندما ردت الدولة والفواعل اللادولتية على المظاهرات بعنف صادم, متسببه بقتل اكثر من ٦٠٠ مظاهر واصابة اكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص. هذه الاستجابة اضرت بمصداقية الحكومة العراقية وادت الى استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي, ومهدت السبيل لتشكيل حكومة تصريف اعمال جديدة.

وعليه, مع كل موجة من موجات التظاهر والعنف ستتقوض شرعية الحكومة العراقية وتزداد فقدان الثقة بين المواطنين العراقيين بالعملية السياسية. هذه الهوة التي تتسع بين النخب السياسية والمواطنين العراقيين كانت واضحة جدا في الاقبال المتدني في الانتخابات البرلمانية التي حدثت في اكتوبر ٢٠٢١.

بالاضافة الى مظاهرات تشرين, التي اجتاحت وسط وجنوب العراق, تضرب الاحتجاجات المحلية المحافظات بين الحين والاخر كاستجابة الى التحديات التي يفرضها التغير المناخي. على سبيل المثال, في اذار ٢٠٢٢, حدثت مظاهرة في ناحية السلام بمدينة ميسان احتجاجا على شحة وتلوث المياه في نهر البتراء, الامر الذي تسبب بانتشار امراض التايفوئيد, الجرب, وغيرها من الامراض الجلدية بين السكان المحليين. واستمرت التظاهرات بالحدوث في محافظة ذي قار, قام المتظاهرون خلالها بقطع الطرق الرئيسية للتعبير عن غضبهم على نقص الخدمات, بما في ذلك عدم وفرة الماء الكافي. منطقة كوردستان هي الاخرى شهدت مظاهرات, على الرغم من عدم تمتعها بالتغطية الاعلامية الكافية, مثل تظاهرات مدينة السليمانية في شهر حزيران ٢٠٢١ بعد انتشار الامراض المنقولة عن طريق المياه.

يضاف الى ذلك, ان الدولة تفشل بشكل متكرر في ضمان توفر الطاقة الكهربائية الضرورية لتغطية الكثير من الاحتياجات, بما في ذلك تشغيل اجهزة التبريد خلال درجات الحرارة الحارقة في الصيف والتي تصل الى ٥٠ درجة مئوية. انقطاع التيار الكهربائي في جنوب العراق دفع سكان مدينة العمارة في ميسان سنة ٢٠٢١ الى الاعراب عن غضبهم عن طريق اشعال النيران في الاطارات امام دائرة صيانة الكهرباء. هذه المظاهرات امتدت الى مناطق عديدة واجبرت وزير الكهرباء ماجد حنتوش على الاستقالة.

بالاضافة الى ذلك فانه من المتوقع ان تعصف الاضطرابات بالبلاد مع زيادة نمو السكان في المناطق الحضرية, وارتفاع درجات الحرارة, وفشل الدولة بتقديم الخدمات. هذه التحديات ستكون اخف حدة اذا ماكانت الحكومة قادرة على تطبيق السبل اللازمة لتخفيف التوتر الاجتماعي, وثانيا, اذا ما كانت الحكومة قادرة على رسم منهاج عمل يمكن ان ينقل العراق من العزلة الى الريادة في مجال تبني اقتصاد جديد لايعتمد على الكاربون ويخلق الكثير من فرص العمل الصديقة للبيئة ويحسن من الامن الغذائي للعراق.

الاثار الامنية

ان الاثـار المجتمعـة للحرمـان الناتـج عـن التغيـر المناخـي مـن ناحيـة المـاء والغـذاء وفـرص العمـل والخدمـات مـع ضعـف الـدور الحكومـي او غيابـه فـي اجـزاء كثيـرة مـن البـلاد- جعـل بعضـا مـن المجتمعات الريفية في العراق عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة التي تقدم تحديدا هذا النوع من الاحتياجات. على سبيل المثال, الجفاف المنتشر بشكل واسع في محافظتي الانبار ونينوى في سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ اتى على الكثير من الوظائف الريفية وساهم في نجاح جهود تنظيم القاعدة بتجنيد الشباب المتأثرين بفعل ذلك للالتحاق بهم.

كما ساهمت شحة المياه في نمو تنظيم الدولة الاسلامية. في بدايات ظهورها, استجابت داعش الى الظروف الجوية الشديدة عن طريق تقديم الدعم الى المجتمعات الريفية المتضررة. وتضمن ذلك توزيع الغذاء خلال الجفاف الذي حدث في عام ٢٠١٠ وتوزيع الاموال بعد العواصف الترابية التي دمرت حقول الباذنجان بالقرب من كركوك في ٢٠١٢. وبسبب ذلك, كان المزارعون من ابرز الداعمين الاوائل لتنظيم داعش. كما ساهمت شحة المياه في دعم سردية داعش الطائفية, عن طريق دفع التنظيم للمجتمعات المحرومة من المياه في المناطق السنية للتصديق بانهم مهملون من قبل الحكومة التي من المفروض ان الشيعة يهيمنون عليها. على سبيل المثال, في محافظة صلاح الدين, كان الاقضية والنواحية من اكثر المناطق التي شهدت نجاحا للتنظيم في تجنيد ابنائها مثل منطقة الثرثار, حيث تشح المياه, مقارنة بالمناطق التي تكون فيها المياه اكثر وفرة.

وقد ادركت الحكومة في العراق الدور الذي يلعبه التغير المناخي في دفع عملية التجنيد لدى التنظيمات المتطرفة. في نيسان ٢٠٢١, ذكر وزير الدفاع جمعة عناد بان ازمة المناخ توثر على النازحين وتدمر الارض الزراعية وترفع من البطالة وتقود الشباب نحو الجريمة والارهاب, تاركة اولئك الذين لايحصلون على فرص عمل او يمتلكون سبل العيش « فريسة سهلة لداعش». لكنها فشلت حتى اللحظة بالقيام بفعل حقيقي لمنع استمرار ذلك من الحدوث.

النزوح الذي يتسبب به المناخ يؤثر على المحافظات العراقية المحررة من داعش, مثل نينوى وكركوك, ويقوض جهود اعادة الحياة الى هذه المناطق. هنالك حاليا ١,٢ مليون مدني عراقي نازح داخليا بسبب الصراع مع داعش, وتأثير التغير المناخي يمكن ان يعني بقاء النازحين او ارغامهم على النزوح مرة اخرى. اعتبارا من شهر ديسمبر ٢٠٢١, تظهر البيانات بان ٣٠٠ عائلة (مايقارب ١٨٠٠ شخص) من الذي عادوا الى نينوى بعد نزوحهم خلال الصراع مع داعش, نزحوا مرة اخرى نتيجة للجفاف. معظم هذه العوائل هي من المناطق الريفية الجنوبية للمحافظة ولم تكن قادرة على توفير الغذاء لمواشيهم بسبب شحة سقوط الامطار. وتقف تأثيرات التغير المناخي كاحد الدوافع خلف تجنيد المتطوعين الى الجماعات السياسية المسلحة, التي لها اثر مزعزع على منظومة الحكم وتقوض سيطرة الدولة. في البصرة, على سبيل المثال, الالتحاق بالجماعات المسلحة جزئيا هو احد مخرجات التدهور البيئي حول شط العرب مع غيرها من الاثار المألوفة للبطالة والنزوح وتدمير الحياة الريفية. بعض هذه الجماعات المسلحة منخرطة في نشاطات غير شرعية مثل تهريب المخدرات, والعنف السياسي. وتحد هذه الجماعات من قدرة الحكومة العراقية على لجم الصراعات المحلية وتقديم الخدمات.

اخيرا فان التنافس على المياه في المناطق الريفية يساهم في اذكاء الصراع المسلح بين الجماعات القبلية. مثل هذه الخلافات القبلية المتعلقة

بالمياه تحدث بشكل رئيس في المناطق الريفية في جنوب العراق. على الرغم من وجود دوافع كثيرة للنزاعات القبلية, الا ان الخلافات حول الوصول الى مصادر المياه هو من اكثر الاسباب شيوعا وراع اندلاع العنف. ففي بعض الحالات قامت قبائل رئيسية بتحويل مجرى المياه الى اراضيها الزراعية, متسببه بخلق توترات معالقبائل الاخرى التي لا تمتلك مياها كافية تلبية احتياجاتها. وقد تم تسجيل الكثير من الحوادث في شمال البصرة تتعلق بالخلافات القبلية حول المياه ممتدة لعقود من الزمن ومتسببه بقتل واصابة العشرات من الاشخاص, حيث تذكر شخصيات محلية بان شحة المياه هي السبب وراء حوالي ١٠ بالمئة من الخلافات القبلية القائمة. ان حوادث النزاعات القبلية في تصاعد مستمر, فقد تضاعف الرقم في الفترة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠, ثم شهدت صعودا اخرا في سنة ٢٠٢١. مايزيد على نصف الحوادث المسجلة في سنة ٢٠٢١ حدثت في اكثر ثلاث محافظات تعاني من شحة المياه: البصرة, ذي قار, وميسان. وفي بعض الحالات, قادت الصراعات القبلية الى اندلاع حالات نزوح سكاني. ففي الفترة بين ديسمبر ٢٠٢١ و اذار ٢٠٢٢, في ناحية الحي, محافظة واسط, نزحت ٢٥ عائلة نتيجة للخلافات القبلية حول الوصول الى مصادر المياه.

في الكثير من الحالات, كانت الحكومة غير راغبة او غير قادرة على التدخل, وفي بعض الاحيان استخدمت الجماعات القبلية العنف المباشر بالضد من السلطات الحكومية حول قضايا تتعلق بالمياه. مثلا, في مدينة الموصل, اشارت بعض التقارير ان سكان بعض القرى قاموا بتسليح انفسهم ومنعوا السلطات من بناء الابار في القرى المجاورة خوفا من ان يؤدي هذا الامر الى تقليل مصادر المياه الخاصة بهم. في شهر ديسمبر ٢٠٢١, وخلال تظاهرة على نقص المياه, اطلق رجال من قبيلة الشويلات بالقرب من حقل الغراف النفطي صاروخا و اسلحة رشاشة على دورية الشرطة القريبة من القناة الاروائية في قضاء الرفاعي. ومع حصول الجماعات القبلية على الاسلحة الثقيلة, فانهم يشكلون تحدياً متزايدا لسلطات الشرطة المحلية.

وضع العراق الاقليمي بخصوص القضايا المناخية

تُعرف المنطقة التي يقع فيها العراق من الناحية الهيدرولوجية بحوض دجلة والفرات. وهي معرضة على نحو خاص لندرة المياه، إذ تُظهر صور الأقمار الصناعية ان المياه الجوفية في الحوض تتناقص بوتيرة أسرع من أي حوض آخر على مستوى العالم تقريباً. وإذ من الصعب التأكد مستويات الانحسار الدقيقة، بسبب تقلب المناخ، والجفاف، وتغير مستويات المياه، والبناء على المجاري المائية- الان الاتجاه واضح. وتشير التقديرات إلى أن تدفق المياه في نهري دجلة والفرات يمكن أن يتقلص بنسبة ٣٠ في المائة و٦٠ بالمائة على التوالي بحلول نهاية القرن. وسيستمر ارتفاع درجات الحرارة و وانحسار هطول الأمطار في تعزيز هذا النمط بالنسبة لجميع دول الحوض، ولكن العراق بوصفه دولة مصب فانه معرض على نحو خاص للتغيرات التي تجريها دول المنبع. إذ تؤكد هاتان الدولتان، ولاسيما تركيا وإيران، أن العراق يحصل على نصيبه العادل من المياه غير انه يسئ ادارتها. وفي غضون ذلك يستمر الطلب على المياه في النمو تساوقاً مع عدد سكانه.

وتتفاقم ندره المياه في العراق بسبب الأنشطة في الدول المجاورة بما في ذلك تطوير البنية التحتية وبناء السدود وتحويل الروافد في تركيا وإيران. ان انحسار تدفق المياه من هذين البلدين يقلل من امكانية الحصول على المياه في العراق ويؤثر سلباً على علاقات بغداد معهم. وقد هدد نائب رئيس البرلمان، حاكم الزاملي مؤخراً بمقاطعة البضائع التركية والإيرانية وقطع العلاقات الاقتصادية مع البلدين بسبب انخفاض تدفق المياه. وعلى الرغم من ان مثل هذا الاجراء المبالغ فيه غير

مرجح إلى حد كبير، إلا ان التصريح يفصح عن أن القضية يمكن أن تكون بمثابة صرخة لاستنهاض السياسيين الشعبويين وتعقيد العلاقات عبر الحدود.

تركيا

تحتل تركيا أهمية خاصة بالنسبة لقضية تقاسم المياه مع العراق، نظراً لأن الحجم الهائل من المياه ينبع منها. إذ يتدفق من تركيا حوالي ٩٠ بالمائة من المياه من نهر الفرات و ٤٠ بالمائة نهر دجلة، كما وتنبع الروافد الأخرى التي تنضم الى نهر دجلة من تركيا. لقد اجبر تغير المناخ تركيا على الحفاظ على حصة أكبر من مياهها، الامر الذي أدى إلى قيام انقرة بتنفيذ بنية تحتية واسعة النطاق على مجاريها المائية منذ تسعينات القرن المنصرم. ويشمل هذا مشروع الاناضول المثير للجدل في جنوب شرق البلاد والذي أدى إلى بناء ٢٢ سداً على نهري دجلة والفرات.

وأجرى العراق وتركيا سلسلة من حوارات تقاسم المياه منذ ستينيات القرن الماضي. لكن لم ينجح أي منهم من التوصل إلى اتفاق يهدئ مخاوف بغداد بشأن امدادات المياه من تركيا. وتنطوي مذكرة التفاهم التي تم المصادقة عليها مؤخراً بين العراق وتركيا والتي تلتزم بموجبها بضمان التدفق السليم على تحد؛ فهي تنص على ان انقرة ستسمح بالتدفق العادل للمياه ولكنها لاتحدد المستوى الدقيق له. وفي غضون ذلك يسير بناء البنية التحتية في تركيا بوتيرة متسارعة. وقد حذرت وزارة الموارد العراقية في تشرين الثاني / نوفمبر بعد يومين فقط من افتتاح الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان سد اليسو الضخم على نهر دجلة، من أن أنقرة تخطط بالفعل لبناء سد جديد آخر على النهر نفسه.

وتعزز التوترات بين تركيا والعراق بشأن تقاسم المياه وتعقد التوترات في المجالات الأخرى بين البلدين، ولاسيما بشأن وجود حزب العمال الكوردستاني في شمال العراق. فقد شنت الحزب تمرداً ضد الدولة التركية منذ عدة عقود وتعدها انقرة أكبر تهديد لها. ولمحاربة هذه الجماعة، انشأت تركيا العديد من القواعد العسكرية في العراق وقامت بانتظام بعمليات ضد حزب العمال الكوردستاني داخل العراق، وأخرها عملية « قفل المخلب» وشنت تركيا غارات جوية في كوردستان ومحافظة نينوى الضعيفة المتنازع عليها. وتمثل مثل هذه العمليات تحدياً للسيادة العراقية وتضعف حكم بغداد، الأمن، والقدرة السياسية وكذلك الاهتمام الذي يمكن أن يركز على قضايا مثل تغير المناخ. تؤدي قضية المياه إلى تفاقم صراع تركيا مع حزب العمال الكوردستاني. فقد وصفت وسائل الاعلام الموالية للحكومة في تركيا صراحة بان البنية التحتية الجديدة مثل سد اليسو على أنها تعيق حزب العمال الكوردستاني، لكن على المدى الطويل من المرجح أن تؤدي مثل هذه المشاريع إلى تكثيف تهجير الكورد داخل تركيا وزيادة دعم الجماعة هناك. يجري العراق مفاوضات مع تركيا لشراء معدات عسكرية مقابل زيادة تدفق المياه وسحب القوات التركية من قاعدة بالقرب من الموصل. وسيظل حزب العمال الكوردستاني، في هذه الصورة المعقدة، والقضايا المرتبطة بها كورقة تأثير وخلاف في مناقشات تقاسم المياه بين تركيا والعراق.

وجدير بالذكر أيضاً ان المسؤولين الأتراك كانوا في الماضي على اتم الاستعداد لاستعمال موقع تركيا بوصفها دولة منبع للضغط على دول المصب للمشاركة في عمليات مكافحة حزب العمال الكوردستاني، او القبول بها. فعلى سبيل المثال وقعت سوريا في عام ١٩٨٧ اتفاقية مع سوريا اشترطت فيها صراح اطلاق المياه على دمشق شرط انهاء الدعم لحزب العمال الكوردستاني.

إيران

ان الجوانب المهمة للعلاقة بين العراق وإيران، في سياق تغير المناخ، تشمل تقاسم المياه، واعتماد العراق على الواردات بأسعار معقولة من إيران، وإمدادات الطاقة.

تعد إيران مصدراً حيوياً ولكن محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للمياه بالنسبة للمحافظات الجنوبية في العراق. ويتدفق نهرا الكارون والكرخة، اللذان ينبعان من غرب إيران، في شط العرب بالقرب من البصرة. غير أن إيران تقوم على نحو متزايد بتحويل روافدها لتلبية احتياجاتها المحلية من المياه وقد حذر وزير الموارد المائية، مهدي رشيد الحمداني، في مناسبات عديدة من أن العراق يخطط لرفع دعوى قضائية دولية ضد إيران بسبب خفض امدادات المياه، والاعتراض على بناء البنية التحية في ايران على الانهار التي تتدفق الى العراق. كما هدد برفع قضية إيران إلى محكمة العدل الدولية أو رفع قضية أمام هيئات حقوق الانسان مثل مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة. وزعم الوزير العراقي، في كانون الأول / ديسمبر، ان العراق كان يتلقى ١٠ بالمائة فقط من المياه التي تلقاها في السابق من إيران، وقال ان الوزارة « اكملت الاجراءات الفنية والقانونية كافة للدعوى القضائية» وأعدت تقريراً من ثماني صفحات بشأن انتهاكات إيران أعدته لجنة من الخبراء.

ومع ذلك بدا ان العراق لم يتخذ مثل هذا الاجراء، وسيكون من شبه المستحيل على بغداد لان تقوم بمسعى من هذا القبيل على نحو واقعي، نظراً لنفوذ إيران الواسع على النخبة السياسية في العراق. ومهما يكن من امر، يرفض المسؤولون الايرانيون الاتهام بان طهران تحد من امدادات المياه على جارتها، وطالب البعض من العراق أن يركز على الحد من تدفق المياه من تركيا. وقد أخبر مستشار رفيع المستوى الحكومة العراقي الباحثة انه على الرغم من أن الحمداني كان صريحاً في انتقاده لإيران، إلا ان هذه مسرحيات سياسية في المقام الأول تظهر في أوقات الخلاف الداخلي في العراق[٣]. ووجد الوزير المقرّب سياسياً من التيار الصدري، انه من الملائم توجيه مثل هذه الانتقادات، إلى حد ما، بسبب تدهور سمعة إيران في أوساط الجمهور العراقي.

وتعد الواردات الغذائية عاملاً مهماً في هذه العلاقة أيضاً. إذ يتهم ناشطون إيران بتجويع العراق لتدمير القطاع الزراعي في البلاد وإغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الإيرانية. وقد أدت مثل هذه المزاعم إلى دعوات من منظمات المجتمع المدني لمقاطعة البضائع الإيرانية، فيما استهدفت احتجاجات تشرين (بعنف أحياناً) رموز النفوذ الإيراني في العراق، بما في ذلك السفارات والقنصليات. وفي سياق العقوبات الدولية الشديدة المفروضة على الاقتصاد الإيراني، كان سوق العراق مصدراً حيوياً للسيولة بالنسبة لطهران. كما أن قلة المحاصيل وتلفها وتراجع غلة المنتجين العراقيين جعل اعتماد الاسواق العراقية على المواد الغذائية التي تصدرها إيران أرخص وأكثر موثوقية، الامر الذي زاد من اعتماد العراق على جارته الكبيرة.

كما تفاقم الغضب الشعبي خلال موجات الحر في الصيف عندما أوقفت إيران على نحو دوري تزويد العراق بالطاقة بسبب تأخر سداد فواتير الكهرباء. ورافقت الاحتجاجات على انقطاع الكهرباء في عام ٢٠١٨ احراق المتظاهرين ليافطات لشخصيات إيرانية ومكاتب أحزاب سياسية مرتبطة بإيران في مشاهد تكررت بشراسة خلال احتجاجات تشرين. ان الدافع وراء الغضب الشعبي هو الرأي العام السائد بأن الجماعات المسلحة العراقية القوية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران لدرجة أنها تعطي الأولوية لإيران على حساب المصالح العراقية. وعلى النحو الموضح آنفاً، فان العراق بلد معرض على نحو خاص لتغيرات المناخ، وغير مهيأ للتعامل مع هذه الآثار. وليس من المستبعد أن يضاعف

الفاعلون الإيرانيون جهودهم لاستعمال الجماعات السياسية والمسلحة العراقية لقمع معارضة المجتمع المدني التي تسعى إلى معالجة هذه الآثار. وإذا اتخذ العراق المزيد من الجهود المنسقة صوب معالجة نقاط الضعف المناخية، سيزيل متغيراً واحداً يعقد علاقته الأوسع مع إيران.

حكومة اقليم كوردستان

هناك توترات سياسية مستمرة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد. وقد سعت حكومة اقليم كوردستان في مناسبات عديدة إلى استعمال موقعها كأرض منبع كنقطة ضغط في المفاوضات مع بغداد. فعلى سبيل المثال، عندما تنشأ خلافات بشأن الموازنة مع الحكومة الاتحادية، اقترح المسؤولون الكورد في بعض الاحيان خفض تدفق المياه الى العراق، بما ذلك في عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠، حتى انهم وصفوا المياه بأنها «ورقة رابحة قوية». فخلال خلاف على الثروة الحيوانية في عام ٢٠١٦، اثارت التهديدات الكوردية رد فعل غاضب من بغداد، حيث اتهمت الحكومة الاتحادية حكومة اقليم كوردستان بتقويض حقوق الانسان وانتهاك الدستور العراقي.

وبات تقاسم المياه أيضاً بؤرة توتر في المناطق المتنازع عليها. فعلى سبيل المثال، سبق للمزارعين العرب في كركوك أن اتهموا السلطات الكوردية بتعمد تقليص المياه في مزارعهم لإجبارهم على ترك أراضيهم. كما تم الابلاغ عن توترات في اوساط العرب والتركمان والكورد بشأن المياه في كركوك في الماضي. كانت المنطقة تحت السيطرة الفدرالية منذ استفتاء الاستقلال الكوردي عام ٢٠١٧ والمواجهة العسكرية اللاحقة. ومع ذلك ماتزال الأرض محل نزاع وفي أي تصعيد مستقبلي يمكن أن تكون المياه نقطة نفوذ ونزاع. وتؤدي البنية التحتية، كما هو الحال مع العلاقة مع تركيا، دوراً، إذ اعربت الحكومة الاتحادية عن غضبها من حكومة اقليم كوردستان لمواصلتها بناء سدود دون موافقتها. واشتكت وزارة الموارد المائية في بغداد في نيسان / ابريل عام ٢٠٢٢ من ان حكومة اقليم كوردستان وقعت، دون علمها، اتفاقية مع شركة صينية لبناء اربعة سدود جديدة. وقد حدث ذلك في سياق التوترات المتصاعدة بين أربيل وبغداد بعد أن قضت المحكمة الاتحادية العليا بان تصدير حكومة اقليم كوردستان للنفط والغاز كان غير دستوري، الأمر الذي تسبب في حالة من الذعر والغضب في حكومة الاقليم. ونظراً لأن الحكومة الاتحادية بدأت الآن في اتخاذ تدابير لتنفيذ قرار المحكمة، فمن المرجح أن تستعمل حكومة اقليم كوردستان سيطرتها على تدفق المياه في المنبع كنقطة ضغط في المفاوضات المستقبلية.

| العلاقات الاقليمية الاخرى

شارك العراق في الحوارات الاقليمية بشان امكانية اتخاذ إجراءات منسقة للحد من تأثير العواصف الترابية. وكان الحمداني قد أعلن عن عقد اجتماع في بغداد مع إيران وتركيا لبحث موضوع المياه على الرغم من عدم تحديد موعد حتى الآن. ان مثل هذه المبادرات الاقليمية هي سبيل مهم لمعالجة قضية تغير المناخ وبناء فهم اقوى لتأثيرها المشترك والحاجة الى التعاون الاقليمي بدلاً من المنافسة. كما انها تحدث في وقت يؤدي فيه العراق دوراً رئيساً في الجمع بين دول المنطقة المختلفة من أجل الحوار السياسي والأمني. ويمكن لبغداد أن تعمل على توسيع مثل هذه المبادرات لتشمل النُهُج الاقليمية للتخفيف من وطأة تأثير المناخ.

إجراءات من أجل العراق

يتعين على الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهد لإدارة التنافس على المياه بين مؤسسات الحكومة المحلية. ويمكنها أن تفعل ذلك عبر انشاء اطار تنسيقي لضمان التوزيع العادل للمياه، ربما اعتماداً على تقييم واضح ومستقل لاحتياجات كل منطقة. ويجب أن يتضمن ذلك أيضاً آليات لتسوية المنازعات للمساعدة تقليل التوترات المتعلقة بالمياه بين السلطات المحلية المختلفة.

يتعين على المؤسسات المالية العراقية- على وجه الخصوص، وزارة المالية العراقية وآليات مكافحة الفساد والهيئات التابعة- زيادة الجهود لتحسين بيئة الاستثمار في العراق. سيكون هذا أمراً حاسماً في مساعدة الاقتصاد على التكيف بعيداً عن الوقود الأحفوري. ويتعين التركيز على نحو خاص على توفير بيئة إيجابية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك وضع تدابير لفهم وتحديد امكانيات الطاقة الخضراء في العراق. وينبغي أن يتماشى ذلك مع الاعتراف بأن الفساد متجذر بعمق في البلاد، ومن ثم سيكون تحسين بيئة الاستثمار عملية طويلة الأمد وبطيئة.

يتعين على الفواعل العراقيين التعامل مع أي حوارات بشأن المياه أو مفاوضات متعلقة بالمناخ بحسن نية، بما في ذلك عبر الكف عن التصريحات والتهديدات القانونية غير الضرورية ضد جيران العراق بشأن انتهاكات المياه. ويتعين على المسؤولين الامتناع عن استعمال هذه القضية لإثارة قواعدهم السياسية المحلية، وعوضاً عن ذلك التعامل مع أي مخاوف عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية. وهذا من شأنه أن يفضي إلى تأثير سياسي أكبر ويحول دون تسيس قضية تؤثر على العراق بأكمله وليس على قطاعات معينة من المجتمع.

أخيراً يتعين على الحكومات المحلية والوطنية تنظيم حملات لإعداد الجمهور للتأثير المحتمل لتغير المناخ وزيادة الوعي بخطورة موقف العراق. يتعين أن تهدف مثل هذه الحملات إلى بناء توافق في الآراء بشأن معالجة القضية، ومن ثم دفع الاعضاء الأكثر تردداً من النخبة السياسية الى العمل. ويجب على الاحزاب السياسية والأفراد المرتبطين بحركة الاحتجاج، الذين فاز بعظهم بمقاعد برلمانية في تشرين الأول / أكتوبر أن يضعوا مثل هذه القضايا في مقدمة مواقفهم السياسية. وهذا من شأنه أن يساعد في توليد الزخم وكذلك تقديم حل لبعض أزمات الخدمات الاجتماعية والعامة التي خيبت آمال الكثير من الجمهور العراقي.

إجراءات لأوروبا

تلتزم الدول الأوروبية بدعم الاستقرار في العراق، وستكون معالجة تأثير المناخ مساهمة مهمة في هذا الهدف. يمكن للأوروبيين تقديم خبرات متخصصة لدعم العراق للاستجابة على نحو أفضل للمشاكل المتعلقة بالمناخ. لكن يجب التأكيد على أهمية اعطاء الأولوية السياسية للطابع المحلي للقضية، واشراك الجمهور على نحو مباشر في المسائل المناخية وتعزيز الحوكمة الداخلية، وتنويع الاقتصاد، ومتابعة الحوارات الاقليمية بمزيد من التركيز.

العمل السياسي

يمكن للدول الأوروبية، في المقام الأول وعلى المستوى السياسي، أن تشجع الأحزاب العراقية على تشكيل حكومة جديدة. يجب عليهم البحث عن الفرص ضمن العمليات المتصلة بتشكيل حكومة جديدة لحث القادة السياسيين على تبني أجندة مناخية جادة وتمويلها. ويمكن للاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً وثيقاً للعراق أن يأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد، مع تقديم خبراته في

رسم السياسات.
ويتعين على الاتحاد الأوروبي إضفاء الطابع الرسمي على تغير المناخ بوصفه جزءاً أساسياً من مشاركته في العراق. وعلى الرغم من ان الاتحاد الأوروبي رائداً في هذا المجال، غير ان القليل من وثائق استراتيجية الاتحاد بشأن العراق تشير صراحة الى تغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق وتوصيات الاتحاد الأوروبي بشأن العراق. وتعترف الدول على نحو منفرد مثل السويد رسمياً بالتداعيات السياسية والاجتماعية للتغيير البيئي، ولكن لايوجد إطار عمل مماثل للاتحاد الأوروبي. كما ان جعل موضوع تغير المناخ أولوية واضحة من شأنه أن يشجع الدول الأعضاء على مواصلة العمل بشأن هذه القضية. كما يمكن للدول الأعضاء أن تنشر خبراتها ذات الصلة عند مساعدة العراق، فعلى سبيل المثال تركز دبلوماسية هولندا مع العراق على إدارة المياه والأغذية والزراعة.
ويمكن للاتحاد الأوروبي أيضاً أن ينظر في توسيع دور البعثة الاستشارية للاتحاد الاوروبي في العراق EUAM المكلفة حالياً بتقديم المشورة للمسؤولين في مكتب مستشار الامن الوطني ووزارة الداخلية بشأن الاصلاح الامني. ويمكن أن يشمل الدور الموسع للبعثة الاستشارية للاتحاد الاوروبي في العراق انشاء وحدة خاصة مهمتها دعم الحكومة العراقية لتحديد المخاطر الامنية ذات الصلة بالمناخ ومعالجتها. وعند الضغط من أجل التزام سياسي من جانب اللاعبين العراقيين، يتعين على الحكومة الأوروبية التنسيق والعمل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى ذات وجهات النظر المماثلة. فعلى سبيل المثال أعلن مؤخراً عن مشروع مشترك بين المملكة المتحدة وكندا صمم لمساعدة بغداد على الوصول الى الأهداف التي تعهدت بها اتفاقية باريس من شأنه أن يوفر الزخم الكافي لعمليات التكيف. يتعين على الحكومات البحث في امكانية انشاء مبادرات أخرى من هذا القبيل.

الاقتصاد والإصلاح

يمكن للدول الأوروبية أن تواصل تكثيف جهودها لدعم تنويع الاقتصاد العراقي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي ونقل المهارات التقنية في مجال الطاقة الخضراء. يتعين أن تستمر مجموعة من الجهات الفاعلة الأوروبية، بما في ذلك جمعيات الأعمال في العمل مع الحكومة العراقية لتحسين بيئة الاستثمار في البلاد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الزراعة والطاقة الخضراء وإدارة المياه. ويمكن أن يأخذ الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة في هذا الصدد. وهي تعقد بالفعل ورش عمل مع أصحاب المصلحة العراقيين في إطار مشروع مبادرات مكافحة الفساد والتحكيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يهدف إلى توفير بيئة استثمارية آمنة. يتعين أن يوسع هذا العمل مع إيلاء تركيز خاص إضافي على تسهيل الاستثمار الأخضر.
ويمكن للدول الأوروبية تزويد القادة السياسيين العراقيين وكبار موظفي الخدمة المدنية بالدعم الفني والتدريب ونقل التكنولوجيا، ولاسيما تحديث تقنيات الري وتعزيز قدرة المراكز الحضرية على الصمود أمام الهجرة الريفية. ويمكن للحكومة العراقي والمانحين الأوروبيين في هذا الصدد التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية لمساعدة المزارعين على تحقيق هذا التحول.
التوترات المحلية وأنظمة الانذار المبكر
يمكن للدول الأوروبية ان تساعد وبنحو مباشر في تقليل التوترات المحلية الناتجة عن تغير المناخ عبر توفير مساعدة محددة الهدف. فعلى سبيل المثال لن يكون لمشروع الاتحاد الاوروبي الذي أُعلن عنه مؤخراً لتحسين جودة المياه في البصرة

عواقب بيئية إيجابية فحسب، بل قد يقلل أيضاً من الاستياء المدني في المدينة. وبالمثل أيضاً فأن مبادرات الاستثمار الأوروبية المشتركة الجديدة لمساعدة المناطق الحضرية على تحسين تقديم الخدمات والاستعداد لاستيعاب المهاجرين من الريف يمكن أن يخفف التوترات المحلية ويمنع من نشوب النزاعات الأهلية.

ويمكن للدول الأوروبية أن تدعم الحكومة العراقية بنحو اكبر عبر العمل معها لتطوير آليات للتعرف والاستجابة للإشارات المبكرة من المجتمعات المحلية بشأن حركيات الصراع المحددة الناشئة عن تأثير تغير المناخ. ويمكن أن ينجح هذا عبر الجمع بين بيانات الأقمار الصناعية والارصاد الجوية، مثل هطول الأمطار والجفاف المتوقع، مع توفر قنوات لتدفق المعلومات التي تتيح للمجتمعات بالإبلاغ عن التوترات، ولاسيما بشأن الموارد- ومن ثم تسليط الضوء على الخطر المحتمل للسلطات. توجد بالفعل آليات مماثلة في منطقة الساحل، ويمكن أن تساعد في منع اندلاع الصراع المحلي. وبالمثل يمكن للدول الأوروبية مساعدة الحكومة العراقية على انشاء قدرات آليات التنسيق المحلية للاستجابة للنزاع على المياه بين المحافظات وتطويرها.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل مع المزارعين على ادارة المياه ان تتعاون مع الهيئات الاعلامية الحكومية لزيادة الوعي في اوساط الجمهور العراقي بشأن أهمية الحفاظ على المياه وسبل القيام بذلك.

والأهم من ذلك فان الجهود الأوروبية لإقناع الحكومة العراقية بإعطاء الأولوية للري المائي يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي على الخيارات التي تتخذها- ولاسيما اذا وضع الأوروبيين هذا(وربما اجراءات أخرى) من حيث مساعدة العراق على حماية سيادته. من المرجح ان تحظى أفكار «استعادة العراق مكانة العراق في المنطقة» بقبول لدى النخبة السياسية والجمهور على حد سواء.

الدعم الإقليمي

تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل هولندا والسويد، تقديم خبرة خاصة في إدارة المياه، ويمكن للجهات الفاعلة الأوروبية الأخرى دعم الحكومة العراقية للتفاوض بشأن اتفاقيات تقاسم المياه العادلة مع تركيا وإيران. وعلى الرغم من أن هذا من المحتمل أن يكون جهداً معقداً وطويل الأمد، إلا أنه يمكنهم القيام عبر تدريب اصحاب المصلحة العراقيين على التفاوض بشأن مناقشة الموضوع مع شركائهم الاتراك والإيرانيين. كما يمكنهم أيضاً دعم عمليات التفاوض التي تجري، بما في ذلك توفير الوساطة إذا طلب منهم القيام بهذا الدور.

إذا ما اتخذ العراق خطوات حقيقية للحفاظ على المياه يمكن للدول الأوروبية أن تساعد في الوساطة لتجديد الحوار بين تركيا والعراق بشأن تقاسم المياه ويمكن أن تشجع كلا الطرفين على فصل قضية المياه عن نقاط الصراع الأخرى، مثل غارات تركيا عبر الحدود على حزب العمال الكوردستاني. يتعين على الدول الأوروبية أيضاً دعم الحوارات الإقليمية وتشجيعها بشأن مجتمعو متنوعة من المبادرات المتعلقة بالمناخ، والتي من شأنها أن تعود بفوائد كبيرة على المدى المتوسط.

التوصيات والملاحظات

- يواجه العراق تحد خطير يتمثل بشحة المياه والاثار الناجمة عن التغير المناخي، تنذر بتداعيات اقتصادية وسياسية.
- يرتبط التغير المناخي في العراق بالمشكلة المتمثلة بتقاسم الموارد المائية مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات ولاسيما

إيـران وتركيـا التـي تسـتعمل هـذه القضيـة كورقـة ضغـط وقـد حـذت حكومـة اقليـم كوردسـتان حذوهمـا فـي ذلـك.

- ينطـوي الاتفـاق الأخيـر مـع تركيـا بشـأن الميـاه عبـر توقيـع مذكـرة تفاهـم علـى تحـدٍ لأنهـا وان نصـت علـى ضـرورة ضمـان تركيـا التدفـق العـادل للميـاه إلا انهـا لاتحـدد علـى وجـه الدقة مسـتوى ذلـك.
- يتعيـن علـى الحكومـة العراقيـة العمـل علـى كيفيـة اسـتثمار الحصـة المائيـة للعـراق واسـتكمال المشـاريع المتوقفـة والبـدء بمشـاريع جديـدة، فضـلاً تبنـي كل الاجـراءات التـي مـن شـأنها أن تضمـن الاسـتثمار الأمثـل للميـاه.

الهوامش:

١- مقابلـة اجرتهـا المؤلفـة مـع الرئيـس برهـم صالـح, حزيـران ٢٠٢٢.

٢- مقابلة اجرتها المؤلفة مع عزام علوش, حزيران ٢٠٢٢

٣- مقابلـة أجرتهـا المؤلفـة مـع مستشـار فـي الحكومـة العراقيـة فـي ايلـول, سـبتمبر ٢٠٢١

سيمونا فولتن

ترجمة: فيصل عبد اللطيف

الارض الخضراء اضحت صحراءً قاحلة:

شحة المياه تضرب الهلال الخصيب العراقي

| ملخص تنفيذي

مستويات المياه في نهري البلاد الكبيرين دجلة والفرات, اللذان وجدت على ضفتيهما حضارات بلاد مابين النهرين قبل ثمانية الاف عام, انخفضت الى النصف. ويذكر المسؤولون الحكوميون ان السبب وراء ذلك هو زيادة المشاريع المائية على منابع المياه من قبل الدول المجاورة, ايران وتركيا, وهي مشكلة عالقة فاقمتها سوء ادارة المياه والانحسار المستمر في تساقط الامطار. ان مستوى تساقط الامطار في العراق سينخفض بنسبة ١٥ الى ٢٠ ٪ في القرن الحالي, خافضةً نسبة المياه في نهري دجلة والفرات بحوالي ٧٣٪, وهو ما سيحمل اثارا سلبية كبيرة على مستويات المياه الجوفية.

في قلب منطقة عرفت باسم الهلال الخصيب, حفر عبد الهادي مزهر بئرا في مزرعة عائلته. هذا الفلاح العراقي قام بالحفر على عمق ١٦ متر في ارض سبخة. لكن وعلى الرغم من عمق هذا البئر, لم يستطع اخراج قطرة واحدة من المياه.

مر العراق بصيف جاف هذا العام تحديدا. لكن عائلة مزهر التي تسكن هذه المنطقة منذ اربعة اجيال, تزرع الحنطة والخضروات وتقوم بتربية الابقار ترى بان هذا العام كان استسثنائيا.

«لقد تحولت الارض الخضراء الى صحراء قاحلة» يقول مزهر ذو الخمسة وثلاثين عاما. «لا اتذكر اني قد رأيت اي شي مثل هذا طيلة حياتي.»

مستويات المياه في نهري البلاد الكبيرين دجلة والفرات, اللذان وجد على ضفتيهما حضارات بلاد مابين النهرين قبل ثمانية الاف عام, انخفضت الى النصف.

ويذكر المسؤولون الحكوميون ان السبب وراء ذلك هو زيادة المشاريع المائية على منابع المياه من قبل الدول المجاورة, ايران وتركيا, وهي مشكلة عالقة فاقمها سوء ادارة المياه والانحسار المستمر في تساقط الامطار.

العراق خامس اكثر البلدان المتأثرة بازمة المناخ. وهو ايضا بلد غني نفطيا, دخلته في الاونة الاخيرة عوائد تبلغ حوالي عشرة مليارات دولار شهريا في وسط ارتفاع غير مسبوق للاسعار. لكن الفساد متفشي بشكل كبير, والحكومات المتعاقبة فشلت في التحضير لما يحذر الخبراء بانه قادم لا محالة. «الناس في موضع المسؤولية لاينظرون الى مستقبل البلاد. كل ما يهمهم هو قدر الفوائد التي من الممكن ان يحصلوا عليها من المناصب التي يحتلونها,» يقول نادر الانصاري, مهندس المياه العراقي والاستاذ في جامعة ليولا السويدية. «المسؤولين في وزارة المياه لا يمتلكون اي خبرة.»

تتنبأ البحوث التي اجراها الانصاري بان مستوى تساقط الامطار في العراق سينخفض بنسبة ١٥ الى ٢٠ ٪ في القرن الحالي, خافضةً نسبة المياه في نهري دجلة والفرات بحوالي ٧٣٪, وهو ما سيحمل اثارا سلبية كبيرة على مستويات المياه الجوفية.

حتى الان فان تبعات ذلك كانت كارثية على المزارعين الذين يعتمدون على مياه الانهار. فقد فشل محصول مزهر تماما في هذا العام, تاركا عائلته المؤلفة من ١ فردا من دون دخل. وبدأ الفلاح ببيع ابقاره الهزيلة بثمن اقل من قيمتها المعتادة, وهو ما يقوض الاساس المادي للارض الزراعية.

يقول مزهر «ان مسؤولية توفير البنية التحتية تقع بشكل رئيس على الحكومة العراقية, ولا يوجد هناك اي تخطيط, او دعم الى الفلاحين».

ولم تستجب الحكومة العراقية للطلبات بالتعليق على الموضوع.

لقد واجه قطاع الزراعة العراقي عقودا من الانحسار نتيجة للصراع, ونقص الاستثمارات والاحتباس الحراري, مع تراجع لهوامش الربح التي يحصل عليها الفلاحون نتيجة لارتفاع التكاليف وانخفاض سعر الواردات الزراعية. وعوضا عن تحديث هذا القطاع, قالت الحكومة بانها ستقوم بتخفيض الارض الزراعية الى النص في هذا العام ردا على الجفاف, الامر الذي يشكل ضربة مؤلمة لقطاع مسؤول عن توظيف ١٨ من السكان.

«ان الاعتماد على التقنيات المستخدمة حاليا, والتي يتم استخدامها منذ ثمانية الاف عام, يتسبب بخسائر مائية هائلة,» يقول الانصاري.

تجري مياه الري في العراق من خلال شبكة من القنوات المفتوحة, ينجم عنها مستويات مرتفعة من التبخر خلال الصيف, عندما تزيد درجات الحرارة على الخمسين مئوية. نسبة اكبر من المياه يتم هدرها عندما تصل الى الحقول, حيث يستخدم المزارعون تقنيات غمر الارض بالمياه بدلا من استخدام تقنيات التنقيط الدقيق او المرشات الاروائية.

لجأت السلطات الى الية توزيع المياه على شكل حصص. فالقناة الاروائية التي تزود ارض مزهر بالمياه, متفرعة عن رافد من نهر الفرات, تملأ بالمياه مرة واحدة كل ثلاثة اسابيع. وبحلول الوقت الذي تصل فيه المياه الى المزرعة, يكون قد تناقص بشكل كبير, وهو ما يجعله غير كافيا لتلبية احتياجات الاسرة ناهيك عن سقي الحقول. وذبلت المحاصيل بما في ذلك الاعشاب المخصصة لاطعام الماشية. واحدة من الابقار تعاني اساسا من الضعف وهي غير قادرة على الوقوف, كما انها غير قادرة على انتاج الحليب لرضاعة العجول الصغيرة.

يقول مزهر «ان هذه البقرة هي اول الضحايا, لكنني اتوقع بان الكثير من الابقار ستلقى نفس المصير مع نهاية الصيف.» ومع عجزه عن تحمل تكاليف الاعلاف, قام مزهر ببيع احدى عشر من اصل سبع عشر من ماشية عائلته بسعر بخس يصل الى عشرين دولار للواحدة. علما ان متوسط اسعار الماشية في العادة يتراوح بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ دولار.

وتسببت شحة المياه بارتفاع التوترات القديمة حول القناة الاروائية بين اصحاب المزارع, مع تبادل للاتهامات بتحويل نسب كبيرة من المياه تفوق عن الحصة المقررة لكل منهم. «لاوجود للاشراف الحكومي وتطبيق للعقوبات على اولئك الذين يتعسفون باستخدام المياه,» يقول مزهر الذي تقع مزرعته في اسفل مجرى المياه.

عشرات الالاف من السكان نزحوا على امتداد جنوب العراق نتيجة لشحة المياه. الكثير منهم ذهبوا صوب المدن المكتظة بالسكان, حيث تتسبب ندرة فرص العمل ولخدمات بتغذية الاضطرابات.

وحتى اللحظة يرفض مزهر التخلي عن ارضه الزراعية, قائلا «هذه هي ارض اجدادي.»

الملاحظات وتالتوصيات

- تزداد ازمة المياه في العراق سوءا عام بعد عام نتيجة للانحسار في معدلات تساقط الامطار وانخفاض حصة الورادات المائية بفعل

المشاريع الاروائية التي تشيدها تركيا وايران.
- تتفاقم ازمة المياه بفعل مستويات الهدر العالي الناجمة عن الاعتماد على اساليب الاروا وشبكات المياه البدائية والمتقادمة.
- يقود جفاف الاراضي الى الانخفاض في المحاصيل الزراعية وهلاك جماعي للماشية والثروات الحيوانية وهو ما يتسبب بتدمير احد اهم القطاعات الاقتصادية في العراق الا وهو القطاع الزراعي الذي يعتاش عليه شرائح واسعة من العراقيين.
- ان فقدان الفلاحيين لاسباب معيشتهم يدفع بهم الى هجرة اراضيهم ومناطق سكناهم نحو المدن التي تعاني اصلا من التضخم السكاني وانعدام الخدمات وشحة فرص العمل, الامر الذي يزيد من التوترات والاضطرابات الاجتماعية.
- رفع ملف المياه الى مصاف الملفات الاستراتيجية ووضعه على سلم اوليات اي حكومة عراقية تتشكل وابعاد هذا الملف عن تأثيرات المحاصصة السياسية والحزبية, على ان تتم ادارته عن طريق طواقم من الخبراء والفنيين من الوزارات والتشكيلات والهيئات المعنية.
- تحديث اساليب الري وتطوير قنوات نقل المياه والاعتماد على التكنلوجيا الحديثة والمباشرة في وضع خطط طويلة الامد لدعم المزارع العراقي ورفع ثقافته وتدريبه على التعامل واستخدام احدث منظومات الري والزراعة والحرث.
- تقديم الدعم المباشر للمزارع العراقي عن طريق توفير الاعلاف الضرورية للحفاظ على الثروات الحيوانية والماشية.
- تقديم التعويضات للمزارعين عن الخسائر التي يتكبدها الفلاح نتيجة تلف المحاصيل بسبب الافات الزراعية والجفاف.
- الاشراف المحلي والمناطقي المباشر لضمان عدالة التوزيع والاستخدام في الحصص المائية التي يتم اطلاقها للمزارعين وضمان عدم استئثار اي طرف بالمياه وحرمان الاخرين من حصصهم عن طريق الاستقواء بالنفوذ والروابط القبلية.

المعهـد العراقي للحـوار

بغداد / الجادرية / شارع الوزراء
07905400123
Head@hewariraq.com

شروط النشر

• تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية , السياسية, الامنية, العسكرية, الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
• يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره, أو قدم للنشر لجهات أخرى.
•يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
• ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤), بما في ذلك الهوامش, والمراجع , والملاحق.
• يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
• يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية , ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
• تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة , وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
• تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة , مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
• تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية , وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

• يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
• تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
• ينم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
• يقوم المحرر المختص براجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
• يخبر الباحث بصلاحية البحث للنشر من عدمه.
• ينم النقاش مع الباحثفيما اذا وجدت ملاحظات على البحث.
• تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي للحـــــوار ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.

المعهد العراقي للحوار

- مركز تفكير وابحاث مستقل ، مشروعه بناء الدولة على أسس صحيحة
- يتيح مساحة حرية واسعة للباحثين والمفكرين دون قيود
- ليس له اتجاه سياسي محدد ولا يؤمن باحادية المسار للبناء
- غير حكومي يسعى لوضع تصورات صحيحة لصانع القرار

غير ربحي وعتمد على الشراكة مع المؤسسات والشركات لتنفيذ برامجه